
أمراء الاستعباد
الرأسمالية وصناعة العبيد
رمضان عيسى الليموني
E-KUTUB

أمراء الاستعباد

الرأسمالية وصناعة العبيد

رمضان عيسى الليموني

إصدارات إي-كتب
لندن، تموز-يوليو 2016

Princes of Slavery, Capitalism and the industry of slaves

By: **Ramadan Esaa EL-Limony**

Published by E- Kutub.com & Google Books

ISBN: **9781780582160**

* * * * *

الطبعة الأولى، لندن تموز- يوليو 2016

المؤلف: **رمضان عيسى الليموني**

الناشر: E-kutub Ltd، شركة بريطانية مسجلة في انجلترا برقم: 7513024

يمكنك الكتابة الى المؤلف على العنوان التالي:

ramadanesaa@gmail.com

المحتوى

دليل القارئ

قد تندهش حقاً عندما نتحدث عن العبودية الآن، ربما لأننا لا نسمعها كثيراً أو لأن أحد لا يثرثر بها كثيراً في وسائل الإعلام التي باتت تشكّل مصنعاً نشطاً لإنتاج صورنا الذهنية حول القضايا الحياتية والوجودية، والتي نعمل بدورنا على استهلاكها بنهمٍ وشراسةٍ وفقاً للكيفية التي يُراد بها ذلك، وبرغم أن العبودية مفهوماً رائجاً ومنتشراً في المحافل الأممية والمنظمات الحقوقية الدولية، فإنّه ليس من مصلحة أطراف كثيرة متورّطة في صناعة العبودية الحديثة وتمريرها عبر سلسلة التوريدات عابرة القارات أن تتورّط في افتضاح أمر هذه التجارة، خاصة أن الاتجار بالبشر لا يمثل مجرد جريمة بحق هؤلاء المستضعفين الذين يكسّر الفقر عظامهم ولا يمْكنهم العيش في ظروفٍ غير إنسانية وفي حالةٍ من تدني مستوى الدخل والأمية والبطالة والتعرض لمخاطر الصراعات والنزاعات المسلّحة وغيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الأشخاص عرضةً لسماسرة العبودية فتسرق أعضائهم، وتسلب حريّتهم، وينهشون أداميتهم في النهاية، بل هي جريمة في حق شعوب ودول بأكملها.

إنّ القاسم المشترك في جميع سيناريوهات العبودية القديمة، والعبودية بصيغتها الجديدة (الاتجار بالبشر) هو استعمال القوّة أو الخداع أو الإكراه لاستغلال بغرض التربّح من جراء الاتجار بالبشر، ويمثل الإيذاء النفسي والبدني والاستغلال الجنسي

والعمل الجبري والتهديد صـــوراً نموذجية في جريمة الاتجار بالبشر.

في مؤشـر العبودية العالمي أُستخدم مفهوماً عاماً ومعبّراً في ذات الوقت عمّا يجري، حيث تمثل العبودية " العمل القسـري أو العبودية أو الممارسات الشبيهة بالعبودية (وهي الفئة التي تشمل عبودية الدين أو الزواج القسـري أو الزواج الاسـتعبادي، وبيع الأطفال أو اسـتغلالهم بما في ذلك اسـتغلالهم في النزاعات المسلّحة"، وضحايا العبودية الحديثة لا يتمتعون بحريتهم كما يتم تسخيرهم واستغلالهم والتحكّم فيهم من قبل شخص آخر من أجل الربح أو الجنس أو حب السيطرة [1].

وفي منـاطق كثيرةٍ من العـالم يُعـاني ملايين البشـر الفقر الشديد، وانعدام سُبل الحياة الإنسانية، فيقعون فريسةً سهلةً لمافيا الاتجـار بهؤلاء الفقراء والمعـدمين، التي لا تقوم بهـا مجرد مجموعةٍ من الأشـخاص الذين يسْعون إلى كسـب المال، بل هي عملية منظّمة ونشـطة وتدين بالولاء إلى ذلك الطريق المتصـل بعمق تاريخ اسـتعباد سـكّان قارة أفريقيا منذ القرن الرابع عشـر الميلادي، فلم تختلف عمليات الاتجار بالبشر الحديثة عن جنياتها القديمة، سـوى في اسـتخدام بعض التطورات الحديثة من وسـائل نقل وتسليم السلع(الأشخاص) ثم الحصول على ثمنهم.

إنّ نشـاط "الاتجار بالبشـر" يمثل شـبكة عالمية له مصـادره وأسواقه الرائجه ومنابع الحصول على السلع، وتشكّل في النهاية ثالث أكبر مصـدرٍ للتجارة الخفيّة غير المشـروعة في العالم بعد تجارة السـلاح والمخدرات، وهي أسـواق ربما لم تعد خفيّة بقدر ما هي عصـيّة على الإمسـاك بها وفضـحها في ظلّ غياب أو

تغييبٍ لإرادة القانون الدولي، وضـــعف التشـــريعات المحلية والفسـاد الإداري الذي تُحسـن مافيا الاسـتعباد الجديد اسـتثمارها بنجاح.

لقـد شـــكّـل العبيـد المختطفين وتلـك الثروات الطبيعيـة والمحاصـــيل الزراعية التي تم شـــحنها من قارة أفريقيا جزءاً أصيلاً ومهماً في الثورة الصـناعية التي شـهدتها أوروبا وتحديداً بريطانيا، حتى في تلك الأرض الجديد التي اكتشـــفها كولومبس شـــهدت الزراعة والصـــناعة فيما بعد تطوراً ورواجاً تم بناءه بعرق ودماء وآلام الآلاف من العبيد الأفارقة، لذا فمنذ أول رحلة لاختطاف هؤلاء العبيد من القارة السمراء انتبه التجّار والصنّاع إلى أهمية ما يشـــكله العبيد من أيدٍ عاملة متدنية الأجور، وثروةٍ بشـريةٍ تقلل من تكلفة الإنتاج المضـاف بطبيعة الأمر إلى فائض الأرباح الضـخم الذي يشـكّل أهمية كبرى للرأسـمالية، لذا فليس من المسـتغرب أن تظل الدول الاسـتعمارية على الوفاء بعهدها القديم حتى الآن والذي قد قطعته للتجار والشـــركات منذ القرن الرابع عشـر الميلادي وحتى الآن من توفير سـبل الدعم وإزالة العقبات أمام حصـــولهم على كل مواد خام والأيدي عاملة متدنية الأجور التي تحتاجها عملية إنتاج السـلع، فتظلّ جرائم الاتجار بالبشـر عبر الحدود الوطنية قضـية شـائكة وملغزة وتشـوبها الشكوك حول نوايا الدول في القضاء عليها.

وفي الجانب الأهم لطالما اعتمدت آلاف مصـانع التجميع في آسيا وأوروبا وتجارة الجنس ونقل الأعضـاء البشرية والخدمات المنزليـة على الأيـدي العـاملـة المهـاجرة والمختطفـة متـدنيـة أو معدومة الأجور فإنّ إنهاء العبودية في العالم سيظل محض شـكٍّ

كبير، وما يؤجج هذا الشكّ هو أن أكثر الصناعات التكنولوجية تقدّما في العالم وصناعة الأزياء والشكولاتة والمجوهرات والتي تديرها كبرى الشركات متعددة الجنسيات تعتمد في صناعتها على الأيدي العاملة المستعبدة والمواد الخام المنهوبة من ثروات الشعوب في مناطق النزاعات المسلّحة أو الدول المهمّشة، وفي الوقت الذي تُباع فيه تلك المنتجات بأسعارٍ باهظةٍ لا يحصل العمّال المستعبدين الذين صنعوها إلا على قدرٍ هزيلٍ من الأرباح، بل أنهم يدفعون آلامهم جراء الابتعاد عن ذويهم وصحّتهم واستمتاعهم بالحياة ثمناً مضاعفاً للأجر الذي يحصلون عليه في تلك المهن الشاقة والمؤلمة.

إننا في عملية إعادة قراءة واستكشاف مظاهر العبودية الحديثة وعلاقتها بالرأسمالية الاستهلاكية وهيمنة الشركات وإدارتها للعالم؛ اقتصاديا، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً، وعلمياً... إلخ فإننا نقصد إلى استخدام مفهوم "العبودية" بغرض استثارة الذاكرة لما يحتويه مخزون الذاكرة من نفورٍ واشمئزازٍ وشعورٍ بالخزي تجاه ذلك الجزء الأسود من تاريخ الإنسانية الذي مازال نشطاً وفاعلاً ومستمراً في ظل التقدم العلمي والحضاري المذهل الذي نعيشه الآن، ولنؤكد على أن كافة الممارسات والأساليب التي كانت تمارسها الإمبراطوريات الاستعمارية وشركاتها المبرمجة لنهب ثروات الأمم، لم تختلف كثيراً عمّا يواجهه الفقراء وتتعرض له الشعوب في القرن الواحد والعشرين.

الفصل الأول

العبودية؛
كيف تحوّل الجسد إلى مال

1- ولادة الاستعباد

لا تعدُّ العبودية بحالٍ مجرد ظاهرة قد ارتبطت بفترةٍ تاريخية نظنّ أنها قد انقضت أو انتهى أثرها في لحظة استشكاف البشرية لسبل التحضر والتمدن، بل واقع الأمر يكشف أنها ظاهرة ملازمة لطموح الإنسان ليكون سيّداً مطلقاً في المكان الذي يسيطر عليه، وتعتريه رغبة امتلاك القوّة في السيطرة على كل ما يمكنه الوصول إليه. لقد دفعت تلك الرغبة في ظل نُدرة الغذاء والجفاف إلى استغلال هؤلاء الضعفاء من النساء والأطفال والشيوخ الذين يضربهم الجوع ولا يستطيعون الحصول على مصادر الغذاء ومن ثمّ باتوا يمثّلون عبأً على هؤلاء المدفعوين بغزيرة البقاء في الحياة.

في المجتمعات البدائية الموغلة في قدم التاريخ اهتدى الإنسان إلى الزراعة وإلى تربية الماشية، ومارس عمليات الصيد والقنص لاستغلال موارد الطبيعة، وصنع أدواته البسيطة لاستخدامها في الزراعة والصيد من الحجر ثم توصل بعد

اكتشــافه النار إلى صــهر المعادن التي بدأ يصــنع منها الأدوات المعدنية. وبتوسّع الإنسان لاستغلال الطبيعية عمد إلى الاستقرار بالقرب من مصــادر الماء والغذاء شــبه الدائمة، فســعى إلى بناء بيتاً للاحتماء به واستقطع لنفسه من الأرض ما يضمن له الغذاء والماشية، وأصبحت الأسرة تتولى إنتاج ما تحتاج إليه بمشاركة جميع أفرادها، غير أن هذا الشكل البدائي ما لبث أن ازداد تعقيداً عندما أخذت عملية تربية الماشـية شـكلاً منفصـلاً لبعض القبائل عن الزراعة كنوعٍ من التخصص في العمل، وهو ما يمثل البذرة الأولى الذي أدى إلى ظهور التقســيم الاجتماعي للعمل، ونظراً لتعرّض بعض المناطق للجفاف، قامت القبائل بمحاولة التنقل إلى أماكن أخرى للحصــول على الماشــية والغذاء مما أدى ذلك إلى نشــوب الحروب بين القبائل، فكان من يقع في أيدي القبيلة المنتصــرة من أفراد القبيلة المهزومة يتم اسـتخدامه في الزراعة ورعي الماشية.

لم يكن لنظام تبادل الغذاء والماشـية بين أفراد القبيلة ســوى لغرض إشـباع الحاجات والاسـتهلاك المباشـر، غير أنه وبتطور عمليات الاتصــال بين القبائل وإنشــاء تحالفات بدائية لمواجهة ظروف الطبيعة القاســية نشــأت فكرة مبادلة الماشــية والغذاء وأدوات الإنتاج المختلفة بما قد تملكه قبيلة من أصـنافٍ لا تتوافر لإحداها، وهو الأمر الذي جعل من ضــرورة زيادة المحاصــيل الزراعية والماشية أمراً ضرورياً لتوفير كافة الاحتياجات، وهو ما خلق الضــرورة لزيادة الأيدي العاملة لمعاونة الملّاك في عملية الإنتاج، وكان أســرى الحرب أوّل المســتغلّين الذين يتم الاحتفاظ بهم طالما لديهم القدرة على العمل، أمّا إذا أصــبح هذا

الأسـير الذي صـار عبداً عبأً على مالكه لسـببٍ ما فإنه يضـطر للتخلص منه وبيعه لمن قد يسـتخدمه للعمل لديه، لقد ابتدأت هنا صـفحةً جديدةً للاسـتغلال في تاريخ الإنسـانية، وظلّ هؤلاء المولدين من أبوين من العبيد الأسـرى عبيداً بالمولد والتبعية لسيّدهم، ونظراً لتلك السلطة التي كانت قد أُعطت لرئيس القبيلة فإنه كان يستغلّ تلك السلطة في الحكم على بعض الأفراد الذين قد يخرجون عن طاعته بما يمثّل عقاباً لهم بالعمل لدى أحد أفراد القبيلة، أو ربما تحويله إلى سـلعةٍ تجارية يتم بيعها لقبائل أخرى نظير بعض الأموال، " أمّا في حال عدم قدرة أحد الأفراد على دفع ما عليه من ديون، فإنّه يكون باسـتطاعة شـخصٍ أخر دفع ديونه وبالتالي يتحوّل الأول إلى ملكيةٍ لهذا الأخير"[(2)]، وهو ما يسمى بعبودية "الدين".

هكذا تضـرب العبودية بأنيابها في ذلك الجانب المظلم من تاريخ الإنسـانية، فالنسـاء والأطفال والرجال الضـعفاء الذين يعملون في المزارع والمراعي والصـيد ظلّوا في أدنى درجات السـلّم الاجتماعي، برغم اتسـاع المدن وامتلاك الإنسـان لسـبل التطور والتحرر من الخضوع لسيطرة عقيدة السحر والأساطير لتفسير الظواهر الكونية والاجتماعية والاقتصادية.

2ـ مدن للفضيلة، أم مدن للعبودية؟

برغم ذلك الأثر الحضـاري الذي تمخّض عن ظهور ما يسـمى بالمدينة، فإن هذا الأثر الذي قد انعكس كذلك بدوره فيما تركته المدرسـة الأفلاطونية في الفكر البشـري، لكننا نرى من جانب أخر أن ذلك الأثر كان يمثل أحد المسـوّغات الفلسـفية

التاريخية لعبودية البشر، ويتجلى ذلك في قيام أفلاطون بتقسيم البشر إلى صنفين: يونان عاقلين وبرابرة متوحشين، فكلّ من لم يكن يونانياً ولا يتكلم اليونانية فهو بربري متوحش، وهو وحده الجدير أن يكون عبداً لليوناني، وقد أقام أفلاطون فكرته للعدل ليس على أساس المساواة بين البشر، وإنما على أساس التوازن بين طبقات المجتمع التي تقوم فيه كل طبقة بالإلتزام بأداء واجباتها دون المساس بالطبقة الأخرى، حيث يختل التوازن الاجتماعي في نظر أفلاطون إذا تجاوز أحد حدود طبقته كما لو حاول صانع الفخّار أن يقوم بعمل الجندي أو الحاكم، وهو ما جعل الرق في نظر أفلاطون ظاهرة طبيعية يتسبب في صناعتها امتلاك الفرد لنصيب من العقل المميز كاليوناني(3).

لم يختلف الأمر كثيراً مع أرسطو الذي سار على نهج أستاذه في اعتبار الرق نظاماً طبيعياً، لكن تتحكم فيه هذه المرة تلك الميزة الجسدية التي يتميز بها اليونانيين عن غيرهم من البرابرة والتي لا يصلحون معها للقيام بالأعمال الشاقة والغليظة التي يقوم بها العبيد بشكلٍ جيد، غير أن أرسطو يربط الرق بالضرورة الاقتصادية فيقول: أن الملكية هي أداة للمعيشة، وأن العبد ملكية حية وأداة تعمل بما تؤمر به، ولو كانت كل أداة يمكنها أن تشتغل من ذات نفسها بما أمرت به، ولو كانت (المكوكات) تنسج وحدها بذواتها، ولو كانت القوس تلعب وحدها على القيثارة لاستغنى أرباب العمل عن العمل والسادة عن العبيد، وما دامت الآلة لا تشتغل إلا بقوة العبيد والأرض لا تنبت الحب إلا بسواعدهم، فإن الرق يبقى ضرورورياً لاقتصاد الأسرة والمدينة التي لابد لحياتها من أن تشتمل على أحرار يحكمون

وعبيدٌ يعملون"[4]، ومن وجهة نظر أرسطوا فإن العبودية ليست فقط شيئاً مربحاً للسيد الذي يمتلك أساسيات الحياة، ولكنّ للعبيد الذين كانوا يحصلون على النصح والمشورة من السيد[5].

وبرغم ذلك يظهر في بعض المصـــادر بشــكلٍ غير قاطعٍ أن أرســطو في فترةٍ متأخرة قد تراجع عن أفكاره بشـــأن العبودية، حيث قد أوصـــى بعتق عبيده بعد مماته، عندما أعلن" أماس" بأن الآلهة صـنعت جميع البشـر أحراراً، وأن الطبيعة لم تصـنع من أي منهم رقيقاً "[6]، إلاّ أنّ هناك رأي يشير إلى أن أرسطوا كان يســـلّم عملياً بأن البشـــر أحراراً بالطبيعة، وأنهم اســـتعبدوا بالمصـــادفة، فإنم في الواقع عبيد بالطبيعة، وواضـــح من هذا الجدل الأرسـطي أن أرسـطو لم يناد مطلقاً بتحرير العبيد بل إنه اعتبرهم عبيداً بالطبيعة [7].

ربما يمثّل ذلك التقنين الفلســـفي للمدينة فيما يخص شـــراء الرقيق وبيعهم تحولاً لمرحلة" النشــاط التجاري المقنن والمنظم" لتجارة العبيد بهدف توفير الأيدي العاملة والخدم وكرأســـمالٍ مســـتغل، وهو ما جعل للعبودية تأثيراً ملحوظاً على الحياة الاقتصــادية والاجتماعية في فترة سـيادة تلك الحضــارتين اللتين تركتا- وخاصـــة القانون الروماني؛ قانون جُســـتنيان في القرن الســادس الميلادي بمبدأه الشـهير" الرق هو قانون الأمم حيث أن الفرد يمتلكه شـــخص أخر- للغرب ميراثاً واضـــحاً لشـــرعية العبودية، وهو تراثٌ كان يتم اسـتدعاؤه باسـتمرار لتبرير تجارة العبيد أمام الآراء المعارضة.

على امتـداد القرون الممتـدة منـذ الإمبراطوريـة اليونـانيـة والرومانية وحتى اكتشاف الأمريكتين في أعقاب غزو الأوربيين

لهذا العالم الجديد لم يحدث أن انقطعت العبودية اجتماعياً وتجارياً، ففي غرب ووسط أوروبا في القرن السادس الميلادي كانت تكتظ بالعبيد نظراً لقيام القبائل الجرمانية المختلفة بتحويل أسرى الأعداء إلى عبيد في غزوات البربر الكثيرة، وكان اعتناق بعض ملوك البربر المسيحية قد أحدث تغييراً نظراً لاستغلال التعاليم المسيحية كذريعةٍ لاسترقاق البشر في بعض المناطق التي يتم غزوها، وهو ما أحدث زيادةً عدديةً في العبيد زادت في القرنين الثامن والعاشر الميلادي عندما تمّ أسر الشعوب السلافية، وتم نقلها كعبيد إلى ألمانيا وهو" ما يكشف أن كلمة عبد Slave مشتقة من السلافيين الذين تحولوا إلى عبيد، وفي هذه الأوقات كان يتم إرسال العبيد إلى الكنائس والأديرة كهدايا من الأغنياء والتائبين"[8].

إنّ ما يمكن اعتباره زوال للعبودية في فترةٍ تاريخيةٍ لا يعدو أن يكون سوى مجرد اختلالٍ لتوازن القوى بين تلك الإمبراطوريات الاستعمارية المتصارعة على تجارة الرقيق والتي أصبحت تمثل مصدراً اقتصادياً مهماً لها، ومن ثم فإننا نكون أمام مجرد تغيّرٍ لصور العبودية وتحولها إلى أشكالٍ جديدة خاصة في ظل تمزّق الإمبراطوريات والإقطاعيات الكبيرة التي كانت تُديرها عائلات ولكنها أشكال تخضع جميعها للسيطرة وتملك الإنسان[9]، فبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد البربر عام 476 م تمكّن المنتصرين من إقامة أقاليم جديدة على أنقاض الإمبراطورية القديمة، وما لبث أن قام حكّام الأقاليم بجمع الضرائب للسلطة المركزية وبالتالي كان الناس يتخلون على نصف محاصيلهم الزراعية لحكّام الأقاليم الذين يتولّون

الدفاع عنهم ضـــد الغزوات الخارجية، أي تحوّلت الأقاليم إلى إقطاعيات يمتلكها الحاكم الذي قد يكون لورداً أو نبيلاً أو فارســاً أو من رجال الكنســية[10]، وبالتالي كانت له ســلطةً مطلقةً على الإقطاعية بكل ما تحتويه؛ الأراضـي، والمواشـي، والسكّان[11]، وهو ما يمكن اعتباره بدايات ظهور النظام الإقطاعي في أوروبا الذي وصل إلى قمّة وضوحه في القرن الثالث عشر الميلادي،" الذي كان يمثل بذرةَ اســتعباد فكرة الدولة اســتبعاداً كاملاً"[12] والذي تجلى في أفدح صـوره في مرحلة العولمة في نهاية القرن العشـرين، وقد تمخّض عن النظام الإقطاعي طبقتين في المجتمع الأوروبي؛ طبقة عبيد الأرض، وهناك أيضـاً طبقة الســادة الذين يديرون شئون الإقطاعية.

إن الملاحظـات الموجزة حول رأي أفلاطون وأرســـطو في الاعتراف بـالعبوديـة بـاعتبـارهـا نـاجمـة عن خصـــائص ذهنيـة وجســـدية تميّز بين الأفراد، وهو ما يُعدّ أمراً مســـتغرباً لدى فيلســوفين ســاهمت أفكارهما في بناء الحضــارة البشـرية، وهي حالة نجدها كذلك عند أحد الآباء المنظرين لليبرالية الكلاســيكية وهو" جون لوك"، في كتابه" مقالتان في الحكم المدني"[13] ففي المقالة الثانية التي تمثّل مرتكزاً مهماً في تراث الفكر الليبرالي الكلاســيكي والذي يدافع فيه جون لوك عن " الحقوق الطبيعية" للفرد والمتمثلة في؛ الحرية، الملكية، الحياة، وفي تأصــيل حدود الحكومة العادلة وفصــل الســلطات وتســويغ التمرد عليها إن لم تكن عادلة، وفي نفس النص يعتبر حالة العبودية "حال بائســـة وبغيضــة" وما يثير الدهشــة أن جون لوك كان أحد المســتثمرين في شـــركةٍ قد نالت احتكار تجارة العبيد في ســـاحل إفريقيا "

الشـركة الأفريقية الملكية" التي قامت بتصـدير ما يقرب من 90 ألف عبداً على مدار 16 عام إلى حقول الزراعة في المستعمرات الأمريكيـة، وهو تنـاقض بين فكر جون لوك وبين ممارســـاتـه العملية في الحياة، وما يزيد من حجم الدهشـــة أن جون لوك كان أحد المؤسـسـين لنظام العبودية في المسـتعمرات الأمريكية، فقد كان مسـؤولاً عن تعديل واحدة من المواد الأسـاسـية على نص " الدسـاتير الأسـاسـية لكارولينا" وهو النص الذي كان بمثابة نصـاً مؤسـسـاً للعلاقات القانونية في المسـتعمرة البريطانية" كارولينا" في أمريكا الشـــمالية، وهي المادة رقم 101 والتي دارت حول علاقة رب العمل بالعامل، فقبل التعديل كانت المادة تنص على" يتمتع كل رجل حر في كارولينا بسلطة مطلقة على عبده الزنجي في غير ما يخص الدين والرأي"، أما الإضـــافة التي صـــاغها جون لوك في تعديل جملة " ســـلطة مطلقة" إلى " ســـلطة وقوة مطلقة"، والفرق بين السلطة والقوة هنا هو أن القوة- كما شرحـها في المقالة الثانية من الحكومة – تمنح السيد الحق في سلب عبده الحياة، أي عدم تجريمه في حال قتله لعبده. أمّا الجزء المتبقى من المادة والمتعلق باســـتثناء حرية التدين فقد يبدو في ظاهره نوعـاً من "احترام حريـة العبـد الـدينيـة" لكنّـه في حقيقـة الأمر انعكاسٌ لصـــراع بين الكنائس وملاك العبيد حول مســـألة ما إذا اعتنق العبد المسيحية، فهل بذلك يصبح حرّاً؟ وعليه فجاء النص ليمثل نوعاً من التسـوية بين الطرفين، حيث أعطى للسـيد حقوقاً مطلقةً على العبد، وفي الوقت نفسـه أعطى للكنسية حرية تبشير العبيد وتحويلهم للمســيحية، وقد انتجت هذه التســـوية نوعاً من التحالف بين الكنائس وملاك العبيد على حساب العبد نفسه، وهو

التحالف الذي بتفككه فيما بعد أفضـــــى إلى بداية النهاية لنظام العبودية الأمريكي، الملاحظ هو أن جون لوك، ظلّ على مدار حياته داعماً لهذه التسوية، ذلك أنه كان يستشهد بنصوص من الكتاب المقدس تؤكد أن اعتناق العبد المسيحية ليس مبرراً لمنحه الحرية، أي أن بعض الفرق الدينية المسيحية مثل الكويكرز في ذات الوقت كانت أكثر معاداة للعبودية من" فيلســـوف التنوير والليبرالية" جون لوك.

3- شركات تجارة العبيد

كانت رحلة الدوران حول القارة السـمراء واكتشـاف رأس الرجاء الصـالح عام 1498م ومن ثمّ الحصـول على مواطن أخرى للتوابل التي كان يبيعها الإيطاليون في الأسواق الأوروبية أكثر ما نحجت تلك الرحلة في تحقيقه تحت غطاء ديني، ثم توالت اكتشـافات مواطن الموارد الاقتصـادية الثمينة؛ الحرير والفضـة والجواهر والأحجار الكريمة والذهب والصـمغ، وفي عام 1499م عاد فاسـكو دي جاما من الهند إلى البرتغال من نفس الطريق الذي عرف البرتغاليون مؤخراً أنه طريق التجارة الهندية المهم، وهو ما فتح شـهيّة البرتغال للسـيطرة على الهند وكل ما يقع في الطريق إليها، ثم توجّهت جهودها إلى إفريقيا وسيطر البرتغاليون في منتصف 1415م مدينة سبته المغربية،" ثم قاد بعدها الملاح النهضـة البحرية الرتغالية والتي أمكنها فيما بعد الوصـول إلى رأس الرجاء الصـالح في أقصـى الجنوب من القارة الأفريقية، والتي بلغت أوجها برحلة فاسـكو دي جاما إلى الهند"[14]. وفي عام 1550م بدأت رحلة كشف الساحل الأفريقي

الغربي، وقد تمرّكزت البرتغاليون على بعد ألفي ميل من ســبتة في مدينة أفريقية أُطلق عليها اسم " ساحل غانا"، ولم يسمحوا لأية قوة أجنبية بمنافســتهم في المنطقة التي ادعوا مليكتها بحكم سبقهم إليها، وأخذوا يرسلون كل سنة ألف رقيق إلى البرتغال أو إلى ســاو جورج دي مينا وكانوا يســتخدمون كســلعة تبادلية للأقشمة والمعادن والأحجار الكريمة(15).

لقد تغيّر مع الاســتعمار البرتغالي لإفريقيا لأوّل مرة منهجية تجارة العبيد، فبعدما كانت تُمارس من قبل رئيس القبيلة، أو حاكم المدينة، أو الإقطاعي، أصــبحت أكثر تنظيماً وتقنيناً، فأنشــأت أول شــركة مختصــة لتجارة العبيد، تكوّنت من بعض التجار اليهود والموظفين والبحّارة، وســرعان ما نمت تلك الشــركة في جزيرة ساو توما جنوبي خط الأستواء وأصبحت بمثابة مستودعاً له شأن في تجارة الرقيق بين غنينا والكونغو من ناحية وبينها وبين العالم كله من ناحية أخرى، أي أنها تحوّلت لما يشــبه أول مركز تجاري عالمي لتجارة العبيد، حيث حصــل البرتغاليون على عقود مع الأســبان تبيح لهم توريد أعداد من الرقيق تراوحت بين 80:50 ألف سنوياً إلى المزارع الأسبانية ومزارع القصب البرتغالية في البرازيل(16).

لقد تحوّلت تجارة العبيد لأحد السلع التجارية المهمة في القرن السادس عشر، ونظراً لزيادة الطلب المستمر على تلك السلعة، اشتدت المنافسة بين الشركة البرتغالية وبين الشركات الإنجليزية والهولندية والفرنســية التي تأســســت بغرض اســتنزاف كافة المحاصــيل الزراعية والمعادن من أفريقيا إلى جانب المشــاركة في تجارة هذه الســـلعة الرائجة من العبيد. لقد تحطّم الاحتكار

البرتغالي أمام تلك الشركات المنافسة بشراسةٍ، فمنذ بدء تأسيس شـــركة الهند الشـــرقية الهولندية (WIC) "ما لبثت الشـــركة أن اســـتولت على ســـاحل الذهب في عام 1643م وأعقبها بعد ذلك الشـــركات الفرنســـية والبريطانية في عام 1660م"[17]،بعد ذلك كبرت شـــركـة كوميرشـــال ميـدلبورغ Middelburg Commercial Company عـام 1720م، لتصـــبح أكبر شـــركة هولندية لتجارة العبيد ببيوت مزاد متنوعة في روتردام وأمســتردام لتنافس شــركة WIC، ثم اشــتعل الصــراع بين هذه الشــركات القادمة والشــركة الهولندية من أجل الاتجار في غرب إفريقيا، وكان قد استمر طلب البرازيل(المستعمرة البرتغالية في جنوب أمريكا) من الرقيق عام 1700م والذي وصــل إلى قرابة 10آلاف من الرقيق ســـنوياً وهو عدد لم تســـطع أنجولا التي أصـــبحت مركز تجارة الرقيق البرتغالي القيام بتوريده حيث قد توسّـــعت في توريد الرقيق إلى أجزاء أخرى من أمريكا، فقام البرتغاليون بتأســـيس نقطـة أخرى لتجـارة الرقيق في داهومي وغنينا البرتغالية وهو ما جعلها تقوم في منتصـــف القرن الثامن عشـــر بتأســـيس شـــركتا بارا الأكبر Gras-Para ومارانهاو Maranhao اللتـان تولتـا عمليـة تجـارة الرقيق في العـالم[18]، وكـانـت تجـارة الرقيق تمثّـل تجـارة مجزيـة حيـث لم يكن الطلـب على الرقيق ينتهي من أجـل العمـل في المنـاجم والمزارع في جزر الهند الغربية وأمريكا.

إن الشـــركات البرتغالية لتجارة الرقيق كانت تتأســـس في الغالب على يد أحد النبلاء الذي كان يســـتطيع الســـفر أولاً إلى الأملاك الأســـبانية في الأمريكيتين، أو يمكنه الاتصـــال بأحد

الأشــراف في أســبانيا، حيث كان يتم أولاً الحصــول على عقد توريد للرقيق، ثم يتم الحصــول بعد ذلك على مرســوم ملكي باحتكار تلك التجارة في المصــدر(المســتعمرة الأفريقية) التي سيتم جلب الرقيق منها، وغالباً ما كان يتم الأمر بسـهولةٍ بسـبب دعم البلاط البرتغالي للشــركة، ويتم بعد ذلك تجهيز الشــحنة، وتقوم الشــركة باســتئجار عدد من قطّاع الطرق والمجرمين بغرض حماية الحصن الذي يتم تجميع الرقيق فيه لحين استكمال الطلبية كاملةً، لشــحنها بعد ذلك إلى المورد، لقد كان الملك إيمانويل البرتغالي يصدر تعليماته إلى رسله في إفريقيا بأنهم في رحلتهم المقدّســة لخدمة الله ومتعة الملك، لكن يتوجّب عليهم أن يشــرحوا لملك الكونغو" كما لو كنتم تتحدثون باســمي ما يجب عليه أن يقوم به ليملأ سفننا بالعبيد والنحاس والملح"[19].

4- العظام؛ علاماتٌ للطريق

لقد كانت أول شــحنة للعبيد تقلع من ســاحل غانا إلى هايتي الإسبانية في عام 1510م، كما وصلت شحنة أخرى مماثلة إلى كوبا في عام 1521م، وهو ما أثار سـخط رجال الدين الأسـبان منذ تلك اللحظة، فشــنّ أسـقف المكسـيك Las Casas حملته على ما شــاب معاملة هؤلاء الرقيق من قســوةٍ بالغة"[20]، ولم يمض نصــف قرن على الشــحنة الأولى حتى كان عدد العبيد الإفريقيين في الأملاك الأسبانية في الأراضـي الأمريكية الجديدة قد وصــل إلى أكثر من أربعين ألفاً، والمفارقة أن البرتغال في ســبيل ســعيها لاحتكار تجارة الرقيق قامت بإنشــاء أول ميناء بحري وهو ميناء لواندا والذي أصبح فيما بعد أكبر ميناء لتجارة

الرقيق في أفريقيا، وقد تحوّلت أنجولا وموزمبيق كأكبر مصدر لتوريد الرقيق في القارة السمراء ففي الفترة ما بين 1850م و1836م كان قد تم تصدير ما يقرب من أربعة ملايين من الأفارقة إلى الأمركيتين وكان أكثر من ثلاثة ملايين منهم من أنجولا وحدها، وكانت البرتغال قد اتجهت إلى أنجولا بسبب عملية الاستنزاف التي حدثت في غنينا والتي وصلت إلى مرحلة بشعةٍ في ندرةٍ عدد سكانها الأصليين، فقد حملت السفن البرتغالية إلى أمريكا فيما بين 1486م و1641م ما يقدر بأربعة ملايين عبد.

وبرغم قيام بعض التجار المحليين أو المقاولين بالعمل على الإيفاء بالطلب على الرقيق من قبل الحاكم العام البرتغالي الذي كانت له سلطة بيع وشراء وتصدير الرقيق، إلا أن بعض التجار البرتغاليين الانتهازيين لم يتورعوا عن شنَ حروباً محلية ضد بعض القبائل من أجل الحصول على العبيد بأرخص الأثمان، وقد عاونتهم الإدارة الاستعمارية البرتغالية في ذلك، وكانت هزيمة تلك القبائل الإفريقية الضعيفة بمثابة مورداً وفيراً للعبيد[21]؛حيث كانت تقوم القبائل الضعيفة بتقديم ضرائب دورية للبرتغاليين وجزء من أبنائها للانضمام إلى الجيش وقت الحرب، وغالباً ما كان الرقيق جزءاً من هذه الضريبة من أجل العمل في استخراج الذهب أو قطع الملح أو تمهيد الأرض الزراعية أو الرعي، ومن جانبٍ أخر كانت الحرب المشتعلة بين الشركات عامل مهم في زيادة الرقيق الذي يرغب هذا القادم الأوروبي الجديد بشرائه والذي كان يمتلك سلاحاً قوياً لم يكن تعرفه القبائل الإفريقية التي خضعت لسلطتهم، وكان الرقيق يوضعون في

المواني الأفريقية الخاضـــعة للاســـتعمار البرتغالي في مخازن واسعةً، وأحياناً في زرائب مكشوفة، ثم يقتادون إلى السفن لعبور الأطلنطي إلى العالم الجديد، ولكن لم ينس رجال الدين المسيحي تعميد هؤلاء التعساء كمسيحين بالجملة قبل سفرهم[22].

لقد صـنع الإنجليز طرقاً وأسـاليباً لاصـطياد العبيد بما يمثل وفرةً في المال المدفوع نظير شـرائهم، وهي أسـاليب شـكّلت " ملامح مأسـاوية" لاصـطياد العبيد،" حيث كانوا يُشعلون النيران في الأحراش والأشـــجار المحيطة بأكواخ الأفارقة، فيضـــطر هؤلاء المســـاكين إلى الخروج من مســـاكنهم هرباً من النيران، فتتلقفهم رصاصات القناصة لقتل الرجال، بينما يتم أسر الأطفال والنساء، ثم ترحيلهم إلى مراكز لتجميع العبيد على طول الساحل الغربي الأفريقي تمهيداً لنقلهم بالسفن عبر المحيط الأطلنطي في رحلة بلا عودة"[23].

وكانت قافلة الرقيق تصـــل إلى الســـاحل ســـيراً على الأقدام مكوّنةً من الرجال والنساء والأولاد، ولكن الرجال كانوا يكونون الغالبية العظمى، وكانوا يربطون بالحبال كل إثنين معاً ويمتد خط الرقيق إلى عدة مئات من الأمتار، وكل صـفّين متتابعين أو أكثر يجمعهم Slave Stick وهو عمود كبير من الخشب يربط إلى أعناق الرقيق متتـابعين، وقـد تطلق أيـديهم ليتـاح لهم أن يحملوا على رؤوســـهم مئونتهم أو التجارة الأخرى التي تســـير معهم، وراء كل جماعة فرد أو أكثر يشـرف على سـيرهم وبيده ســـوط لا يتوانى عن أن يضـــرب به في قســـوةٍ بالغة ظهر من يتوانى عن السـير، وكان الضـعفاء يسـقطون إعياء فيُقتلون أو يُتركون ليلقوا مصـــرعهم، وقد ظلّت عظام هؤلاء الرقيق الذين

لقوا حتفهم في الطريق علامات توضـــح الطرق التي ســـلكها هؤلاء التعساء حتى القرن التاسع عشر"[24].

لقد صـمّمت الشـركات البرتغالية سـفناً خاصـةً لنقل الرقيق مثلماً كانت قد شيّدت حصوناً يتم تجميع الرقيق فيها ويتم تأمينها وذلك في مرحلة تجميع الشـحنة المطلوبة قبل شـحنهم في تلك السـفن التي سـتبحر إلى الأمريكتين،" لقد كانت سـفناً صـغيرة الحجم، قليلة الحمولة، ومقسّمةً تقسيماً أفقياً(على هيئة رفوف)،لا يتجاوز عرض الواحد منها ثلاثة أقدامٍ، حيث يُرصّ العبيد عليها وأيدهم مكبّلة بالسلاسل، وكان البّحارة يراعون تقسيم العبيد على ناحيتي السـفينة، حيث كان يوضـع الرجال في ناحية، وتوضـع النسـاء ومعهن أولادهن في ناحية أخرى، وإنطلاقاً من قاعدة أن الربح يتضـاعف كلّما زاد عدد العبيد، فقد كانت السـفن تحمّل بأكبر من سعتها، للدرجة التي لم يكن العبيد يستطيعون الدوران حول أنفسهم من شدة التكدّس.

إنّ أسوأ ما كان يحدث هو ارتفاع عدد الوفيات نظراً للتكدّس الشـديد الذي قد يصـيب البعض بالاختناق، أو بسـبب انتشـار الأمراض، وفي حال اكتشاف عبداً ميتاً كان يتم إلقائه على الفور في البحر، وهو ما كان يدْفع بعضـهم للانتحار، فكانوا يلجأون لتمزيق الشـباك التي كانت تحيط بالسـفينة ويلقون بأنفسـهم في البحر، أو يلجـأون إلى حيلـةٍ أخرى؛ فيظهرون غضـبهم واحتجاجهم على تلك المعاملة القاسـية التي يلقونها، وغالباً ما كان العبد المحتجّ يجلد بقسوةٍ أو يقتل بالرصاص في حال تكراره للاحتجاج، أمّا إذا لجأ العبد إلى الاحتاج عن طريق الامتناع عن الأكل فكانت هناك وسـائل خاصـة لتأديبهم، ولهذا كلّه كانت تقدّر

نسـبة الوفيات خلال الرحلة الواحدة بسـدس الحمولة التي كانت تتجاوز 150 عبداً في الرحلة الواحدة[25].

5- شركات الاسترقاق الجماعي

دخلت هولندا وفرنسـا بريطانيا في منافسـةٍ شـرسـةٍ ضـد الشـركات البرتغالية لتجارة العبيد، وبدأ المسـتثمرون الجدد يقيمون الحصـون (مراكز جميع السـلع)، والمراكز التجارية الخاصـة بشـركاتهم. لقد كان الإنجليز يستحوذون على فرجينيا وكارولينا الجنوبية ويقومون بزراعة القطن والتبغ وقصـب السـكر، ومن ثمّ زاد طلبهم على الرقيق الأفريقي من أجل العمل في تلك المزارع، ولكنّهم آثروا أن يجلبوا بأنفسـهم القوى العاملة التي يحتجونها، فقدم السـير"جون هوكنز" إلى سـاحل غانا في عامي1562م و1567م،من أجل أن يتولى بنفسه الإشراف على شـحن الرقيق إلى الممتلكات الإسـبانية في أمريكا، لقد كانت الشـركة البريطانية(المغامرون الملكيون المتاجرون في غانا) تعمل قبل ذلك في عمليات اسـتنزاف الذهب من المناجم الأفريقية، لكنّها قد تحوّلت إلى تجارة الرقيق منذ1663م عندما تم تأسيس "شـركة المهاجرين" والتي نجح السير "جون هوكنز" أن يحصـل لها على حق امتياز العمل بتجارة العبيد من الملك، كما حصـلت في الوقت ذاته على عقود تصـدير الرقيق إلى المسـتعمرات البريطانية والأسـبانية في الأمريكتين، "وقد قام الشـركة فعلياً بإرسـال أول شـحنة من الرقيق إلى ولاية فريجينا في عام 1620م، ولم يكن قد مضـى على إنشـاء هذه المستعمرة سوى أربعة عشـرة سنة وكان يبلغ عددهم حوالي عشـرين عبداً

فقط، وهو الرقم الذي قد تضاعف ليصل في عام 1760م إلى ما يقرب من 200 ألف عبدا وهو ما قدّر بنصـــف عدد ســكان الولاية، وكانوا يعملون جميعاً كخدم للبيوت وفي المزارع، في حين وصـل عدد العبيد في جزر الهند الغربية الفرنسـية وحدها إلى حوالي 500 ألف عبد عمل أغلبهم في زراعة قصـب السكر"[26].

لقد تولّت الشـركات البريطانية التي كانت تقوم بتوريد المحاصـيل الزراعية والمعادن إلى المسـتعمرات البريطانية بتوريد أكبر عدد من الرقيق الذي قد وصـل في الممتلكات البريطانية وحدها فيما بين عامي 1680م و 1789م إلى ما يقرب من مليونين ومائة وثلاثين ألفاً، ولو تم احتساب عدد العبيد الذي قامت الشـركات الأخرى البرتغالية والهولاندية والفرنسـية بتوريدهم إلى أوروبا وأمريكا الجديدة لأدركنا أيّ اسـتنزافٍ للموارد البشـرية الذي تعرّضـت له القارة الإفريقية خلال تلك الفترة، حيث يقدّر ما وصل المستعمرات الأوروبية بحوالي 40 مليون إفريقي، أي أن تلك القارة قد خسرت ما يقرب من نصف سكّانها على أقل تقدير.

أمّا قصـة شـركة التجار المغامرين في أفريقا فقد لعبت دوراً في رواج تجارة العبيد، عندما قامت أسـرة سـتيوارت الملكية في بريطانيا بإنشاء الشركة الملكية الإفريقيـة المتخصصة في تجارة الرقيق، وعندما تولّى مؤسـس الشـركة العرش الإنجليزي 1660م، تولى أعمال الشـركة جيمس دوق يورك شـقيق الملك شـارلز الثاني، وقد حصـلت الشـركة على امتياز احتكار تجارة الرقيق في 1660م، وبمسـاعدة الجيش الإنجليزي وأسـطوله

قامت الشـــركة بعمل محطات على طول ســـاحل أفريقيا الغربي لتجميع العبيد وتصـــديرهم للأمريكتين، وقد اندمجت بعد ذلك الشركة مع شركات رقيق أخرى تحت مسمى" شركة نيو رويال أفريكان"، وفي 1680م كانت الشـــركة تقوم بتصـــدير خمســة آلاف عبداً سنوياً يوسمون بالحرفين D&Y وهما اختصار للقب رئيس الشـــركة دوق يروك الذي خلفه شـــقيقه في العرش عام 1685م وأصبح اسمه جيمس الثاني، أما العبيد الآخرين فكانوا يوسـمون على صـدورهم بالحروف الأولى لاسـم الشـركة، وقد صـدّرت الشـركة وحدها من غرب أفريقيا حوالي مائة ألف عبد بما جعل أرباحها تســاهم في القوة المالية لأصـــحاب الشـــركة البريطانيين، غير أن الشـــركة قد فقدت امتياز احتكار تجارة الرقيق في عام 1698م بسـبب منافســة تجار بريطانيين آخرين في تجارة الرقيق مما أدى إلى زيادة تدفق عدد العبيد التي تنقلهم الســـفن الإنجليزية إلى الأمريكتين وبعض دول أوروبا والذي وصل إلى مايقرب من 11 مليون رقيق.

وفي ظل هذه المنافســة الشـرســة بين الشــركات اتجه البرتغـاليون إلى محـاولـة إعـادة تنظيم تجـارتهم، لمواجهـة تلـك المنافســة الخطرة من قبل الشـركات الفرنسـية والإنجليزية، وهو ما اقتضــى منهم أن يقوموا بإرســال رحلتين إلى البرتغال ســنوياً في مواعيد ثابتة، علاوة على تأمين ســاحل غانا بدوريات بحرية دائمة، لمنع هؤلاء المنافسـين من محاولة اسـتيلائهم على سـاحل غانا، بالإضافة إلى تأسيس شركات جديدة للاستحواذ على أكبر حجم من الســوق المســتوردة للعبيد، وقد تم تأســيس شــركة Williams &Mary التي حصــلت على حق توريد العبيد إلى

الممتلكات الأســـبانية عقب صــــلح أترخت، علاوة على جزيرة برمودا التي قد استقر فيها البريطانيون منذ عام 1609م، وكذلك جزيرة بربادوس التي اسـتقروا فيها عام 1627م، ولم تلبث تلك الشــــركة أن تمكنت من احتكار توريد العبيد لمدة ثلاثين ســـنة ابتداءً من عام 1713م، ولكن قد تعّرضـت الشـركة لفسـخ العقد بســـبـب عمليـة الاحتكـار المزمنـة لتجـارة العبيـد في هـاتين المنطقتين، وهو مـا تســـبـب في انـدلاع الحرب بين بريطـانيـا وأسـبانيا في حكم الملك فيليب الثاني، في نفس السـنة التي حققت الشركة انتعاشاً كبيراً في الأرباح، فقد وصل ما تم توريده إلى ما يقرب من خمســــة آلاف رقيق، وكانت الحكومة البريطانية قد شـجّعتها بمنحة سـنوية قدرها ثلاثة عشـر ألفاً من الجنيهات من أجل المسـاعدة في بناء حصـون جديدة في مناطق توريد مختلفة، ولذا لم تأت نهاية القرن السـابع عشـر حتى كان لها حصـون في أكرا وكيب كوسـت وكومندا وأنومابو علاوة على حصـون وينبا وسـكوندي، بينما كان الدينمركيون في كرسـتيان بورج وسـاتوما وفردريـك بورج، وللألمـان فردريـك بورج الكبير ودورثيـا وتاكراما، وكان الألمان أقل جيرانهم حظاً في حســـن العلاقة مع الأهالي الأمر الذي أدى إلى تصفية مراكزهم في عام 1775م.

وبالرغم من أن الهولنديون لم يحظوا بأي امتيازات من الملك فليب لقيامهم بثورة ضــــده إلا أنهم قد عملوا في نقل الرقيق إلى بعض الممتلكات، وقد أدى التنافس بين هذه الشـركات الأوروبية إلى قيام كل شــــركة بوســـمِ رقيقها بعلامة خاصـــة كما توْســـم الماشـــية، وكانت هذه العلامة في الغالب حرقاً في مكان خاص من أجسادهم.

إنّ نشـــاط الأســـبان في جزر الكاريبب والبرتـغاليون في البرازيل ساهم في تأسيس ما أُطلق عليه"المجتمعات الاستعبادية الحـديثـة" [27]، وهو مـا أدى إلى ارتفـاع عـدد الرقيق الأفريقي المصـدر في بداية القرن الثامن عشـر إلى رقم لم يبلغه من قبل؛ فوصـل عدد الرقيق المصـدر إلى البرازيل وحدها642 ألف في عام 1813م، كما وصل عددهم في جمايكا إلى 300 ألف.

لكن قبل الأسـبان كان البرتغاليون قد أطلقوا على جزيرة في غرب أفريقيا اسـم " جزيرة العبيد" وذلك عندما تم اكتشـافها في عام 1460م ولم يخرجوا منها حتى1975م، وقد عُرفت كأكبر مركز للقرصنة البحرية وأنتجت كبار قراصنة المحيط الأطلسي، وكذلك قد عُرفت" جزر الرأس الأخضـــر" في التاريخ الأفريقي بأنها جزر اســتراحة العبيد، إذ قامت البرتغال منذ احتلالها لهذه الجزر بتحوليها إلى مركزٍ لتجمع الأفارقة الذين سـيتم إرســالهم إلى الأمريكتين، لذا اعتبرت من أهم مســتودعات جمع الرقيق الأفريقي ومن أهم الأسواق العالمية في ذلك الوقت[28].

وصـــلت تجارة البريطانيين في الرقيق ذروتها قبل حرب الاســتقلال الأمريكية وكانت ليفربول أهم موانيها وإلى جانبها لندن وبريســتول ولانكســتر، وكان عدد السـفن البريطانية التي تعمل في هذه التجارة 192 ســفنية تبلغ حمولتها4716 عبداً، ولذا نقلت ليفربول وحدها في ســنة 1787م نصــف الرقيق الذاهب إلى الغرب، بل وصل ما نقلته في أواخر القرن إلى ستة أسباع الرقيق وتلتها لندن ثم بريستول، وبرغم أن هذه التجارة قد كسدت خلال الحرب الأمريكية بعض الشيء، إلا أنها عادت إلى الانتعاش بعدها حتى أصـــبح عدد مراكز تجارة الرقيق في عام

1791م أربعين مركزاً بينها أربعة عشـــر مركزاً للبيريطانيين وثلاثة فرنسـية وخمسـة عشـر هولندية وأربعة برتغالية ومثلها دينماركية، وقد وصـلت هذه المراكز في سـنة 1799م ثمانية وثلاثين ألفاً للمراكز البريطانية وعشـرين ألفاً للفرنسـية، وأربعة آلاف للهولندية، ولم يزد نصـيب الدينماركيين على ألفي عبد، ونصيب البرتغاليين على ألف واحد، فكأن البريطانيين وحدهم قد احتكروا نقل نصف رقيق غرب إفيقيا والذي بلغ أربعة وسبعين ألفاً.

وفي الوقت الذي كانت توجد فيه العديد من القوانين[29] التي أصـدرتها هيئات حكومية محلية أو مجالس المسـتعمرات بهدف تقنين ممارسـة تجارة العبيد وفق نظام مؤسـسـي محدد ظهر ما أُطلق عليه اسـم قوانين الزنوج أو قوانين العبيد Slaves Codes، وهي قوانين اسـتمرت لفترة طويلة حتى أنها وجدت من يدافع عنها في بريطانيا، خاصـة هؤلاء الذين ظلّوا يعملون بها ويرتبطون بصـلاتٍ بالملوك والتجار الآثرياء الذين لهم مصلحة مباشرة لا يمكن تجاهلها، لدرجة أن بعضهم كان له أثره في توجيه السياسة في المستعمرات إذ أن بعضهم قد تمكّن بثرائه من تجارة العبيد في دخول البرلمان البريطاني، وأيد الكثير من التجار الأثرياء تلك السياسات التي انتهجها البرلمان البريطاني حيث كانوا يعتبرون أن عظمة المدن البريطانية قائمة على التجارة وكل تقييد للتجارة لن يعود إلا بأفدح الأضـرار على هذه المدن وأهلها بل وعلى الاقتصـاد الوطني، وقد وصـف عمدة برستول تجارة الرقيق في عام 1713م بأنها(عماد شعبنا)، هذا إلى أن بعض من اشـتغل بهذه التجارة عن بعد أو عن قرب

وصفوها بأنها أكثر أنواع التجارة دراً للربح، إذ تصل فيها الفائدة في أكثر الأحايين إلى 150%، فسفينة واحدة قد تغل ربحاً يصل إلى 60 ألف من الجنيهات، وحتى إذا تحطمت سفينتان من كل ثلاث سفن فربح السفينة الثالثة كافٍ لأن يسد خسارة السفينتين الأخريين.

الغريب في الأمر هنا أن الحكومة البريطانية نفسها كانت تعارض أية اقتراحات بفرض ضرائب على تجّار العبيد، بل كانت تعتبر حصول الشركات البريطانية على عقد توريد لدى ممتلكات الدول الأخرى بمثابة نصراً سياسياً ينبغي دعمه، بل ذهب بعض الكتّاب والساسة إلى اعتبار تلك التجارة سبباً مهماً من أسباب عظمة بريطانياً وأسطولها فيما وراء البحار؛ فالأسطول التجاري الذي كان يستخدم في عمليات شحن العبيد كان يمثّل ميداناً عملياً لتدريب البحّارة البريطانيين على أعمال البحار، ليكتسبوا مهارة العمل في الأسطول الحربي البريطاني، ومن ثمّ اعتبرت أي محاولة للحد من هذه التجارة بمثابة إنقاصٍ لعدد السفن التي تعمل في النقل وإنقاص لعدد الرجال الذين يعملون على ظهرها، وبالتبعية إضعاف لفرص اختبار الأسطول الحربي البريطاني للجنود المدربين الذي كان قد أصبح بنهاية القرن الثامن عشر الأسطول البحري الأول في العالم.

6- المقاومة المعقّدة

أن تكون عبداً أي أن تُسلب حريّتك الإنسانية، وتظل مجبراً على ممارسة أفعالٍ غير نابعةٍ من إرادتك الواعية، بل هي تنتقص من تلك الإرادة وتنزعها من أي فعلٍ من شأنه أن يحقق

لك تقدير الذات وحمايتك من الانتهاك بكل صـــوره. لقد عمل العبيـد الأفريقيون والمنحـدرون عنهم كطـاحونـة الهواء التي تخضـع لقوّة الرياح، لتؤدي مهامها بغضّ النظر عن المشـقّة أو الإذلال أو المخاطر الصـحية والإيذاء الجسـدي الذي يتعرّضـون له، ولكنّهم في بعض المراحل حاولوا الفرار من العبودية عبر الهرب بعيداً عن المسـتوطنات التي حجزوا قسـراً فيها، وعملوا على بناء تجمّعاتٍ خاصـــة بهم مما أدى إلى وصـــمهم بالعبيد الآبقين، أو كما ســمّوا في أمريكا بزنوج الأدخال، وهي الحالة التي ربّما سـاهمت في دفع بعضـهم للثورة على أسـيادهم، وهي وإن كانت ثورات صـــغيرة ومتواضـــعة إلا أنها قد تحوّلت إلى ثورات ضـخمةٍ مثل ثورة العبيد في عام 1795م في كيوراسـو بقيادة تولا(Tula) الذي طالب بالحرية للعبيد مستلهماً ثورته من الثورة الفرنسية، وقد نجحت ثورته في سانت دومينك، لكنّه دفع حياته ثمناً لتلك الثورة.

في نهاية القرن الثامن عشـــر كان قد تعاظم الغضـــب ضـــد تجارة العبيد في معظم الإمبراطوريات الاســتعمارية التي كانت يعتمد اقتصادها على العبيد كموردٍ للدخل مهم، برغم من سيطرة تجّار العبيد على صـــناعة القرار الســـياســـي، وعبر جوالات الضغط المستمرة في انجلترا تم إصدار تشريع بمنع تجارة العبيد في عام 1814م، أما في هولندا فلم يتم منع تجارة العبيد إلا في عـام 1863م ممـا جعلهـا واحـدة من أكثر البلـدان المتـأخرة في أوروبا في منع تجارة العبيد.

في محاولاتٍ يائسةٍ حاولت كثيراً من الدول التي تورطت في تجارة العبيد لتبييض بعض صـــفحات التاريخ الأســـود لهذه

التجارة، فيعكف مؤرخيها على إبراز دور الدول الاستعمارية الأوروبية وأمريكا في مناهضة تجارة العبيد، بالفعل لقد كان لهذه الدول دورٌ ولكنّه كان متأرجحاً ومتناقضاً في كثيرٍ من الأحيان كما سنرى، لكن ما لا يمكن تزييفه في هذا التاريخ الأسود أن العبيد أنفسهم هم أوّل من أشعلوا شرارة الحصول على حريّتهم والتخلص من العبودية فيما روي عن ثوراتهم في اليونان في القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد والتي كان أشهرها تلك الثورة التي تزعمها (سبارتكوس Spartacus) عام 78 ق.م، ومنذ ذلك التاريخ أشعل العبيد عشرات الثورات التي كانت تقمع بوحشيةٍ وهمجيةٍ تتجاهلها كثيراً الكتابات التاريخية الأكاديمية.

إنّ ثورات العبيد تفجّرت من حجم المعاناة البالغة والقسوة الشرسة التي ظلّ يعاني منها العبيد وأنسالهم، وممارسات الإذلال أو التعنيف أو السيطرة والإكراه، ولكننا هنا أمام غرضين لحركات تحرير الرقيق، وهما وإن كانا متشابهين في الأهداف والغايات، إلا أن الدافع كان مختلفاً نوعاً ما، وإن كان قد حققا نفس الهدف؛ فحركات تحرير الرقيق كانت مدفوعةً بأسبابٍ اقتصادية حتّمت(ألا يُساء استخدام هذه الآلات البشرية) في تلك الفترة التي قد أخذت الآلة الصناعية في إنجاز الكثير من المهام والأعمال التي كان يقوم بها العبيد، لكنّ هذا الدافع لا يعدم أن يكون هناك بعض دعاة الإنسانية الذين نادوا بتحريم هذه التجارة أمثال ريتشارد باكستر الذي قد وصف تجّار الرقيق في عام 1673م بأنهم (أعداء البشرية)، وقام القس مورجان جوردن

بالرحيل عن موطنه تعبيراً عن اســـتيائه من تجارة الرقيق في جزيرة باربادوس ووصفها بأنها (قسوة مجرمة).

وفي عام 1783م تـألفت في بريطـانيـا أوّل جمعيـة لتحرير العبيد ومقاومة تلك التجارة خاصـــة في غرب أفريقيا، واعتبرت بمثابة أوّل جمعيةٍ من نوعها في العالم في ذلك الوقت، وكان من ضـــمن نشـــطاء تلك الجمعية دولمان، وأنطون بنزت الذي عمل على تدويل حركة تحرير العبيد، غير أنّ الأمر الذي ربّما يمثّل اختلافـاً في تحليلـه هو الفكرة التي عمـل عليهـا رئيس وزراء بريطانيا "بت" لإنشــاء مسـتعمرةٍ على سـاحل إفريقيا الغربي يتم توطين العبيد المحررين بها، فمنح " جمعية سيراليوني" مرسوماً يُبيح لها إنشاء هذه المستعمرات وإدارتها، وقد نُقل إليها ما يقرب من أربعمائة رقيق في عام 1787م، قد تبدو الفكرة ذات هدفٍ متحضـر في سـعيه نحو بذل الجهد لتحرير العبيد، غير أن ما قد يثير جدلاً هو قيام جمعية ســـيراليوني بإدارة تلك المســـتعمرات تحت وصـــاية الحكومة البريطانية، أي أنها ســـتظل مســـتعمرةً بريطانيةً، وما اختلف فقط هو أن ســكانها ليســوا عبيداً لدى أحد المّلاك، الأمر الثاني هو عدم محاولة إرجاع هؤلاء العبيد إلى مواطنهم الأصـلية وإمدادهم بما يكفل لهم سبل العيش الكريم، بل تم عزلهم في مسـتوطنةٍ تحت الحكم البريطاني، ربما لأن اندماج هؤلاء المحررين الجدد قد يُثير رغبة باقي المناطق في مواجهة استنزاف السكان واستعبادهم من جانب المستعمرين.

وبرغم أن أوّل جمعيةً معنية بتحرير العبيد قد أنشـــأت في بريطـانيـة إلا أنهـا وحتى عـام 1804م لم تقم بـأي إجراءٍ عملي لمنع تجارة العبيد، بينما كانت الدنمارك قد ســـبقتها بإصـــدار

مرســـوم ملكي في 16 مايو 1792م يحظر تجارة الرقيق على رعاياها وقد حدّدت فترة انتقالية حتى عام 1802م كنهايةٍ تامة لإنهاء تجارة الرقيق، أي أنها قد منحت فترةً زمنيةً مدتها عشـــر ســـنوات حتى يتمكّن التجـار من تصــــفيـة أعمـالهم وتوفيق أوضـاعهم، لكن في 1806م قام اللورد جرانفل في دعوة مجلس اللوردات على إصـــــدار قرار بـإنهـاء تجـارة الرقيق في جميع المستعمرات والأراضي البريطانية، غير أنه لم ينجح في إصدار هذا المرســـوم إلا في 1807م والذي قد نصّ على تحريم نقل العبيد على جميع الســـفن التي ترفع العلم البريطـاني، بل وقام بإنشـــاء المعهد الأفريقي للإشـــراف على حركة مقاومة الاتجار بالبشر، لكنّ الشيء المثير للدهشة هو أن هذا المرسوم قد ساهم في إنهاء عمليات تجارة العبيد التي كانت تقوم بها الشـــركات البريطـانيـة على وجـه الخصـــوص، لكن ظـلّ بعض التجّـار البريطانيون يزاولونها بشكلٍ غير شرعي حيث لم يكن المرسوم قد فرض عقوبة على عمليات التهريب، وهو الأمر الذي تداركه مجلس اللوردات في 1811م وأصـــــدر مرســـوماً نصّ على عقوباتٍ معيّنةٍ لكل من يزاول هذه التجارة ســـواء بالنقل أو بأيّة وسيلة أخرى من وسائل الاستعباد وهو ما أُعتبر البداية الحقيقة لنهاية نشاط تجارة الرقيق في الأملاك البريطانية.

وباســـتقراء تلك الأحداث يتبادر ســـؤالٌ مفاده: ما مغزى محـاولات المقـاومـة المتعـددة لتحريم تجـارة العبيـد؟، بـل ومنع مجلس اللوردات باتخاذ إجراءاتٍ حقيقةٍ وصارمة ضد من يعمل بتجـارة الرقيق، إلا أن صـــدر المرســـوم الملكي بتجريم تلك التجارة؟، ربما تتكشـف الإجابة فيما ورد في مضـمون كثيرٍ من

الصفحات الحالية، بمعنى أن تجارة الرقيق كانت تشكّل مصدر ثراء غير معرّضٍ للخسارة، ولذا لم تتوان الحكومة البريطانية عن دفع تعويضات لملّاك العبيد من البريطانيين، حيث قد عكف فريق من جامعة كولدج بلندن بقيادة نيك درابر لمدة ثلاث سنوات لدراسة 46 ألف وثيقة بالتعويضات التي دفعت لملّاك العبيد، وهو أمرٌ مثيرٌ للجدل وسيفتح مجالاً لتقاضي بريطانيا لدفع تعويضات للعبيد الذين تم استعبادهم أسوةً بتجّارهم وملّاكهم، ومن الشخصيات البارزة التي ضمّت السجلات أسماءهم أحفاد آل بارينغ وهي أقدم العائلات المصرفية البريطانية، وهنري لاسيليز أحد نبلاء منطقة هاروود بإنجلترا وأحد أسلاف أبناء عمومة الملكة، ومن بين الشخصيات الحديثة التي أميط اللثام عن استفادتها من تجارة الرقيق؛ رئيس الوزراء الحالي ديفد كاميرون ووزير الزراعة الأسبق دوغلاس هوغ والروائيان غراهام غرين وجورج أورويل والشاعرة إليزابيث براونينغ والرئيس الحالي لمجلس الفنون البريطاني بيتر بازالغيت.

وقد نقلت صحيفة "ذي إندبندنت أون صنداي" عن نيك درابر أن الوثائق تشير إلى أن الحكومة البريطانية قد دفعت مبلغ 20 مليون جنيه استرليني لنحو ثلاثة آلاف عائلة كانت تمتلك عبيدا " تعويضاً لها على فقدانها الكثير من الأملاك بعد إلغاء الرق في المستعمرات البريطانية1833م، وقد عملت بعض العائلات على استثمار أموال التعويضات في مشاريع سكك الحديد ومجالات أخرى إبان الثورة الصناعية التي تميّز بها العصر الفيكتوري، وقد جنى تشارلز بلير -الجد الأكبر لجورج أورويل-

من امتلاكه 218 عبداً، مبلغ 4442 جنيها إسترلينيا، وهو رقم يساوي ثلاثة ملايين جنيه إسترليني اليوم (45 ملايين دولار)، وطبقاً للوثائق التي كُشف النقاب عنها، فإن عائلة ديفيد كاميرون من جهة والده كانت تملك هي الأخرى عبيداً، كما تشير سجلات التعويضات أن السير جيمس داف -الذي كان جنرالا بالجيش أواخر القرن الثامن عشر- هو ابن عم لجد كاميرون الأكبر، وقد حصل هذا الرجل على 4101 جنيه إسترليني، وهو مبلغ يعادل اليوم نحو 28 مليون جنيه (42 ملايين دولار)، تعويضاً على فقدانه 202 من العبيد كان يملكهم في مزرعة للسكر بجمايكا.

إنّ تلك الوقائع تجعلنا نعيد تأمل تلك الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا لمواجهة تجارة الرقيق والتي لم تقتصر على الأملاك والمستعمرات البريطانية فحسب، بل امتدت إجراءاتها إلى المنطقة العربية، والتي كانت تجارة العبيد فيها تتخذ شكلاً مختلفاً نسبياً وإن لم يكن مثالياً كذلك؛" فرغم أن العبيد كانوا يُجلبون من مناطق بعيدة مثل شمال أفريقيا وشبه القارة الآسيوية، إلا أنهم كانوا مندمجين بشكلٍ عام في المجتمع، حيث حُولوا إلى الإسلام وعاشوا إلى جانب العائلات التي كانوا يخدمونها، وقد حصل الكثير من العبيد على حريّتهم في حينه- حيث تعد من أفعال الإحسان التي حثّ عليها القرآن-[30]، وخلال عقدين من الزمن قطعت البحرية البريطانية أميالاً طويلةً لكبح تجارة الرقيق بين شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، وفي الوقت الذي وقّعت الحكومة البريطانية على اتفاقيات لحظر تجارة الرقيق مع حكّام شبه الجزيرة، إلا أنّهم لم يتخذوا أي خطوةٍ مباشرةٍ وواضحةٍ

لإنهاء تجارة الرقيق، فلم يصـــدروا أي مرســـوم لحظر ملكية الرقيق، ولذا فهناك شـــكوك حول تلك الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا لمواجهة تجارة الرقيق في شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا، حيث يُعتقد أن محاولة بريطانيا لوضع حد لتجارة الرقيق كان غطاءً لبسـط نفوذ الأسـطول البحري البريطاني على المياه الإقليمية حول شــبه الجزيرة العربية بما فيها الخليج وكانت الذريعة التي يســتخدمونها هي أن نقل الرقيق عبر البحار جزءاً من الطبيعة غير المتحضرة لسكان منطقة شبه الجزيرة العربية، ولتقوية نفوذ الأســطول البحري البريطاني تم فرض عقوبات على أعمال القرصــنة ومواجهة تجارة الرقيق، وهو ما يضــمن في نفس الوقت ســلامة ســفن بريطانيا عبر الطرق التجارية من المحيط الهندي الغربي إلى الهند وإلى جنوب إفريقيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح.

وما يُزيد من جملة الشــكوك الاطلاع على ذلك الدور الذي لعبته شــركة الهند الشــرقية الإنجليزية في الخليج وبلاد فارس، فقد أخذت" الشركة على عاتقها مهمة ترسيخ السيطرة البريطانية في الهند وما يجاورها والخليج العربي وبلاد فارس وإيجاد قنوات اقتصـــادية وتجارية جديدة لمدّ النفوذ الإنجليزي إليها، موفرة بذلك على الحكومة البريطانية والتجّار الجهد والمال"[31]، لا ننســى أن منطقة الخليج العربي وبلاد فارس كانت قد نشـطت فيها تجارة الرقيق بشـكلٍ رائج، في الوقت الذي كانت الشـركات البرتغالية تســتحوذ على الغنيمة الأكبر في تلك التجارة، لذا فإنّ تواجد الأســطول البحري الإنجليزي في مياه الخليج كان عاملاً لخفض نسـبة اسـتحواذ المنطقة على تجارة الرقيق، يضـاف إلى

ذلك الأهداف التجارية والسـياسـية لبريطانيا، حيث تبيّن من سجلات الشركة أن صادراتها إلى الخليج العربي وبلاد فارس كانت تشمل؛ الصوف، المعادن، مصنوعات متنوعة فيما اشتملت وارداتها على التوابل، والقطن، والعطور والأحجار الكريمة والحرير والأخشاب النادرة[32]، الغريب في قصّة شركة الهند الشرقية الإنجليزية أنها كانت نشطة للغاية في شبه الجزيرة الهندية بل تكاد تكون الأداة الاستراتيجية التي تمكنت من خلالها بريطانيا من احتلال الهند، وقد امتد نشاط الشركة أيضاً في جنوب خط الإستواء، أي أنها لم تكن مجرد شركة تجارية فحسب، بل كانت أداة استعمارية محورية لبريطانيا،" ففور إعتلاء الملك شارل الثاني عرش بريطانيا 1660م منح شركة الهند الشرقية الإنجليزية، حق إعلان الحرب!!، وشنّ الغارات، وعقد الاتفاقيات، وإجراء المفاوضات السياسية، كما منحها حق الحصول على قوّة بحرية لحماية وتأمين مصالحها في مياه ومناطق الشرق وكان ذلك بموجب المرسوم الملكي الصادر في سنة1661م"[33].

لقد مثّلت الثورة الفرنسية عام 1789م علامةً فارقةً في تراث حقوق الإنسان ببيانها الذي أعلن المساواة والحرية والإخاء بين جميع البشر، لكنّ المفارقة الغريبة أن بعد أربع سنوات أي في 1793م أصدرت الجمعية الوطنية قراراً بأن مثل هذه القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان لا تسري على المستعمرات الفرنسية!!، مما دفع عضو الجمعية Vincent Oge الزنجي إلى المطالبة برفع الظلم وإساءة المعاملة التي ترتكب في حق إخوانه الزنوج في مستعمرة سان دومنجو موطنه الأصلي، حيث

وجّه إلى حاكم المستعمرة إنذراً ببدء حركة المطالبة بالمساواة مثل الفرنسيين، وكان قد صدر حكماً بإعدامه وهو ما أثار شعوراً بالسخط لدى باريس وجعل الجمعية التشريعية تصدر قراراً بمنح الزنوج الذين ولدوا بالمستعمرات الفرنسية حق التمتع بجميع الحقوق التي يمتع بها الفرنسيون سواء بسواء، بل زاد الأمر أن تم منحهم حق الجلوس في المجالس التشريعية سواء داخل فرنسا أو في المستعمرات، وفي المقابل كان هناك من يعارض تماماً إلغاء تجارة الرقيق فأسقف فرنسا (موري) كان من المناهضين للإلغاء وفي حوارٍ له ضد إلغاء فرنسان لتجارة العبيد وعتق عبيد مستعمراتها قُدّم في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1791م، قال(موري): "إذا فقدتم سنوياً ما يزيد عن 200 مليون جنيه، تحصلون عليها الآن من مستعمراتكم، وإذا لم تحتكروا التجارة مع مستعمراتكم لإطعام الصنّاع في بلادكم وللإبقاء على بحريتكم، ولدفع عجلة زراعتكم ولتغطية قيمة وارداتكم، ولتوفير احتياجاتكم الكمالية، ولجعل الميزان التجاري مع أوروبا وآسيا لصالحكم، فإنني أقولها حينئذٍ بصراحة إن المملكة سوف تضيع بلا رجعة"[34].

وقد توّجت مطالبات الزنوج بالمساواة أن أصدر نابليون خلال حكم المائة يوم قراراً بتحريم تجارة الرقيق، وهو ما مثّل نهايةً مهمةً لتجارة الرقيق في الأملاك الفرنسية والذي قد تأكد في مؤتمر باريس الثاني في 1815م، لكن الأمر بات رهناً بالتهريب وتجارة الرقيق في الخفاء، فظلّ التجار الفرنسيون ينقلون الرقيق من الأملاك البرتغالية حتى 1864م، وهو ما جعل نابليون الثالث يُصدر مرسوماً جديداً بالإلغاء النهائي، إلا

أنه لم يســـتطع وقف هذه التجارة التي ظلّت تُمارس عن طريق التهريب قرابة خمسة عشر سنة أخرى.

لقد كانت الأمريكتين بمثابة مســـتودع ضــخم لملايين العبيد الأفارقة، ولذا فإنّ عملية إلغاء الرقيق أكثر تعقيداً وتشـــابكاً عن أي دولــةٍ أخرى، وهي مرحلــة طويلــة ومحفوفــةٍ بكثير من المصــاعب والعقبات، وفي 1712م اشــتعلت ثورة أخرى للعبيد في ولايــة نيويورك، وقد انتحر ســـتة منهم احتجاجاً على ما يلاقونه من معاملةٍ قاسيةٍ وسيئةٍ على يد الملاك، وبطبيعة الحال لم تســتجب لهم الســلطات الأمريكية التي اعتبرت ردود أفعهالم تمرداً يستوجب العقاب الشديد، وعليه قامت بشنق 21 من العبيد الثوار لكي يكونوا عبرةً للآخرين، وبرغم انطفاء شـــعلـة تلك الثورة، إلا أنها عادت مرّة أخرى لتشـــتعل عام 1741م وقد انتهت هي الأخرى بشنق 13 عبداً وإحراق 13 آخرين وتم نفي 71 منهم، لكنّ قد اســـتطاعت تلك الثورة لفت الانتباه للظروف اللاإنسانية التي يعاني منها عبيد أمريكا وهو ما اضطر السلطات لأن تصدر قراراً بمنع الرق داخل بعض الولايات مثل رود أيلند في سنة 1774م، ثم ماساتشوستس في 1783م، وظل الوضع سـارياً في معظم المقاطعات الأمريكية لكن في1808م أصـدرت الحكومة الأمريكية قراراً بعدم مشـــروعية تجارة العبيد، وبرغم ذلـك تم تهريـب مـا يزيـد على 250 ألف مواطن أفريقي من الإناث والذكور بطرقٍ غير شرعية حتى عام 1860م.

خلال تلك العقود من الاستعباد الدامي ووأد ثوراتهم قام العديد من العبيـد بـالفرار والعودة مرةً أخرى إلى أمريكـا وذلـك منـذ فبراير 1820م، عنـدمـا أبحر 86 عبداً وأمرأة من الـذين قد تم

تحريرهم إلى سـيراليون وقاموا في عام 1822م بتأسـيس دولة ليبيريا من جموع العبيد العائدين إلى أفريقيا، وهي الحركة التي قد لاقت تأييداً من بعض الأمريكيين مثل ويليام لويد جاريســون من ولاية بوســطن الذي قاد حملةً في1831م لتحرير العبيد في أمريكا وقد أصـدر من أجل تدعيم حملته صـحيفة المحرر، وقام بعدها بعامٍ بتأســيس أول جمعية للدعوة إلى تحرير العبيد وإلغاء تجارتهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 1850م وافق الكونجرس الأمريكي على ضم ولاية كاليفورنيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية مشـترطاً امتناعها عن تجارة العبيد، غير أن هذا القرار قد قوبل بمعارضـةٍ شـديدة، إلى أن صـــدرت الاتفاقية الدولية لإلغاء الرق عام 1855م، والتي كانت ســبباً في اندلاع الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكيـة عـام 1861م، لكن في عـام1863م أعلن إبراهـام لينكولن تحرير العبيد الأمريكيين رســمياً برغم اعتراض الكثير من المواطنين الأمريكيين على هذا القرار حيث وصل بهم الأمر إلى ارتكاب مجازر وحشــية بحق العبيد في شــوارع نيويورك، وقد استمر الوضع حتى 1865م حيث استسلم الجنوب الأمريكي الرافض للمســاواة وتحرير العبيد، وانتهت الحرب الأهلية التي دفع ثمنها لينكولن الذي أصـّــر على تحرير العبيد وقُتل بعد أيامٍ قليلةٍ من انتهاء الحرب، وهو ما أدى إلى قيام الحكومة الأمريكية بـإصـــدار وثيقـة إلغـاء الرق في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بإصلاحاتها في ديسمبر 1865م.

لقد كانت الشــركات الأمريكية نشــطة في عمليات جلب أكبر عدد ممكن من العبيد إلى المزارع الجنوبية في ظلّ دعم بعض

الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية لتجارة الرقيق مثل توماس جيفرسون وجيمس مادسون، في مقابل إبراهام لينكولن وأليكسندر هميلتون الذين كانا يعارضان نشاط الشركات معارضةً تامة، لكن كان جيفرسون يؤيد تجارة الرقيق لأنهم"غير قادرين مثلهم مثل الأطفال على الأعتناء بأنفسهم، وهم خطيرين وغير متوازنين بسبب كسلهم وبسبب الحرمان الذي يقود إليه هذا الشكل"[35].

كان مؤتمر فيينا الذي عقد في عام1815م خطوةً ذات جدوى مهمة لمحاربة تجارة العبيد في أوروبا، في ظل محاولة إعادة تنظيم خريطة أوروبا بعد الحرب النابوليونية ولا سيما أن السفن التي تتبع دول شمال أفريقيا كانت دائمة الإغارة على سفن الدول الأوروبية لنهبها واسترقاق ركابها، وهو ما دفع المؤتمر لتبني قراراً بضرورة القضاء تماماً على هذه التجارة، وعلى إثر ذلك عقدت كل من إنجلترا وفرنسا اتفاقاً للتعاون في عدم إدخال الرقيق ممتلكاتهما على أن تتوقف تجارة الرقيق نهائياً في يونيو 1819م، وقد حذت البرتغال حذوهما بتحريم تجارة الرقيق في أملاكها شمال خط الأستواء في يناير1815م غير أنها عادت لتعطي فترة انتقالية حتى 1823م كميعاد نهائي لإلغاء التجارة، غير أن البرتغال لم تستطع الالتزام بهذه المدة الزمنية التي قد امتدت إلى عام 1850م، وقد حدث هذا التأخير الكبير نتيجة لمقاومة البرازيل في موزمبيق لحركة تحريم تجارة الرقيق إذ كانت جيوشهم تعتمد على هذا الرقيق اعتماداً كلياً.

وبعد أكثر من مائة وخمسون عاماً، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى1918م، وقّعت الدول المنتصرة (بلجيكا،

بريطانيا، فرنســـا، إيطاليا، اليابان، البرتغال، الولايات المتحدة) على اتفاق ســـان جرمان في ســـبتمبر1919م والذي ينص على المنع الكامل لنظام الرق بكل أشكاله وكذلك تحريم تجارة الرقيق في البحر والبر، وقد ســـاعد في تقوية اتفاقية ســـان جرمان، هو تشكيل عصبة الأمم المتحدة والعمل الدولي حيث قامت العصبة بمنع الرق نهائياً في أي مكانٍ في العالم، وكانت اللجنة المعنية تتابع سـنوياً تلك الممارسـات التي ترتبط بتجارة العبيد وترسـلها إلى مجلس عصبة الأمم، وقد تكللت هذه الجهود بإصدار اتفاقية دولية خاصـــة بإلغاء تجارة الرقيق في عام 1926م وقد وضـــع في هذه الاتفاقية أولّ تعريفٍ يحدد الرق بأنه "كشـــكلٍ أو كحالةٍ لشـــخصٍ تُمارس عليه عملية حق الامتلاك"، إلا أن ما واجه عصـــبة الأمم من صـــعوبات هو أن بعض الدول كانت ترفض إمداد لجنة الرقيق الدائمة في عصـبة الأمم بالمعلومات المتصـلة بالممارسات المشبوهة بتجارة البشر.

وكان اندلاع الحرب العالمية الثانية قد حدّ من مجهودات تلك اللجنة، لكن بعد انتهاء الحرب وكان قد تم إنشـــاء هيئة الأمم المتحدة التي عملت في جلســـة الانعقاد الثالثة عام 1948م على اختيار قواعد حقوق الإنســـان قد نصّـــت في المادة الرابعة على منع نظام الرق بكل صـــوره، وبعد العديد من الجهود المتتابعة، أصبح الرق عام 1956م عملاً غير مشروعٍ في العالم كله [36].

7ـ إعادة تسويق البشر

لقد انطلقت" تجارة الرقيق الأسـود عبر الأطلســي في الفترة ما بين القرنين الخامس عشـــر والســـادس عشـــر، وترســـخت

بالتدريج خلال القرن السابع عشر لتنتشر في القرن الثامن عشر مع ازدهار اقتصـــاد المزارع في المســـتعمرات البرتغالية والإسبانية، ومع انضمام دول جديدة إلى المغامرة الاستعمارية وهي دول كانت في الســـابق تقف على هامش هذه الظاهرة لأسباب سياسية ودينية، وقد بدأت المرحلة الثانية لتجارة الرقيق وذلك في عشرينيات القرن السابع عشر في فترة عُرفت آنذاك بالمقاطاعات المتحدة(أو جمهورية هولندا) التي بدأت التغلغل تجارياً لتســـبب ضـــرراً للبرتغال على امتداد ســـواحل غرب أفريقيا"[37]، وبمجرد أن كانت التجارة في الرقيق تبدأ في أي جزء معين من أفريقيا فإنه سرعان ما يصبح واضحاً أن تغيير الوضـــع يتجاوز مقدرة أي دولة أفريقية بمفردها، وفي أنجولا اســـتخدم البرتغاليون أعداداً غير عادية من قواتهم الخاصـــة، وحاولوا انتزاع الســـلطة من الأفارقة، وكانت دولة موتابا الأنجولية على نهر كوانجو قد تأسست حوالي عام 1630م كرد فعل مباشر ضد البرتغاليين، وحاولت دولة موتابا تحت رئاسة الملكة نزينجا تنسيق المقاومة ضد البرتغاليين في أنجولا، وعلى أي حال فقد تمكنّ البرتغاليون من الســـيطرة عليها في عام 1648م مما أفضـــى إلى عزلة دولة موتابا، ولم تســـتطع هذه الدولة أن تصـــمد إلى الأبد، وأفضـــت معارضـــتها للتجارة مع البرتغاليين إلى أن تصـــبح في خصـــومةٍ مع الدول الأفريقية المجاورة التي ارتضـــت التفاهم مع الأوروبيين واشـــتركت في تجارة الرقيق، ولذلك عادوت الملكة نزينجا التعامل مع البرتغاليين في عام 1656م وهو تنازل خطير أعطى صـــناعة القرار في الاقتصاد الأنجولي للأوروبيين"[38].

لقد شهدت الفترة بين منتصف القرن الثامن عشر إلى بدايات القرن العشــرين بما يعتبر ذروة اســتكمال الاكتشــافات الغربية بشــــكلٍ تفصــــيلي لقارة أفريقيا عبر مئات الرحلات (قام بها مكتشفون وتجار رقيق وتبشيريون وموظفون في المستعمرات) التي توجّهت إلى القارة السوداء والتي كانت تصبّ أغراضها في الحصــــول على المحاصــــيل الزراعية والمعادن والمطاط والأخشــاب... إلخ، وهي ثروات ســاهمت بشــكلٍ كبير في إمداد المصــــانع الأوروبية بالمواد الخام لإنتاج الســــلع التي تفي باحتياجات الســــوق المحلية والدولية، ومن ثم فإنّه لن يكون من الإجحاف اعتبار أن الثورة الصــــناعية في أوروبا قد قامت على ثروات القارة الســوداء؛ الطبيعية منها والبشــرية كذلك، وجّل ما بذله الرجل الأبيض الأوروبي والأمريكي من جهدٍ تمثّل في صــــناعة وتطوير أدوات الإنتاج والماكينات الجديدة التي تمكّن بها من إنتاج عشـرات السـلع والمنتجات، وهنا نجد أن باتريسـيا ديلبيانو تشـير إلى تلك العلاقة بين الثورة الصـناعية في أوروبا- خصـوصـاً في بريطانيا- وبين إعادة استثمار الأرباح التي درّتها تجارة العبيد؟ فتلمح إلى ما يتعلق ببريطانيا العظمى صـاحبة أول ثورة صــــناعية والتي اســـتخدمت تلك الأرباح في تمويل النظام المصــرفي، حيث تأســس أول مصــرف لندني وهو مصــرف باركليز- الذي لايزال قائماً حتى اليوم وتنتشــر فروعه في جميع دول العالم- على أيدي بعض أعضاء طائفة "الكويكرز" بواسطة أرباح اســـتغلال اليد العاملة للعبيد، ويذكر أن امتلاك الهيبرتز Hubert's أصحاب مصانع النسيج الهامة في مانسشتر مزارع الســكر في الجاميك، وأن أنطوني باكون أحد أكبر الصــنّاع في

قطاع التعدين ومؤسـس أحد أكبر مسـابك المعادن في ميرثيل تيدفيل كانوا يعملون في تجارة العبيد، وكان الأمر كذلك بالنسـبة لفرنسـا التي لحقت الثورة الصـناعية في بريطانيا بعد ذلك، خلاصـة المشـهد أن جزءاً كبيراً من رأس مال تجارة العبيد قد أُعيد اسـتثماره في الثورة الصـناعية في أوروبا وهو ما يكشـف عن وجه مهم في تاريخ النزعة الرأسـمالية الغربية، وفي المقابل فقد كان انعكاس تلك التجارة على القارة السـوداء محفوفاً بالآثار السـلبية الكارثية التي مازالت تعاني منها حتى اليوم فيما يُعرف بالفقر والأمية والحروب الداخلية والاضـطرابات السـياسـية، أي في الوقت الذي انطلقت فيه أوروبا نحو التقدم الصـناعي المذهل كان التراجع يجذب أفريقيا نحو التخلف والفقر بعدما تم انتزاع ملايين الأفراد من أفريقيا خاصـة ما كانوا في سـنّ الشـباب من الذكور والنسـاء أي كانت عملية تدمير للقوى البشـرية التي يقوم عليها التقدم الاقتصـادي، بالإضـافة إلى ما صـاحب الاسـتعمار الأوروبي في القرنين الثامن عشـر والتاسـع عشـر من اسـتنزافٍ للمحاصـيل الزراعية والمعادن لم يحدث لأي بقعة جغرافية في التاريخ.

ويشـير إيريك ويليامز في كتابه" الرأسـمالية والعبودية" 1944م إلى أن العبودية قد أُبطلت إما بسـبب أنها لم تعد تدرّ ربحاً في مرحلة تدهور مزارع جزر الكاريب، أو بسـبب أنها لم تعد ضـرورية في إطار التطور الصـناعي الذي نقل مركز الجاذبية من المستعمرات إلى الوطن الأم، غير أن هناك انقسـاماً حول علنية تجارة العبيد حيث أشـار البعض إلى ذلك الدور الذي لعبته الحركات الدينية، وأصرّ البعض الآخر على دور الحركات

السياسية وعلى بروز رأي عام شعبي مستعد للصراع شاركت فيه تيارات نســـوية كبيرة من خلال رفضـــهم لنظرية ويليامز المتعلقة بالنزهة المناهضـــة للاقتصـــاد وعلاقتها بتجارة الرقيق والعبودية، مفترضـــين نوعاً من الانتحار الاقتصـــادي من قبل السلطات السياسية[39].

لقد اســتخدمت الشــركات الأوروبية الاســتعمارية المنتجات والســـلع التي كان يتم إنتاجها في أوروبا كقوّةٍ لهزيمة الأفارقة الذين كانوا يعيشون في حياة بدائية بسيطة، في حين كانت السلع الأوروبية جذابة ومختلفة، وذات منافع عملية متعددة، وقد مثلت تلك السلع الاستهلاكية استراتيجية مهمة وبديلاً أساسياً لاستخدام القوّة المسـلحة لإخضـاع الشـعوب الأفريقية وحكّامها، حيث تم إغراء الحكّام الأفارقة بكثير من السلع الأوروبية في مقابل تسليم أكبر عدد من الأرقاء الأفارقة الذين حصـــلوا عليهم عن طريق الحرب مع قبائل أخرى مقابل تلك السلع، فلا يمكن بحالٍ استثناء الأفارقة ذاتهم من دفع أنفسهم في هذا الطريق المشين، والسماح لحكامهم من اسـتغلالهم وتقديمهم كسـلع اسـتهلاكية للشـركات الأوروبية الاستعمارية.

يتم دائماً دراسة تاريخ الاقتصاد الأوروبي وبروز الرأسمالية كما لو كانت صـناعة أوروبية خالصـة، لكن غالباً ما يتم تجاهل تلك الحقائق التي تشـــير إلى ارتباط بروز الرأســـمالية الغربية ونموّها بعرق العبيد الأفارقة، وتلك الثروات الضـــخمة التي جلبتها الشركات إلى المصانع الأوروبية، لقد أشار كارل ماركس إلى أن أكثر ما ميّز نهضـــة الإنتاج الرأســـمالي هو" اكتشـــاف الذهب والفضـــة في أمريكا، واســتئصـــال الســكان الأصـــليين،

واســـتعبـادهم ودفنهم في المنـاجم، وتحويـل أفريقيـا إلى أرض لاصطياد ذوي البشرة السوداء"[40].

وبدورنا عندما نتحدث اليوم عن أشكال العبودية الجديدة فإننا نقصـد تلك الممارسـات التـي تُقيد حريات الأفراد من خلال العمل القسـري والزواج القسـري وبيع الأطفال والنسـاء أو اسـتغلالهم وعبودية الدين والاتجار بالبشـر وهي أشـكال منتشـرة في إطار العولمة الاقتصـادية، ولم تعد تتضـمن نقل ملايين من الأفراد من قارة إلى أخرى أو ترتبط بالضـرورة بلون البشـرة، الغريب، إن إلغاء العبودية كان قد أُقرّ لكن بعد صـرف تعويضـات ضـخمة للمّلاك والتجـار أي ظـلّ هنـاك اعتراف ضـــمني بحق ملكيـة الإنسـان للإنسـان، والغريب أيضـاً" أن العبودية ونحن في القرن الواحد والعشـرين هي في طور الازدهار على صـعيد عولمي وحســب الأمم المتحـدة فـإن العبوديـة تتنـامي بمعـدلات غير مسبوقة"[41].

إنّ تلك الفرصـــة العظيمة التي منحتها العولمة للشــركات لتوسيع نطاقها عبر الحدود الجغرافية في العالم كله وخاصـة في بلدان العالم النامي[42] بغرض الحصـول على أرخص المنتجات وتحقيق أكبر قدرٍ من فائض الأرباح، لم تكن عمليةً قاصرةً على المواد الخام فحســب، بل كانت الأيدي العاملة الرخيصـــة هدفاً مهماً وجزءاً من تقليل تكلفة الإنتاج لأدنى مستوى ممكن، وكانت المجموعـات المحليـة الضـــعيفـة في البلـدان النـاميـة مقصـــداً اســتراتيجياً للشــركات العالمية؛ السـكان الأصـليون والأقليات والأشـــخاص الذين يندرجون في " الطبقات الدنيا" والمهاجرين غير الشرعيين.

لقد ظلّت المنافسة محتدمة بين الدول الأوروبية الاستعمارية على كامل مساحة قارة أفريقيا، واتخذت المنافسة مناوراتٍ مشتعلةٍ باستمرار في جوانب الأنشطة التجارية المتنوّعة؛ سواء من حيث توريد المحاصيل الزراعية والموارد الاقتصادية إلى المصانع الأوروبية والأمريكية أو بتوريد الأيدي العاملة متدنية الأجور على نحو ما رأينا، لدرجة أن الدول الاستعمارية عملت على تهدأة تلك المنافسات الشرسة واتفقت في مؤتمر برلين1884م بمشاركة مندوب ألمانيا والنمسا وبلجيكا والدنمارك والسويد وأسبانيا والبرتغال وإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيطاليا وتركيا وتوصلّوا إلى اتفاقٍ بشأن تنظيم عمل الشركات في أفريقيا في ظل حماية حكومات تلك الشركات لأعمالها.

إنّ نظرةً متأنية لرحلات كريستوفر كولومبس إلى الأمرتكتين وسلفادور دي سالا إلى قارة آسيا وأفريقيا ستكشف مغزاها الذي لم يبتعد عن الرغبة في البحث عن مصادر أوسع للموارد الطبيعية، وهو ما يجعلنا لا نندهش عندما نعرف أن التجار الإيطاليون قد شاركوا ببزخٍ في تمويل رحلات كولومبس وسلفادور دي سالا، وقد حصل هؤلاء التجار فيما بعد على مكافأتٍ سخيّةٍ عندما منحهم الإنجليز والفرنسيون والهولنديون حق امتياز التجارة في المناطق التي تم الاستيلاء عليها في أفريقيا عبر الشركات التي كانوا قد أسسوها مثل شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة خليج هدسون خاصة أن الشركات قد تلقت رعايةً محفوفةً بالمساندة والدعم العسكري من قبل الإمبراطوريات بشكلٍ واضحٍ ومباشر، فعندما تأسست شركة

الهند الشرقية كمشروع تجاري صغير يديره مجموعة من تجار مدينة لندن أصـدرت الملكة إليزابيث الأولى عام 1600م ميثاقاً لتشكيل شركة الهند الشرقية للتجارة في الهند وشرق آسيا، حيث تولّت تلك الشـركة تأمين توريد كافة المواد الخام اللازمة للتصنيع في إنجلترا، وكانت تلك الشركة بمثابة الذراع العسكري البريطاني الذي تمكّنت بها بريطانيا من استعمار جميع الأراضي في شبه القارة الهندية بحلول القرن التاسع عشر الميلادي.

لقد تضخّمت قوّة الشركات في أفريقيا خاصة في القرن الثامن عشـر والذي كان يُعدّ قرناً حافلاً بالعديد من الاكتشـافات العلمية وبداية ازدهار الثورة الصناعية وتغير البنية الهيكلية للشركات.

إن نشـاط الشـركات الأجنبية في أفريقيا كانت نشـاطاً زاخراً ومتنوّعاً ومعقّداً بدءاً من الحصـول على المحاصـيل الزراعية والغذائية والمعادن والبشـر، أي أنها كانت تضـمن توريد المواد الخام والأيدي العاملة وكل ما تبقّى هو إرسـالها إلى تلك الآلة الصـناعية التي تم ابتكارها في أوروبا وتزويدها بتلك المدخلات الرخيصـة التي أنتجت كمّاً هائلاً من المنتجات والسـلع وبيعها بأعلى الأسعار في تلك البلدان وغيرها، وقد حقق فارق التكاليف بين كلفة المواد الخام وتسـعيرة المنتجات فائضـاً باهظاً من الأرباح أدى إلى انتعاش الدخل القومي للدول الصناعية الكبرى، فخلال القرنين السـابع عشـر والثامن عشـر الميلاديين ومعظم القرن التاسـع عشـر الميلادي " ظل اسـتغلال أفريقيا والعمل الأفريقي يشكّل مصـدراً لتراكم رأس المال لإعادة اسـتثماره في أوروبا الغربية، وامتد إسهام أفريقيا في النمو الرأسمالي لأوروبا إلى تلك القطاعات الحيوية مثل؛ صـناعة السـفن، والتأمين،

وتأسيس الشركات، والزراعة الرأسمالية، والتكنولوجيا، وصناعة الآلات"[43].

لقد مارست الشركات في أفريقيا عمليات استخراج الذهب والماس وغيرها من المعادن الثمينة، ومن هنا فقد لعب الذهب دوراً غير عادي في تلبية الاحتياج النقدي الرأسمالي في أوروبا الغربية، فكان " الذهب الأفريقي المصدر الرئيس لسك العملة الذهبية الهولندية مما ساعد أمستردام على أن تصبح الممول المالي لأوروبا في تلك الفترة، كما لم تكن مصادفة أنه حينما قام البريطانيون بسك عملة ذهبية جديدة في1663م أطلقوا عليها اسم "الغينيا"، وتقول الموسوعة البريطانية في شرح "الغنينا" إنها عملية ذهبية كانت متداولة في وقتٍ ما بالمملكة المتحدة، وقد ضربت لأول مرة في 1663م في عهد الملك شارل الثاني من ذهب مستورد من ساحل غينينا بغرب أفريقيا بواسطة شركة للأعمال التجارية بامتياز من التاج البريطاني ومن هنا جاءت التسمية"[44].

بل إنه وفي ذلك الوقت الذي عملت فيه بريطانيا على نقل مؤسساتها الرأسمالية إلى شمال أمريكا، اعتمدت بشكلٍ كامل على قوّة عمل العبيد الأفارقة بعد إبادة السكان الأصليين لأمريكا، حيث تم استغلال ملايين العبيد الأفارقة كوسائل للتراكم الأولى لرأس المال لإعادة تصديره مرة أخرى إلى أوروبا، وتحوّلت مدينة نيويورك في هذه العملية لأكبر ميناء رئيس في العالم لاستقبال تجارة الرقيق، وهو ما أدى بدوره من جانبٍ إلى رواج صناعة القطن الذي قُدر في ثلاثينيات القرن الثامن عشر بنصف صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جانب أخر

ساهمت تجارة الرقيق في ميناء نيويورك في تنشيط صناعة السفن وتشييدها ورواج نشاط الصيد في البحار.

في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي يُذكر أن أحد التفسيرات المحتملة لانتشار نمط الإنتاج الرأسمالي في بريطانيا في القرن الثامن عشر عن غيرها من دول أوروبا يرجع إلى أن الرأسمالية التجارية قد سبقت الرأسمالية الصناعية في بريطانيا، ولا ننسى أن الرأسمالية التجارية قد نمت نموّا كبيراً من خلال شركة مثل شركة الهند الشرقية البريطانية، فمن خلال تراكم فائض الأرباح الهائلة التي حققتها تلك الشركة ومن خلال مشروعات تجارية أخرى أصبح بالإمكان إعادة توظيف فائض الأرباح في الإنتاج الصناعي، يضاف إلى ذلك اتساع رقعة الأسواق البريطانية في أفريقيا وآسيا وشبه القارة الهندية، كذلك اتساع قاعدة الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، لكنّ الاعتماد الأكبر كان متركّزاً على فارق الأسعار بين ما كان يُدْفع للبلاد التي تُجلب منها السلع وبين سعر بيعها في أوروبا خاصةً في ظل توظيف عمالة رخيصة وأحياناً لا يُدفع لها أجر، وكذلك الممارسات الاحتكارية الضخمة التي مارستها الشركات البريطانية في المستعمرات.

ودون الاستغراق في جدل الآراء المتعددة الكثيرة التي حاولت تفسير نشأة الرأسمالية الصناعية في بريطانيا أولاً، فإنه لا يمكن بحالٍ إذا ما تجاوزنا اختلافات أسباب النشأة التغاطي عن ذلك الدور الهائل الذي لعبه العبيد الأفارقة في الثورة الصناعية الأوروبية، وتلك الثروات الطبيعية التي تم جلبها من أفريقيا بأبخس الأسعار، وبرغم محاولات بعض المدافعين عن

الرأســـمالية لتقليل ارتباط العبيد الأفارقة بالثورة الصـــناعية الأوروبية اعتماداً على بعض التقديرات التي أشارت إلى وصول أعداد قليلة من العبيد الأفارقة إلى أوروبا والأمريكتين يقدر بحوالي 10 ملايين أفريقي، فإنه في هذه الحالة لا يجب إغفال مصـــادر أخرى تقدر عدد العبيد إلى ما يقرب من 25 مليون مواطن أفريقي، وحتى إذا جارينا هؤلاء المدافعين في رأيهم، فإننا لا يجب أن ننسى أن عدد العبيد الأحياء الذين كانوا يصلون إلى الموانيء الأوروبية والأمريكية كان يمثل في أحسن الأحوال نصف ما كان يتم شحنهم في سفن العبيد.

8- نهضة أوروبا، وتخريب أفريقيا

إلى جانب استنزاف البشر، أحكمت الشركات الاستعمارية سيطرتها على المزارع والمراعي والمناجم، ومارست كل ألوان استغلال السكان المحليين وإجبارهم على العمل في ظروفٍ بيئيةٍ قاسيةٍ ووحشية لإنتاج أكبر كمٍّ من المحاصيل الزراعية والمعادن المســتخرجة من المناجم، فالانخفاض الضــخم لأعداد الســكّان المحليين الذين تم استعبادهم وشحنهم في سفن العبيد كان قد ألقى بكامل العبء على عددٍ محدودٍ يتولى زراعة المحاصــيل التي يطلبها حاكم المســتعمرة، أضــف إلى ذلك ملحوظةٍ مهمةٍ تتعلق بأن تجارة العبيد كان تســتهدف عملياً الشــباب والنســاء الذين يتمتعون بلياقةٍ وصــحةٍ بدنية جيدة، "وكان مشــترو الرقيق يفضــلون أن تكون ضــحاياهم في أعمارٍ تتراوح ما بين خمســة عشــر عاماً وخمســة وثلاثين عاماً، ومن الأفضــل أن يكونوا في بداية العقد الثالث، وكانت نسبة الرجال إلى النساء 2:1، وغالباً

ما كان الأوروبيين يقبلون الأطفال الأفارقة الأصـــغر من ذلك، لكنّهم نادراً ما كانوا يقبلون كبار السـن، وكانوا يشـحنون الأكثر صــحةً من المســترقين بقدر الإمكان، كما كانوا يأخذون الناجين ممن أصيبوا بالجدري ممن أصبح لديهم مناعة من أي إصابة في المســتقبل، خصــوصــاً وقد كان هذا المرض في ذلك الحين من أخطر الأمراض الفتّاكة في العالم"[45].

لقد ترسّــخ في أدبيات التنمية ارتباط القوّة البشــرية بالتطور الاجتماعي والاقتصــــادي، من حيث توفير الأيدي العاملة التي تسهم في وفرة السلع والمنتجات والذي بدوره يؤدي إلى انتعاش ورواج الاستهلاك، وعليه ففي ظلّ الاستنزاف المستمر للموارد البشرية- والذين هم في سنّ الإنجاب تقريباً- وشحنهم إلى أوروبا وأمريكا، فإنّ النشاط الاقتصادي والتطور الاجتماعي المرتبط به قد تأثر تأثراً كارثياً في أفريقيا، لا ننســـى أنه بجانب انخفاض أعداد السكان الأصليين في البلاد الأفريقية بسبب تجارة الرقيق، فإنّ الظروف المناخية والبيئية كانت تتســـبب هي الأخرى في انخفاض هذه الأعداد الباقية والذين يمثلون الشــريحة الكبرى من الأعمار المتقدمة والتي تكون عرضـــةً بشـــكلٍ كبير للأمراض والإصــابة بالأوبئة، فيذكر أن عدد المصــابين بذبابة تسـي تسـي القاتلة كان كبيراً جداً، وكان يضـــطّر معها بعض الســـكان من مغادرة أراضـيهم، فتزداد معاناتهم في ظلّ التنقّل من موطنٍ إلى أخر، وهو مـا قـد يعرّضـــهم للوقوع تحت أنيـاب الاســـتعبـاد، فيتحولون بــالتـدريج إلى (عبيـدٍ مقيمين) يعملون في المزارع والمناجم لصالح الشركات الاستعمارية.

لقد أدت تجارة الرقيق إلى استنزاف كثيراً من السكان المحليين وكما أشرنا فإن البقية منهم كانوا يضطرون لمغادرة أراضيهم، وهو ما دفع الشركات الاستعمارية التي تعمل في تجارة الرقيق للبحث المكثّف عن مصادر أخرى للرقيق فيما بين نهري السنغال وكونيني، وهو ما يعني أنه لم تسلم أية منطقة أفريقية من نشاط تجارة الرقيق، بل امتد الأمر إلى انشغال الكثير من تلك الشركات بأعمال النهب والسرقة والإغارة على سفن مشحونة بالعبيد وقرصنتها.

يفيدنا النقاش السابق في الوصول إلى أحد الأسباب التي أدت إلى تخلّف أفريقيا فيما يخص استنزاف الموارد البشرية، والذي انعكس بدوره على تدني النمو السكاني من جانب، وعلى النشاط الزراعي الذي بات مهدداً نتيجة انخفاض الأيدي العاملة في إنتاج المحاصيل والغذاء، ينضم إلى ذلك أيضاً عاملٌ أخر أكثر فجاجةٍ، وهو عاملٌ مرتبطٌ بما مارسته الشركات من عمليات إجبار الفلاحين على زراعة محاصيل بعينها متجهةً بذلك إلى تخصيص البلاد الأفريقية في الإنتاج الزراعي، فتركزت المحاصيل على" الفول السوداني والقطن، في مقابل تخفيض زراعة الشوفان والذرة الصفراء والتي كان الزرّاع في نيجيريا يزرعونها بالتبادل مع محاصيل أخرى للحفاظ على خصوبة التربة"[46]، والحصول على أكبر كمّ من المطاط، وهو ما كان له أثراً كارثياً على خصوبة التربة الزراعية في معظم بلدان أفريقيا، وهو نفس المشهد الذي تكرر في مالي التي كانت تُعرف بسلّة غذاء أفريقيا ويعتمد عليها في سد العجز في الغلال وقت

الاحتياج، هذا في ظلّ انخفاض عدد السكان المحليين الذين كانوا يعملون بالزراعة.

وقد ظلّ استنزاف المحاصيل الزراعية متجهاً بقوة نحو تخصيص المستعمرات في نوعية المحاصيل لعقودٍ طويلة، متجاهلين اعتياد الفلاحين الأفارقة على زراعة محاصيل متنوّعةٍ للاحتفاظ بخصوبة التربة؛ فغانا الاستوائية تركّزت على زراعة الكاكاو، وتحوّلت ليبيريا إلى زراعة المطاط، وجنوب وغرب نيجيرا في زيت النخيل، وأوغندا على القطن، وتنزانيا على الألياف التي تستخدم في صناعة أحبال السفن، وقد حدث الأمر ذاته في فيتنام والهند اللتين تم تخصيصهما في زراعاتٍ تحتاجها المصانع الأوروبية وأسواقها.

الأغرب في الممارسات الاستنزافية للشركات السابقة هو ذلك التعسف في فرض الضرائب الباهظة أو استخدام القوّة المسلّحة لإجبار الفلاحين على التخصص في الزراعة وتسليم المحاصيل للشركات بأبخس الأسعار وتقوم بدورها بإرسالها إلى مصانعها في أوروبا، في ظل حماية حكومات تلك الشركات لأنشطتها التجارية والتغاضي عن الظروف القاسية والأجور المتدنية التي كانت تفرض على سكّان المستعمرات التي تحوّلت إلى مزارع كبرى تعمل على إنتاج محاصيل التصدير التي تسببت في حدوث فجوةٍ ضخمةٍ في القيمة الغذائية للمحاصيل التي كان يعتمد عليها سكّان المستعمرة الأصليين في غذائهم، فتحوّل الأمر إلى اعتمادهم على الأجور المتدنية التي يحصلون عليها من العمل في مزارع الشركات الاستعمارية، وهو ما سلبهم القدرة على المساهمة في بناء مجتمعاتهم والحصول على أبسط

الخدمات وتحوّلوا إلى معدمين تماماً أو مزارعين مأجورين لدى المستعمر الأوروبي.

"وفي بعض الحالات قد تمضي الإدارة الاستعمارية إلى مدى أبعد من ذلك لكي تضمن لنفسها رصيداً من قوّة العمل، ففي اثنتا عشرة دولة على الأقل في الأجزاء الشرقية والجنوبية من أفريقيا كان استغلال الثروة المعدنية (الذهب، الماس، النحاس) وإقامة مزارع المحاصيل النقدية يتطلب رصيداً مستمراً من قوّة العمل الرخيصة، ولضمان هذا الرصيد من قوّة العمل، قامت الإدارات الاستعمارية ببساطة بنزع ملكية أراضي التجمعات الأفريقية بالعنف وترحيل الناس إلى معازل صغيرة"(47)، ونتيجة لتدهور المحاصيل الغذائية وتدني خصوبة بعض الأراضي والاستيلاء على البعض الآخر" أُجبر مئات الآلاف من الأفريقيين على أن يصبحوا مصدر العمالة الرخيصة الذي تحتاجه الشركات الاستعمارية بشدة، إذ أن العمل في المزارع الضخمة وفي المناجم هو وحده الذي يتيح لهم أن يأملوا في دفع الضرائب الاستعمارية"(48).

لقد أدت تلك الأوضاع إلى قلب النظام الزراعي في أفريقيا بالكامل، وقد تسبب ذلك في حدوث العديد من المجاعات نتيجة نقص المحاصيل الغذائية في بعض المناطق التي دفعتها المجاعة إلى الإغارة على جيرانها من أجل الماشية والغذاء وبعض السلع، وهو ما أدى إلى وقوع الكثير من مواطني القبيلة المهزومة في الأسر وبالتالي يتعرضون للاسترقاق.

إنّ علم الأحياء يحدّثنا عن التوازن البيئي الذي قد يُصاب بالاختلال نتيجة نقص أو ندرة أحد مكوّناته، أو انقراض أحد

عناصـر السـلسـلة الغذائية الذي يُسـبب اختلال السـلسـلة كلها، ويمكننـا اسـتعـارة ذلـك التوازن لتطبيقـه على عمليـة التنميـة، فاختلال عنصر القوّة البشرية، وجانب كبير من الموارد الطبيعية مثل الزراعة والتعدين بإمكانه أن يمثل انتكاسـة ضـخمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي وعملية التنمية بشكلٍ عام، هذا بالمقارنة بتلك النهضة التي حدثت في أوروبا.

إننا إذا ما حاولنا تلمّس عوامل ربما لو تم اسـتغلالها لشـكّلت قوّة دافعةً للتنمية في أفريقيا، وهي العوامل الخاصة بتميّز أفريقيا الجغرافي وكثرة موانيها، فبعض المدن الأفريقية خاصـةً التي تقع فيها موانيء تم استغلالها لشحن العبيد، كانت تشـهد استقبال العديد من السـلع والمنتجات التي يبيعها تجّار الرقيق في المدن الأفريقية، والتي كان من الممكن اسـتغلال تلك الموانئ بشـكلٍ تجاري أفضـل لصـالح الأفارقة أنفسـهم، خاصـة أن تلك الموانئ كان يعمل بها عددٌ لا بأس به من السـكان، لكنّ بالعودة إلى ما سـبق فيما يخص أعمار الأفارقة الذين يتم اسـترقاقهم، فإنهم يشـكّلون مرحلةٍ تتسـم بالحيوية وبالقدرة على الابتكار والإبداع، أما أولئك الذين بقوا في المناطق التي تم اسـتنزافها من القوّة البشـرية فكانوا يشـكّلون قوّة بشـريةٍ ضـعيفةٍ، حتى إذا ما تبقّت نسـبة قليلة من الشـباب لم تنهشـهم يد الاسـتعباد، فإنهم كانوا يزرحون تحت وطأة العمل القسري في المزارع والمناجم، ومن ثم فعملية اسـتنزاف الموارد البشـرية هي عمليةٌ من وجهٍ أخر لاسـتنزاف الموارد القادرة على إبتكار واختراع أدوات الإنتاج مثلما حدث في أوروبا، وقد ظلّ انشغال الغالبية من السكان الذين لم يقعوا تحت طائلة الاسترقاق بالتجارة يمثّل حيزاً كبيراً لتأمين

مصـــدر لكســب الرزق، وهي ظروف في مجملها لا يمكن أن تســاهم في امتلاك مهارات وتقنيات وأدوات الإنتاج التي من شــأنها أن تحقق نهضــة صــناعية متقدمة، فجلّ ما كان يفعله الأفريقيون هو أنهم أصــبحوا وســطاء في شــبكة تجارة الرقيق الدولية، يقومون بتجهيز شــحنة العبيد التي تصــدّرها الشــركات إلى أوروبا.

لقد تمّكنت الدول الصــناعية الكبرى من تأمين تدفق الموارد الاقتصـادية إلى مصـانعها بأبخس الأسعار واستخدامها في إنتاج السـلع الاسـتهلاكية التي يتم تصـديرها إلى المسـتعمرات وبيعها بأسـعارٍ مرتفعةٍ للغاية مقارنة بتكلفة حصـولهم على المواد الخام الأولية والأيدي العاملة متدنية الأجر أو منعدمة الأجر تماماً، والنتيجة هي تحقيق الدول الاسـتعمارية الأوروبية وعلى رأسـها بريطانيا لمعدلات نمو مرتفعة مكّنها من دفع النهضــة الصـناعية بقوّة جامحةٍ للأمام، وفي المقابل كان الشـــعب الأفريقي الكبير يعاني الفقر والتخلف، حيث عانى ما يقرب " من مليار شـــخص من نقص في التغذية لا ســـيما في أفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى(239 مليونـا) وفي آســـيـا(578 مليونـا)، وحتى لو تضــاعف الإنتاج الزراعي بحلول عام 2050 في البلدان النامية فسيظل شخص واحد من بين كل عشرين شخصاً عُرضةً لنقص التغذية – وهو عدد يوازي 370 مليون نسمة يعانون من الجوع ســـيكونون معظمهم مرة أخرى في أفريقيا وآســـيا- وهذا النمو يعني أن الزراعة ســـتظل محرّكاً للنمو وأمراً حيوياً بالنســـبة للتنمية الاقتصـــادية والخدمات البيئية وأن دورها محوري في الحد من الفقر في المناطق الريفية"[49]، و كل هذا نتيجة لتدهور

الأراضـــي الزراعية وموارد المياه، وتدهور الســـلع والخدمات المرتبطـة بـالنظـام الإيكولوجي، وهـذه تشـــمـل الكتلـة الحيويـة، وتخزين الكربون، وصـــحة التربة، وتخزين المياه وإمداداتها، والتنوع البيولوجي، والخدمات الاجتماعية والثقافية، وكل هذا يزداد تدهوراً نتيجة للضـــغط الســـكاني المفرط والممارســـات الزراعية غير المســـتدامة، وانعدام الاســـتثمار في البنية التحتية وابتكار أدوات الإنتاج.

فخلاصـة ما يمكن قوله هو "ضـآلة الفوائد التي جنتها أفريقيا من الاســتعمار، وأن هذه المنافع لم تكن منحاً من الاســتعماريين بقدر ما كانت ثمار جهود الأفارقة مواردهم في المحل الأول، وأن ما يســـمى" تنمية أفريقيا" بواســـطة الاســـتعماريين هو في الواقع تعبير مختزل لتكثيف الاســتغلال الاســتعماري في أفريقيا من أجل تطوير أوروبـا الرأســـمـاليـة....، وقد تم طرح مزاعم زائفة عديدة للإيهام بأن أوروبا نمّت أفريقيا، بمعنى إيجاد نظام اجتماعي، وقومية، وتحديث اقتصادي"[50].

ليس هذا فحســـب، فالاســـتعمار الذي ظلّ لعقودٍ يعمل على اســـتعباد الأمم، واســـتنزاف كافة ثرواتها ومواردها الطبيعية والبشـــريـة، لم يكن ليتخلى عن ذلـك الكنز القـابع في الأعمـاق بمســـاحة القارة الســـمراء بمجرد إعلان اســـتقلال الكثير من المســـتعمرات في أفريقيا وأمريكـا، لكن في أفريقيـا على وجـه التحـديـد لم تتغير اســـتراتيجيـة وأســـاليـب الإمبراطوريـات الاستعمارية القديم حتى الوقت الحالي.

9ـ العبودية: عقود التطوير والتوزيع

كانت "شركة أفريقيا المتحدة" هي الشركة البريطانية الأكثر شهرةً بين المؤسسات التجارية العاملة في تجارة الرقيق، وكانت عبارة عن شركة تابعة للاحتكار الإنجليزي الهولندي العملاق المسمى "يونيليفر"، وقد وُجد وكلاؤها في كافة المستعمرات البريطانية بغرب أفريقيا وعلى نطاق أصغر بشرق أفريقيا، وكانت "يونيليفر" لها قوّة نفاذ وهيمنة على "شركة النيجر الفرنسية"، و"الشركة الفرنسية لساحل العاج"، وشركة "إسكن"، في تشاد، و"نوسوكو" في السنغال، و"نسكا" في غينيا البرتغالية، و"جون والكين وشركاءه المحدودة" في داهومي، وكانت هناك مؤسسات بريطانية وفرنسية أخرى لا تتواجد في كل مستعمرة من المستعمرات، لكنّها كانت ناجحة في جهاتٍ معينةٍ حيث تعززت مواقعها بفضل وكلائها المحليين، مثل "جون هولت" بنيجيريا، وكانت أعمال الاستيراد والتصدير في شرق أفريقيا تميل إلى اتخاذ شكل مؤسسات أصغر عمّا كان موجوداً بغرب أفريقيا، ولكن كانت هناك على الرغم من ذلك، خمس أو ست مؤسسات أكبر بكثيرٍ من المؤسسات الأخرى، حيث كانت تمتلك رؤوس أموالٍ ضخمةٍ، وكانت مؤسسة "سميث ماكينزي" من أقدم تلك المؤسسات وقد تفرّعت من شركة "ماكينون وماكينزي" التي كانت بمثابة رأس الرمح لاستعمار بريطانيا لشرق أفريقيا والهند، وهناك مؤسسات تجارية أخرى بارزة مثل" أ. برومان"، و"ويجليسورت وشركاه"، و"دالجيتي"، و"ليزلي وأندرسون"، و"إخوان رالي"، و"مايكل كوتس"، و"جوزهانسن"، و"التجارية الأفريقية"، و"شركة تونتش للتجارة عبر البحار"، وقد اندمج

بعضـها قبل انتهاء الحكم الاستعماري، كما كان لكل منها فروع أخرى في البلدان الاستعمارية، وكان "لشـركة أفريقيا المتحدة" أيضـاً حصـة في تجارة واردات شـرق أفريقيا، بعد أن أنشـأت مؤسـسـة جيلي وروبرتس التي بدأت بالمستوطنين البيض في عام1904م"[51]، لقد كانت جحافل من الشـركات النشـطة على إمتداد خريطة قارة أفريقيا ترسـل ملايين الأطنان من الموارد الاقتصـادية والمعادن والبشـر خارج القارة، عبر سلسلةٍ طويلةٍ ومعقدّةٍ من التوريدات وجلب الكثير من السلع الاستهلاكية التي ينبغي تصريفها في أسواق القارة، وهي سلسلةٍ في الغالب تضم شـبكاتٍ معقدّةٍ من فروعٍ منتشـرةٍ في جميع أنحاء العالم وذات امتيازاتٍ تساندها حكومات بلدانها على جميع الأصعدة؛ سياسياً وعسـكرياً وثقافياً، وتدعمها الحكومات المحلية للبلدان النامية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى تعاملها مع آلاف الموردين والمقاولين المتعاقدين من الباطن في المناطق التي تستوطن فيها وحدات الإنتاج والتوزيع، وعلى طول مسار تلك السلسلة المعقدّة تحظى المستويات الأعلى في قمّة الهرم الهيكلي للشـركة على صـورٍ مختلفةٍ من أشـكال الرق الحديثة، في حين تتعرض المستويات الأدنى في الهيكل لأقسى أنواع الانتهاك والاستعباد أو ما يسـمى بالاسـترقاق اللاإرادي في ظل احتمال حصـول الشـركة على منتجاتها أو المواد الخام من ورش عمل منزلية أو صـغيرة في الأحياء الفقيرة والمهمّشـة في الدول النامية والتي قد تُنتج في ظل العمل القسـري، أو في ظل أسـوأ أشـكال عمالة الأطفال والنسـاء، فقد تبيّن أن "في مجال صـناعة الملابس والمعادن المؤجِّجة للنزاعات، والأغذية البحرية، والسـلع

الرياضـــية، والســـجاد اليدوي الصـــنع، وقطاع الشـــاي"[52]، وصناعة الشيكولاته والذهب والألماس، أن تلك المنتجات والتي يدخل معظمها في نطاق الاقتصاد غير الرسمي تدخل سلسلة التوريد العالمية للشـركات، وهي في نفس الوقت تمثّل جزءاً من الاقتصـــادات المحلية في البلدان النامية، وغالباً في القطاعات كثيفة العمالة.

وقد أثبت دراسـات حالة متنوّعة أن انتهاكات حقوق الإنسـان تحظى في "ســياق التزود بالمعادن الموجِّجة للنزاعات المحلية باهتمام كبير من قبل الشـركات" [53]، وتمثل ســلاســل التوريد الســابقة مجرد أمثلةً للأنشــطة التجارية التي تتكشــف فيها ممارسات الرق الحديثة [54].

ووفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية لعام2012، هناك 209 مليون شــخص يعملون قســراً من بينهم 55 مليون من الأطفال[55]، وهناك نســبة تتراوح ما بين 15:5 % تقريباً من العاملين منهم في سلاسل التوريد، ويرتفع هذا العدد بشكل كبير إذا ما أُخذت ســلاســل التوريد الداخلية أيضــاً في الحســبان، وتتعرّض أدنى درجات سـلّم الاقتصــاد غير الرســمي، بصــفة خاصـــة، لخطر حدوث أســوأ أشــكال عمل الأطفال، ففي عام 2012، قيل إن عدد الأطفال الذين يشــتغلون بأعمال خطرة تعرّض صــحتهم وســلامتهم ونموهم المعنوي مباشــرةً للخطر واعتُبر أنها تقوم مقام أســوأ أشــكال عمل الأطفال يصــل إلى 85مليون طفل بالقيَم المطلقة[56]وعلى الرغم من أنه يصــعب الحصــول على بيانات موثوقة عن تلك القطاعات التي يزيد فيها احتمال استخدام مثل هذا النوع من العمل، فقد تبيّن وجود حالات

من أسوأ أشكال عمل الأطفال في القطاعات المقابلة للقطاعات التي يرتفع فيها خطر وقوع أشكال الرق المعاصرة في سلاسل التوريد، بما فيها الزراعة (على سبيل المثال زراعة المواد الخام مثل السكر والقطن والكاكاو والتبغ) والبناء والتعدين والمحاجر وصناعة الملابس والمنسوجات[57].

إنّ مفهوم العبودية الحديثة/القديمة تعني في مضمونها خضوع الأشخاص للإكراه والخوف وتقييد حرية الحركة والإجبار من قبل آخرين، لكن لا يمكن أن نتغاطى عن تلك الأوضاع المتدنية للمعيشة التي تدفع بالبشر للوقوع طوعاً تحت طائلة الكثير من صور الاستغلال والاسترقاق، جراء قبولهم بظروفٍ سيئةٍ للعمل أو أجور منخفضةٍ، إنّ حالة الإفقار التي وصلوا إليها لم تعد تعطيهم خياراتٍ كثيرةٍ للرفض أو للتنقل من عملٍ لآخرٍ أفضل منه طالما سيظل في النهاية يلهث في آلة الشركات الرأسمالية.

الفصل الثاني

كيف تُصنع العبودية

1- عبودية مقتننة للعمل

ظهرت منذ النصف الثاني من القرن العشرين هجمة مفترسة من المصـــطلحات التي تم ترويجها في الخطاب الاقتصــــادي والاجتماعي والسياسي، وظلّ دعاة العولمة يروّجون أنه بإمكاننا تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الإنســاني، وقد اسـتهلكنا مئات الأطنان من الورق ومئات الألوف من ســاعات البثّ للمؤتمرات والمنتديات الدولية الســـاعية إلى القضــــاء على العنف والفقر، شــريطة أن تحقق الدول كافة إجراءات تغيير النظم الاقتصــادية والاجتماعية لتتلاءم مع النظام الاقتصــــادي العالمي، وبرغم أن كافة دعاوى العولمة قد باءت بالفشـــل نتيجة تلك الأزمات المتكررة والمتلاحقة التي تُحدثها الرأســـمالية الأمريكية تحديداً، لكن في كّل أزمةٍ تخرج العديد من الســـيناريوهات التي تلقي بتبعية إخفاق الرأســمالية على تلك الدول التي لم تتحول كلية إلى اقتصاد السوق المحررة من القيود.

وفي ظلّ المشـــهد الضــبابي الذي يُغلّف العالم نتيجة ما خلّفته عولمة الســوق الحرّة من فوضـــى مالية واقتصـــادية واجتماعية وسياسية، إلا أنه مازالت الرأسمالية تروّج لنمطٍ وحيدٍ من النشاط الاقتصـــادي القائم على بيع كل ما يمكن أن يحقق أرباحاً، وبدءاً من بيع موسيقى البوب والكوكاكولا وماكدونالدز إلى بيع البشر، تتبدى كافة المحاولات الدؤوبة التي تبذلها الشـــركات العالمية لجني الأربــاح التي تعتمـد على إنتــاج أكبرٍ كمّ من الســـلع والمنتجـات والخـدمـات التي يتم تصـــنيعهـا عبر العـديـد من المدخلات التي يتوجّب الحصـــول عليها بأقل تكاليفٍ ممكنة؛ ســـواء تلك المتعلقة بالمواد الداخلة في عملية التصـــنيع أو تلك المرتبطة بالموارد البشـــرية التي تقوم بعملية الإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى إنتاج ملايين الســلع يومياً بأســعارٍ أقل من القيمة الحقيقية لتكلفتها إذا ما تم الحصـــول عليها بطرقٍ مشـــروعةٍ وعادلةٍ، وهو ما يسهم في الترويج لمنتجات تُباع بأسعارٍ مخفضةٍ للغاية مما يحقق نســـب مبيعات مرتفعة وبالتالي جني الكثير من الأرباح.

إن مجمل ما حققته الرأسمالية الأمريكية صناعة نمطاً عالمياً موحّداً للنشـــاط الاقتصـــادي وللحياة الاجتماعية والممارســـات الثقافية وهو نمطٌ ينتج مما تصْنعه الشركات من السعي المحموم من أجل الاســـتهلاك اليومي المتوهّج بشـــكلٍ غير منقطعٍ أو بطيء، وفي ســبيل ذلك تعمل الشــركات على توفير كل ما يلزم عمليات الإنتاج من مواد خام وأيدي عاملة رخيصـــة الأجر وأســـواقٍ مكتظة بالمســـتهلكين، وتجاوز بل وربما تحطيم كافة

المعوقات التي قد تحول دون وصول الشركات إلى جني الأرباح الطائلة.

لقد حازت دول العالم الثالث في جميع القارات وعلى رأسها – قارة أفريقيا- باهتمام الشركات للحصول على كافة الموارد الاقتصادية والأيدي العاملة متدنية الأجور والأسواق النشطة، وهي في مسارها هذا لم تنفصل جينياً عن أسلافها من الشركات التي اقتحمت القارة السمراء والأمريكتين وشبه القارة الهندية لاستنزاف كافة الموارد الاقتصادية والغذاء وتوريدها إلى المصانع الأوروبية، ولذا فإنّ نشاط الشركات الآن يمثل امتداداً طبيعياً لتلك الممارسات التي كانت تقوم بها الشركات القديمة في تلك المناطق منذ اكتشاف طرق التجارة العالمية حول القارة، فكل ما يمكن تلمّسه من تغيرٍ هو " أنّ الشركات قد غيّرت من أنماط حصولها على الموارد الاقتصادية والثروات بأبخس الأثمان، وأنّ التجار قد غيّروا من أساليب تسويقهم للمنتجات، والمبشّرون قد أعادوا صياغة رسالتهم بشكلٍ جديد معتمدين على منجزات تكنولوجيا المعلومات، والمرتزقة قد طوّروا من أسلحتهم المدمرة لثروات الشعوب"، ويبقى في النهاية استنزاف ثروات الشعوب هو الموجِّه والصانع لخارطة الأحداث المدمّرة للإنسانية في الوقت الراهن.

إنّ ما يعايشه العالم منذ مطلع الألفية الثالثة من تدني مستويات المعيشة والفقر المدقع وملايين الفقراء الذين يموتون كل يومٍ نتيجة نقص الغذاء، وازدواجية تطبيق معايير حقوق الإنسان على النظم الديكتاتورية، وذلك الدعم الذي تتلقاه الحركات الانفصالية والمشعلة للنزاعات المسلّحة الدامية في

كثيرٍ من دول العالم، إنّما يكشــف كله على ذلك الخداع والزيف الذي تمارســه الرأسـمالية الأمريكية بغطاء العولمة منذ النصـف الثاني من القرن العشــرين، فكافة الوعود بتحرير الإنســان من الفقر والعوز والقهر والتي لم يتحقق منها شــيئ حتى الآن تمثّل أدلةً دامغةً على فشل السياسات الرأسمالية الاقتصادية في العالم.

إنّ الرابح الوحيد حتى الآن منذ إندلاع نهش العولمة في ثروات ومقدّرات دول العالم الثالث هي الشــركات، لما أحدثته إدارتها من انقلابٍ عميقٍ في الهياكل الاقتصادية الدولية وما نجم عنه من إفقار وتدمير ثروات شعوب العالم والسعي الحثيث لقلب أوضــاع العلاقات النمطية للإنتاج والاستهلاك لصـالح متطلبات السوق ولا شيء غير السوق، وفي المقابل لم تجن شعوب العالم الثالث سوى الإفقار ونهب الثروات وتحويلها إلى مجرّد مستهلكاً نهماً لمنتجات الشــركات، وهو ما أصــاب تلك الدول بخلخلةٍ كـارثيـةٍ في النظم الإنتـاجيـة وفي العلاقـات الاجتمـاعيـة والقيم الثقافية التي أدت إلى هبوط ملايين الأفراد إلى تحت خط الفقر وتحملهم لنتائج تلك الإجراءات والممارســات الكـارثيـة التي أحدثتها الشركات في تلك الدول.

لقد تمكّنت الشركات من إعادة صياغة مجتمعات بالكامل، من خلال ابتكار العديد من الوســائل المحفّزة والمســاعدة على تلك العملية، بدءاً من عملية إفقار وتهميش أفراد المجتمع، و صـناعة سلطاتٍ توازي تلك السلطة التي تنْجم من نفاذ المنتج في أسواق تلك المجتمعات، وتحفيز ســلطـة المعتقدات والتقاليد الثقافية المكبّلة لحرية الفرد وخصــوصــيته وآداميته في الحياة، ربما ســنذكر فقط بعض تلك المشــاهد والســلطات لنرى أثرها على

مظاهر العبودية التي يتعرّض لها الإنســـان في القرن والواحد والعشرين تحت إدارة الشركات للعالم.

إنّ امتلاك الشـــركات القوّة النـافذة والمهيمنـة نتـاج لطبيعة تكوينها ونشـــأتها التي قد منحتها الدولة كل رعايةٍ واهتمامٍ بالغٍ وسُمح للشركات باستخدام مواردها المالية الخاصة لخدمة أهدافٍ عامة، وقد أنفقت كذلك الدولة أموالها العامة لمســـاندة ودعم مصـــالح الشـــركات، وهو ما أحدث ذلك التداخل والتشـــابك في المصـــالح والعلاقات بين مجموعة أفرادٍ يمتلكون شـركةٍ تسـعى لتحقيق أربـاحٍ طـائلـةٍ، وبين أجهزة الـدولـة ومؤســـســـاتهـا البيروقراطية وسـياسـاتها الدولية، وهكذا فإنّ الدول بذلت جهوداً مضـــنية لحماية الشـــركات، بل وتقديم كافة الدعم الســـياســـي والقانوني على المسـتوى المحلي والدولي، ولنتذكر شـركة الهند الشـرقية وشـركة خليج هدسـون فإنها تمثل نموذجاً عملياً للعلاقة التاريخية بين الشركات والدولة، فقد منحت الدولة تلك الشركات امتيازاتٍ خاصـــة ومميزة من نوعها، بل وصـــل الأمر إلى أن بعض المسـتعمرات الأمريكية كانت هي بذاتها أشـبه بشـركات، أي مجموعة من المستثمرين الذين مُنحوا سلطاتٍ احتكاريةٍ على أراضٍ وعلى صناعاتٍ بعينها في منطقة جغرافيةٍ ما.

" نتيجة لذلك اكتسـبت الشـركات قوّة هائلةً وأصـبحت قادرة على التأثير في الســـياســـة التجارية، على ســـبيل المثال، تمكّن البرلمان البريطاني في القرن الثامن عشـــر وكان مؤلفاً حينذاك من ملّاك أراضـي وتجّار وصـناعيين، من تمرير قوانين تتطلب مرور جميع البضـــائع القادمة أو الذاهبة إلى المســـتعمرات عبر بريطانيا، وشحنها على سفنٍ بريطانية يقودها بحّارة بريطانيون،

إضــافة إلى ذلك، تم منع ســكّان المســتعمرات من إنتاج قبعاتهم وأغطية رؤوســـهم وأية بضـــائع مصّــنعة من الصـــوف أو من الحديد"[58].

لم تنقطع سلسلة استلهام الشركات للقوّة والسيطرة عبر ذلك التداخل في العلاقة بينها وبين الدولة، بل إنّ ســيطرة الشــركات على أنظمة الحكم وعلى البرلمانات بات شيئاً لا يمكن تجاهله أو تكذيبه، وبكل تأكيد فقد اســتخدمت الشــركات هذه القوة من أجل صناعة الظروف التي تتيح لها الحصول على مزيدٍ من الأرباح الطائلة، وبمعنى أكثر تشـخيصـاً للواقع اسـتخدمت كل تلك القوّة النافذة والأموال الطائلة لصـــناعة إيديولوجيا الرأســـمالية الاســتهلاكية، والتي جعلتها مثل الإخطبوط يســير على أزمات ونكبات الرأســـمالية التي ترتكبها وهي واعية تماماً لكارثية الطريق الذي تســير فيه وحجم تلك الآثار التي يدفع ثمنها الشعوب.

إنّ أحد أكثر الكوارث التي نجحت الشــركات في صـــناعتها هي حرية تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود القومية، وهو ما حفّز الحكومات في ظل الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها – جراء ما صنعته سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- لتهيئة المناخ الاقتصـــادي والســياســي الجاذب للاســتثمارات الأجنبية على أراضـــيها، باتخاذ كافة الإجراءات التي تؤّمن حصـــول الشـــركات على الأرباح وتقلل من فرص تعرضـــها للمخاطر، فتم تخفيف سلسلة الإجراءات البيروقراطية وتخفيض الرسـوم الجمركية وتقنين التشـريعات التي قد تسـبب عائقاً أمام نشـــاط الشـــركات؛ مثل قوانين البيئة والقوانين المتعلقة بحقوق

العمّال والحد الأدنى من الأجور وعمالة الأطفال والنساء والنظم الضريبية.

لكنّ في الوقت الذي بذلت فيه الدول كل تلك الجهود وذللت كل تلك الصعاب التي قد تعوق عمل الشركات، لم تعمل على اتخاذ كافة الضمانات والإجراءات التي تؤّمن لها استقرار الاقتصاد وثبات العملة المحلية في الوقت الذي تقرر فيه الشركات سحب كافة استثماراتها في هذه الدولة، فما تقدّمه الشركات من رؤوس أموالٍ ضخمةٍ للاستثمار في دولةٍ بسهولةٍ يمكنها كذلك سحبها بنفس السهولة وبنفس القوانين والتشريعات، حيث تهدف الشركات في سياستها بشكلٍ عميق إلى التحرّك برؤوس أموالها بعيداً عن المخاطر، وهو ما قد يدفعها إلى الانسحاب من إحدى الدول إذا ما شعرت بمخاطر تهدد رؤوس أموالها، دون الاهتمام لتلك المخاطر التي قد تهدد اقتصاد دولة بالكامل، فرؤوس أموالها أهم من دولةٍ قد يصاب اقتصادها بالانهيار في وقتٍ قياسي لا يمكن تخيلّه تماماً.

تحاول بعض الأبواق المناصرة للسوق المحررة من القيود، إلقاء تبعات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها بلدان العالم الثالث على تلك الطرق غير المنهجية التي تتبعها الحكومات في برامج التنمية، أي باختصارٍ تلك الطرق التي لا تتبع نهج السوق المحررة التي تصنعها وتحركها الشركات مثل قطع الشطرنج، والأغرب في تناقض تلك الدعاوى هو أن أغلب الدول التي مازالت التنمية فيها تواجه العقبات والعديد من المشكلات التي لم تعالجها حتى الآن هي أكثر الدول التي قد نفّذت كامل اشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

للحصـــول على قروضٍ تواجه بها عجز الموازنات العامة وحل العديد من القضـــايا العاجلة في برامج التنمية فيها، وهي أكثر البلدان التي اســـتقبلت مليارات الدولارات من رؤوس الأموال الأجنبية التي تم اســـتثمارها عبر أراضـــيها، ولكن تظل أزمات دول العـالم الثـالـث تقبع في ذيـل التنميـة، وتعـاني المشـــكلات والأزمات المتفاقمة، بل والمتزايدة نتيجة تلك الآثار التي تخلّفها الشـركات على الاقتصـاديات المحلية وتفاقم البطالة واسـتنزاف الثروات والموارد الطبيعية.

نشير إلى نقطةٍ ستمثل نقلةٍ لأسباب عبودية العمل، وهي نقطة راسخة في كلاسيكات الاقتصـاد، ففي الرأسمالية أصبح راسخاً أن جني الأرباح يعتمد على الفرق بين كلفة إنتاج ســـلعةٍ معينة وبين سعر مبيعها، وقد أفضت تلك القاعدة إلى نشاط الممارسات الاحتكارية، فإذا رغبت إحدى الشـــركات في جني أرباحٍ طائلةٍ في فترةٍ وجيزةٍ لجأت إلى الممارســـة الاحتكارية لمنتجٍ معين يزداد الطلب عليه في الأسـواق، ويكون بإمكان الشـركة في هذه الحالة فرض تسـعيرةٍ للمنتجٍ وفق تقديرها، وفي حال قيام شـركةٍ أخرى بإنتاج نفس المنتج، فإن المنافسة هنا ستكون منصبّة على السـعر الذي سـتطرح به المنتجات في الأسـواق، بما يعني في النهـايـة أن الربح لا يعتمـد فقط على ذلـك الســـعر الـذي يـدفعـه المسـتهلك مقابل السـلعة، بل من ضـبط تكاليف إنتاج هذه السـلعة والتي تتمثـل في: ضـــبط تكلفـة المواد الأوليـة والآلات وأجر العمـالـة والنقل والتوزيع، وعليـه فـإن الشـــركـات تســـعى إلى الحصـول على المواد الأولية بأقل تكلفةٍ ووسـيلةٍ ممكنة، وكذلك الأمر فهي تحتاج إلى شــراء الأيدي العاملة ودمجها مع وســائل

الإنتاج بأقل أجرٍ يمكنها دفعه، وعليه فإنّ إحدى السـبل التي تتبعها الشـركات للاحتفاظ بمسـتوى جني الأرباح المرتفع هو زيادة قيمة الأيدي العاملة لكن مع دفع أقل أجرٍ ممكن، أو من خلال الضغط على الأيدي العاملة لتنتج أكبر كميّةٍ من السلع في نفس عدد ساعات العمل الذي قد يعمل فيه عدد أكبر من العمّال.

إذن إنّ دور العمالة في مسـار الرأسـمالية يمثّل النقطة المركزية والحاسمة التي تحصل بواسطتها الشركات على الربح المستهدف، وهو الأمر الذي يدفع الشركات دائماً لابتكار أساليب ووسـائل للحصـول على أكبر عدد من الأيدي العاملة في مقابل أقل دفع أقل أجر، فمثلاً يمكن جلب أو اسـتيراد عمالةٍ متدنية الأجر من دول نامية أو مهمّشـةٍ أو اسـتخدام العمال المرتهنون ضـماناً لدْينٍ أو تسـديداً لدْينٍ ورثوه عن أحد أفراد العائلة، كذلك يمكن استغلال مناطق النزاعات المسلّحة في الحصول على أيدي عاملة متدنية الأجور في المناجم والعمل بالمحاصـيل الزراعية الاقتصـادية، وأحياناً تعمل الشركات على نقل الوحدات الإنتاجية " إلى منابع العمالة الرخيصـة في المناطق الهامشـية من العالم، والتي ارتبطت حكوماتها بتحقيق التنمية الاقتصـادية عبر التصـنيع، على سـبيل المثال؛ من أجل تسـهيل إنشـاء مصـانع تجميع على أراضـيها، أقامت حكومات إندونسـيا وماليزيا وغواتيمالا ومكسـيكو وغيرها مناطق تجارة حرة يسـمح فيها للشـركات الكبرى أن تنتج سـلعة مجمّعة مثل الألبسـة المفصـلة وقطع الغيار الإلكترونية وغيرها، دون أن تدفع أية رسـوم إنتاج أو جمارك ولكن بشرط أن لا تبيع هذه الشركات أي من منتجاتها داخل الدولة التي يتم فيها التجميع، مقابل ذلك وافقت الشـركات

المتعددة الجنسيات مثل نايك على تشغيل عمّال محليين من هذه الدول في تلك المصانع"، و شكّلت النساء العاطلات والقاصرات أكبر نسبةٍ من الأيدي العاملة التي تعمل لصالح مصانع التجميع، ونظراً لعدم قانونية عمل النساء والقاصرات والأطفال، فإنّ المصانع التجميعية غير ملزمةٍ أن تدفع لهؤلاء مثلما تدفع للرجال، وعلى نفس المنوال فإن الشركات متعددة الجنسيات غير ملزمةٍ بأن تدفع للعمّال الأجانب والوافدين مثلما قد تدفع للعمال المحليين.

2ـ هيكلة اقتصاد، أم إعادة إنتاج العبودية

في واحدةٍ من أكثر صور الرأسمالية بشاعةٍ خلال القرن العشرين تمثّلت في دفع الدول إلى ما سمّي" إعادة الهيكلة" المعتمد على بيع ما تمتلكه الدولة من أصول إنتاجية أو خدمية، وهو ما أفضى بعد سلسلةٍ من الإجراءات الحكومية لخفض العجز في الموازنة العامة إلى تلك المرحلة التي تم ضبط تكاليف العمل فيها لتلاءم الأزمات المالية التي قد تتعرض لها الأنشطة الإنتاجية وتؤثر بشكلٍ واضحٍ على تدني معدل الاستهلاك، وهو ما قد يعرّض تلك الأرباح الطائلة للشركات للهبوط عن المعدّل المرغوب فيه[59].

وقد أصبحت مستويات الأجور الرخيصة عنصراً للمنافسة في الأسواق العالمية وعنصراً جاذباً للاستثمارات الأجنبية في بلدان العالم الثالث، وهو ما جعل أسواق رأس المال الإنتاجي ليست متوقّفة فقط على الشراء المباشر أو غير المباشر لقوّة العمل المحلية، بل تحرّك الأمر من سوق العمل الوطنية إلى

أسـواقٍ أخرى خارجية، حيث قد أدت برامج التكيف الهيكلي إلى حدوث انكماشٍ ملحوظٍ في الأجور بشـكلٍ عام نتيجة فرض نظامٍ جديد لســـوق العمل المعتمد على العمل لبعض الوقت، والمعاش المبكّر، وحدوث تخفيضـــات جبريةٍ على الإجور، وهو ما أدى إلى نقل عبء البطالة إلى المجموعات العمرية الأصـــغر ســـناً والتي قد تم استبعادها نهائياً عن سوق العمل وهو ما أدى بدوره إلى توجه الفئات العمرية الأصغر سناً للأسواق الخارجية.

وفي ظلّ انعدام الدخول الاقتصادية لتلك الفئة المصابة أصلاً بعائق البطالة والبطالة المقنّعة، غالباً ما يلجأ هؤلاء للشـباب إلى كســـر حصـــار القوانين المنظّمة للعمل في الدول الأجنبية، إمّا بـالتحـايل على تلك اللوائح الإداريـة، أو عبر اللجوء إلى وكلاء محليين ودوليين لمسـاندتهم على الهجرة غير الشـرعية إلى دولةٍ أجنبية ربما تتوافر فيها مصادر كسب الرزق بشكلٍ أكثر ملائمة لطموحات تلك الفئة.

وبرغم أنه ليس بالضـــرورة أن معظم الأيدي العاملة التي تســـعى إلى الهجرة تنتمي إلى الطبقات متدنية الفقر في بلدانهم، إلا أنها في الغالب تأتي من أفقر البلدان من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وغالباً ما تتطلب عملية الهجرة توافر رصـيداً مالياً واجتماعياً[60]، لذا فإنّ ضـحايا الاتجار ليس لديهم إمكانية الوصـول إلى مثل هذا الرصـيد ومن ثم يقعون فريســة جماعات أو أفراد من تجّار البشـــر الذين يســـتغلون فقرهم وحاجاتهم لأنهم يمثّلون الفئة الأكثر استضـعافاً من غيرهم، غير أنه لا يمكن اعتبار الفقر هو الســـبب الرئيس لوقوع المهاجرين فريســـةً للاتجار، فهناك عوامل أخرى متضـــافرة مثل التمييز

والفســـاد والبطالة التي تدفع بالأفراد للشـــروع في الهجرة، ففي غرب أفريقيا فإن مصادر الاتجار هي غالباً تلك المناطق التي لم تســـتفد من التنمية والتي ينشـــأ فيها دائماً ما يســـمى بالهجرة الموســـمية، كما في شـــمال غانا الذين يضـــطرون للانتقال إلى المناطق الحضرية للبحث عن العمل، وكثيراً ما تتعرض النساء والفتيات للاســـتغلال، وفي نيجيريا ينتمي معظم الضـــحايا وفقاً لمنظمة العمل الدولية إلى الطبقات الأدنى اجتماعياً واقتصـــاديا، وينحدر العديد منهم من أسرٍ كبيرة العدد، وهو ما جعل معظمهم لم يتحصـــل على قدرٍ من التعليم، وفي دراســـةٍ دعمتها منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة تناولت الاتجار بالأطفال في 11 ولاية في جنوب نجيريا كانت النتيجة أيضاً أن الاتجار يستشري حيث الفقر متوطن(61).

ويمثل التمييز القائم على الجنس أو الأصـــل الإثني عامل حاسم أخر في وقوع الأشخاص فريسة للاتجار بالبشر، فقد تبيّن بشـأن المهاجرين العائدين في شـــرق وجنوب شـــرق أوروبا أن غالبية المهاجرين الناجحين في العودة هم من الرجال، في حين تشـكّل النســاء نســبة ضـئيلةً مما يعني أن أغلبهن يقعن فريســة الاســـتعباد ولا يتمكن من العودة لأوطانهم، وقد أشـــار ضـــحايا عمليات الاتجار من الرجال والنســـاء إلى أن عبودية الدين قد منعتهم من قطع علاقة العمل، ومع ذلك هنالك عدد من النســـاء أكبر من الرجـال يتحـدثن عن العنف الفعلي أو التهديـد بـالعنف ضـد أسرتهم بوصـفه السـبب الرئيس الذي يمنعهن من المغادرة، أمّا الرجال فإن أكثر ما يخشون هو إبلاغ السلطات عنهم، وعليه

يبدو أن الخروج من طوق العمل الجبري محفوف بالمخاطر بالنسبة للمرأة أكثر مما هو بالنسبة للرجل.

ويعود ذلك إلى تلك الظروف التي كانت تعيش فيها النساء قبل الهجرة؛ من حيث المسكن والمأكل، وحيث تضطر إلى الهجرة لتحسين ظروف الأسرة، ولأن معظمهن لم يستطعن مواصلة أو الالتحاق بالتعليم، فإنّهن غالباً ما يستطعن الحصول على معلوماتٍ سليمة بشأن الهجرة وحقوق عملهن.

وفي حالاتٍ أخرى قد تكون عمليات الزواج القسري التي تقع الفتيات في عبوديتها دافعاً أخر للهجرة، خاصة إذا وقعت فريسة للاستغلال الجنسي من قبل الزوج، بل وقد تكون الهجرة الداخلية سبباً للعمل الجبري خاصة التي يتعرض لها الأطفال والقاصرات الذين قد لا يتمكنون للهجرة إلى دولةٍ أخرى فيلجأون للهجرة الداخلية، وهو ما يُعرف بالهجرة الموسمية مثلما يحدث في غانا التي تتعرض لموسم الجفاف كل عام، وقد تجبر الفتيات القاصرات والنساء على التنازل عمّا يكسبن ويجبرن على تقديم خدمات جنسية إلى أصحاب المتاجر الذين يوفرون لهنّ مكاناً للمبيت، وهو ما يجعل هؤلاء الفتيات يواجهن مصاعب أخرى للاندماج في مجتمعاتهن إذا كنّ حوامل.

وفي ظلّ كل تلك الكوارث يمتنع الضحايا عن الإبلاغ عن تلك الممارسات الجبرية والاستغلال الذي يتعرضون له خشية الطرد من البلدان وفقدان أي مكاسب يرون أنها تحقق لهم قدراً من المال، ولأنهم يعرفون أنهم في الأصل قد خالفوا قوانين الهجرة إلى تلك البلدان، وحيث أن معظم تشريعات مناهضة

الاتجار مازالت قاصرة على الاستغلال الجنسي فإنّ الضحية لا تتلقى عموماً أي حماية من الاستغلال في إطار العمل الجبري.

لقد وصــــف تقرير العمل الجبري الاتجار بالأشـــخاص لأغراض العمل الجبري بأنه " الجانب المظلم" من العولمة، فالعمل الجبري المقترن بالاتجار يمثّل واحداً من جوانب الفشــل الذريع الفاضـــحة في أســواق العمل بل حتى في ســداد الإدارة عالمياً تصدياً لاحتياجات أكثر الناس استضعافاً وأقلهم حماية في عالم اليوم، ومع أنّ ظاهرة الاتجار في حدّ ذاتها ليســت مشــكلة جديدة بتاتاً فإنّ آليات هذا الاتجار اليوم تفرض تحديات جديدة هامة أمام المجتمع العالمي.

إنّ العمّال المرتهنون بالدين يتعرضـــون من حينٍ لآخر إلى الإكراه في مختلف الصـــناعات تبعاً لأســاليب مختلفة من الاســتغراق في الدين، ذلك أن بعض أصــحاب العمل الذين لا وازع أخلاقي لديهم يجدون في ذلك فرصـــةً لاســتغلال هذا المصـــدر من اليد العاملة الرخيصـــة والمســتضــعفة، ولا يعدّ الارتهان بالدين قاصراً على البلدان النامية فحسب، بل إن العمال المرتهنون بالدين يقعون فريســـة العمل الجبري في البلدان الصناعية كذلك، وفي بعض الاقتصاديات الناشئة في شرق آسيا يتعرضــون لنفس المشــكلات، حيث يســعى أصــحاب العمل في أسواق القطاع الخاص الناشئة إلى استغلال أكبر عدد من العمالة الرخيصــة وغير المحمية في غالب الوقت، حيث يخضــع معظم الموردين إلى ضـــغوطٍ من الشــركات العالمية لتخفيض تكاليف الإنتاج، وهو ما يصيب الموردين بأزماتٍ مالية نتيجة لانخفاض أســـعار المنتجات بالمقابل، لذا يضـــطرون إلى تخيض تكاليف

الأيدي العاملة أملاً في تحقيق نسبة أرباحٍ تمكّنهم من مواصلة نشاطهم الإنتاجي بدلاً من الوقوع في فخّ الإفلاس، ومن جانب آخر يماس الموردين ضغوضاً على المتعاقدين لتوفير العمّال بتكلفة منخفضةٍ لدرجة يزيد معها احتمال استخدام وسائل الإكراه والابتزاز والتهديد، ففي بريطانيا قام أحد المتعاقدين بتزويد عمّالاً من جنوب أفريقيا إلى شركةٍ لتغليف الفاكهة وكانت الشركة بدورها تقوم بتوريد الفاكهة لكبرى شبكات البيع بالتجزئة، وهو ما جعل الشركة تدفع أجراً متدنياً وضئيلاً للغاية لمجرد تغطية التكاليف لدى أي متعاقد في اليد العاملة.

وفي العديد من البلدان رافق هذا الضغط على التكاليف اتجاهان آخران أفضيا إلى العمل الجبري هما؛ زيادة العرض من حيث العمّال المهاجرون وإلغاء الضوابط في أسواق العمل، الأمر الذي يطمس الحدود القائمة بين الاقتصاد المنظم والاقتصاد غير المنظم، وقد يكون العمّال المهاجرون أكثر عرضةً لأوضاع العمل الجبري وذلك لأنهم وأفراد أسرتهم لا مصلحة لهم في الإبلاغ عن هذه الأوضاع لدى السلطات، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الضغوط القوية التي تنادي بإلغاء الضوابط في أسواق العمل وبتحجيم خدمات التفتيش في مجال العمل ربّما مكّنت من انتشار الوكالة غير المسجّلة التي يمكنها أن تزاول أنشطتها خارج نطاق أي مراقبةٍ من جانب الحكومات.

الغريب في ظلّ ذلك الانتهاك الصارخ للحقوق الإنسانية من قبل الشركات وأصحاب منشآت الإنتاج الصغيرة وتعرّض ملايين العمّال للعمل الجبري أن هناك من يدعو إلى الإلغاء التدريجي للقوانين المنظّمة للعمل بحجّة إتاحة فرصة للأنسياب

والمرونة في آلية سـير أسـواق العمل، وهو ما يدعو للسـخرية حيث أن التحرر من هذه القوانين وعدم التنفيذ الصارم لها هو ما أفضى إلى أسوأ أشكال الخلل في سوق العمل، فالعمل الجبري يعتبر بمثابة تجسيداً عملياً للخلل الحادث في سـوق العمل نظراً لعدم تطبيق الشـروط الرئيسـة التي ينبغي أن تتوفر في تلك الأسـواق، والتي تتمثل في حرية العمّال في ممارسـة الاختيار وفي الحصـول على أجرٍ عادلٍ وكافٍ مقابل ما يقومون به من أعمال، ففي الوقت الذي تضـغط الشـركات على الدول لاتخاذ كافة الإجراءات وسنّ التشريعات لضمان حقوق الملكية، فإنه يتم التغاضـي عن حقوق العمّال في الاختيار والحصـول على أجرٍ عادل وكاف، ولا تهتم الدول الصـناعية الكبرى كثيراً بالحوافز التي تسـتهدف تحقيق عولمة خالية من العمل الجبري، وربما يمثّل المستهلكين أهمية في هذا المسار، حيث بإمكانهم المطالبة بمعايير عملٍ أرقى مثل تلك المنتجات التي يسـتهلكونها، وبإمكانهم كذلك التوقّف عن شـراء المنتجات التي تُنتج في ظل العمل الجبري والاستعباد، وبرغم أن كثيراً ما تعمل الشـركات على إخفاء المعلومات المتعلّقة بسلسة الإنتاج عن الجمهور، لكن بإمكان هؤلاء المسـتهلكين الحصـول على معلوماتٍ بشـأن الظروف التي تنتج فيه السلع التي يستهلكونها[62].

الفصل الثالث

العبودية؛
الضحايا والمآسي المتعددة

1- عمل برائحة الموت

بعد أفظع الانتهاكات التي طالت معايير الصـــحة وســـلامة المباني والتي أدت إلى حوادث مميتة، مثل حادث انهيار مصــنع رانا بلازا في بنغلاديش في عام 2013 الذي أودى بحياة أكثر من 1100 عامل في صـناعة الملابس(63)، زاد الاهتمام بتشـديد مسـاءلة الدول والشـركات عن انتهاكات حقوق الإنسـان بما فيها حقوق العمل في القيمة العالمية أو سلاسل التوريد(64).

لم تكن حادثة مصــنع رانا بلازا الأولى من نوعها فعلى مدار عقودٍ تتســـبب ســـوء الأوضـــاع في بيئة العمل وانتهاك معايير الصـــحة والســـلامة وإهمال الحكومات للنشـــاطات الرقابية في الكثير من الكوارث التي أدوت بحياة آلاف العمّال في المناجم، فكلّ ما يهمّ الشــركات هو حرصـــها على الحصــول على أعلى نسبةٍ من الأرباح حتى وإن ظلّ هؤلاء العمّال يعملون في المناجم

بأدواتٍ بدائيةٍ ومتهالكةٍ، ففي عام 2010 كانت حادثة منجم تشيلي أحد الأمثلة المأساوية التي تعرّض لها عمّال منجم النحاس، فبعد 77 يوماً تم إنقاذ 33 عاملاً بعد حصارهم داخل منجم النحاس في شمال تشيلي في عمليةٍ استغرقت وقتاً طويلاً واتسمت بالإثارة الإعلامية والعاطفية حسب صحيفة هيرالد تربيون في الثامن من نوفمبر من نفس العام، الأغرب في تلك الحادثة هو ذلك الشعور الذي كان ينتاب العمّال، ففي مقابلاتٍ مع عمّال المناجم أجرتها صحيفةEl Mercurio أشار فرانكلين لوبوس والذي يبلغ من العمر 53 عاماً:إنّ غالبية العمّال كانوا يعتقدون أن شركة سان إستيبان صاحبة منجم سان خوزيه، كانت ستتركهم لمصيرهم هناك في قاع الحفرة العميقة بعد انهيار المنجم، وقال" إن غالبية العمّال يعتقدون بأن الشركة كانت ستتركنا هناك، أن نموت أرخص بالنسبة لها من القيام بإنقاذنا"، وبرغم تلك المأساة إلا أن لوبوس يشير إلى أنه سيعود لمواصلة عمله في المنجم من أجل إعالة عائلته" فالمنجم لم يكن يريد أن يأخذنا، إنه يريدنا أحياءً لأننا لسنا الفتيان السيئين، لقد كنّا ضحايا المالكين الذين يضعون في جيبوهم الملايين ولا يعيرون أي اهتمامٍ أبداً لمعاناة الفقراء".

إن أغلب حالات العمل القسري التي يتعرض لها عمّال المناجم في العالم، تجعلهم يعملون في مناجم تعتبر بمثابة مقابرٍ تحت أعماقٍ سحيقةٍ تحت سطح الأرض، يعمل بها مئات العمّال المعرضين للدفن فيها في أية لحظةٍ، نتيجة لعدم اهتمام الشركة باشتراطات السلامة التي من شأنها أن تحافظ على هؤلاء العمّال أحياء في كل يومٍ يدخلون فيه إلى المنجم، ويتعرضّ هؤلاء

العمّال للعمل القسـري في المناجم نتيجة لاسـتفادة الشـركات من تلـك الفجوات في تطبيق القوانين وغض الطرف عن أعمـال الرقابة من جهة الحكومة أو تخاذلها في أحسن الأحوال،" فيصبح هؤلاء العمّال أكثر عرضـةً لممارسـات العمل القسـري بسـبب البطالة، الفقر، الجريمة، التمييز، النزاعات المسـلّحة، ويتعرض المهاجرون لأنواعٍ أكثر قسوةٍ في العمل، ويُعتبر العمل القسـري شكلٌ من أشكال الاتجار بالبشر، الذي يصعب بشكلٍ بالغٍ تحديده وتقييمه، وقد لا يتضـمن نفس الشـبكات الإجرامية المسـتفيدة من المتاجرة بالجنس عبر الحدود الدولية، ولكن قد يتضـــمن أفراداً يُخضِـــعون عمّالاً للعبودية اللاإرادية ويتراوح عددهم بين عامل واحد ومئـات العمّـال، ربمـا عبر العمـل المنزلـي القســـري أو الإكراهي أو العمل في المصنع أو في المناجم"[65].

تعتبر الصـــين من أكبر منتجي الفحم الحجري في العـالم، حيـث تعتمـد عمليـة توليـد الطـاقـة إلى مـا يقرب من 70% من الفحم الحجري، ونتيجـةً لإنعـدام مراقبـة الحكومـة لأعمـال الشـــركات فإنه لا يكاد يمرّ عام دون وقوع كارثةٍ تودي بحياة مئات العمّال، ففي عام 2009 لقى ما يقرب من 6995 عامل منجم حتفهم في منـاجم متعـددة في الصـــين، جراء انفجـارات وانهيـارات الـدعـامـات داخـل المنـاجم، وفي بـدايـة عـام 2010 ســـجلت حوادث المناجم ارتفاعاً بنســـبة 103% مقارنة بعام 2009 لتسـجل في الربع الأول فقط 1630 حالة وفاة، وتشـير منظمـة العمـل الـدوليـة إلى أن 111 من كـل 100 ألف عـامـل صـــيني يموتون ســـنوياً جراء الحوادث الصـــناعية، مقارنة بالولايات المتحدة التي يصـــل فيها عدد الحوادث المشـــابهة إلى

2019 لكل 100ألف عامل، غير أن الأمر في الصـــين يبدو مختلفاً عنه في الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لأن ما يقرب من نصـف عمّال المناجم الصـينيون يعملون في مناجم صـغيرة تديرها، وبالرغم من ســـعي الحكومة لإغلاق العديد من المناجم التي تنعدم فيها اشـتراطات السـلامة لأدنى مسـتوياتها، إلا أنها سـرعان ما تعود للعمل من جديد نتيجة لانتشـار الفسـاد الإداري الذي يسمح بعودة المناجم للعمل مرة أخرى.

وبرغم انخفاض أعداد من يموتون جراء حوادث المناجم في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالصـين، إلا أن ذلك لا يعني أن المناجم بأفضـل حالٍ هناك في الولايات المتحدة، فمنذ انفجار منجم ويست فيرجينيا في إبريل من عام 2009 تُجبر الشـركات عمّـال المنـاجم على الإدلاء بمعلومـاتٍ غير صـــحيحـةٍ عن الأوضـاع في المنجم أمام المفتشـين الفيدراليين، كي لا تقع تحت طائلة القانون وتضـطر لدفع غرامات، وهو ما يخفي الكثير عن الظروف السـيئـة التي يعمل فيهـا عمّـال المنـاجم، وبرغم أن المفتشـــون غالباً ما يقومون بزياراتٍ مفاجئةٍ، إلا أن الشـــركة سـرعان ما تتخذ تدابيرها بتلقين العمّال البيانات التي من شـأنهم أن يدلوا بها، وهو ما جعل المفتشـــون يتخذون إجرءاتٍ أكثر صـرامةٍ لمواجهة تلك المشـكلة، مثل مصـادرة الهواتف النقالة بمجرد دخولهم شركات المناجم، أو استخدام سياراتٍ غير مميزةٍ لإدارة المناجم، لكن في مقابل تلك الإجراءات، قامت شـــركات المناجم بإجراءاتٍ أخرى مناورة، عبر تنظيم مراكز مراقبة عن بُعد، أو اسـتخدام الأشـعة تحت الحمراء للتنبيه بقدوم المفتشـين لـدى دخولهم أرض المنجم،إنهـا مراوغـة من أجـل الإفلات من

العقوبـات التي قد تُفرض على الشـــركـة نتيجـة لعدم التزامهـا باشتراطات السلامة المهنية في المنجم.

إنّ الأمر في أفريقيا يبدو مختلفاً تماماً عن نظائره في الدول الأوروبية، فقد أدى نشاط شركات التعدين المفرط إلى استهلاك معظم طبقات الفحم الحجري القريب من سطح الأرض، وبالتالي أصـــبح من الضـــروري التنقيب بعيداً لأعماقٍ تصـــل إلى كيلو مترين أو أكثر في بعض المنـاجم، وهو مـا يعني زيـادة عـدد ساعات العمل التي يقضيها العمّال داخل المنجم في ظل ظروفٍ خطرة للغـايـة و اســـتخـدام أدواتٍ بـدائيـةٍ وقليلـةٍ، مثـل العوائـل والزكائب الخشـــبية وفي بعض الأحيان يتم ســـحب العمّال إلى خارج المنجم عبر ربطهم بحبلٍ ربما قد ينقطع نتيجة تعثره في الحجارة فيلقى العامل حتفه جراء السقوط من مسافةٍ مرتفعةٍ إلى عمق المنجم، وفي عام 1842م شكّلت الحكومة البريطانية لجنةً برلمانية لتقصـــي وضـــع عمّال المناجم، وقد اكتشـفت اللجنة أن معظم عمّال المناجم يعملون في وضـــعٍ مزرٍ ولســـاعاتٍ طويلةٍ، وإن إدارة المناجم تســـتأجر فتية صـــغار للعمل لديها لا تتجاوز أعمارهم العشـر سـنوات، ويعملون لوقتٍ يصـل إلى 12 سـاعة يوميـاً، حيـث يعمـل هؤلاء الأطفـال في فتح الأبواب واجترار العربات المحمّلة بالفحم، وهو ما أدى إلى تعرضـهم للإصـابة في العمود الفقري والذي قد يتسبب في تقوّس ظهورهم وهم في سنٍ مبكرة.

لم يختلف الأمر كثيراً منذ القرن الثامن عشـــر، ففي حقبة التمييز العنصـــري في جنوب أفريقيا كان عمّال المناجم الســـود يُجبرون على العمل في ظروفٍ خطرةٍ مقابل أجورٍ أقل بكثيرٍ

مما كان يحصل عليها زملائهم من العمّال البيض، وبعد نضالٍ استغرق سنواتٍ ضد التمييز العنصري، زادت حصة عمّال المناجم السود في مجال صناعة التعدين بوجهٍ عام، بفضل الضغوط التي مارسها العمّال أنفسهم على الشركات احتجاجاً على أوضاعهم السيئة وتدني أجورهم، بعدما أخذوا يشكلون مجموعاتٍ عُرفت فيما بعد بالنقابات.

إن تكرار حوادث المناجم يشير إلى ذلك الإهمال المستمر من جانب الشركات، وإلى التواطئ المستمر كذلك من جانب الحكومات التي لا تضطلع بدورها في أعمال المراقبة على اشتراطات السلامة والأمان التي يجب توافرها في المناجم لحماية العمّال من المخاطر التي قد يتعرضون لها جراء إهمال الشركات في استخدام أدوات حديثة، وتقديم أفضل السبل لتهيئة مناخٍ جيدٍ يستطيع هؤلاء العمّال العمل فيه بسلامة،إنّ حوادث المناجم في تركيا الممتد منذ عام 1941م وحتى عام 2014م نموذجاً صارخاً على التواطئ الفادح بين الحكومات المتعاقبة وشركات التعدين، حيث أسفرت أبرز 13 حادثةٍ عن وفاة أكثر من 3000 ألف عامل وإصابة 100 ألف أخرين، فثمانية حوادث منها وقعوا فقط خلال العشر سنوات الماضية، كان أخرها ما حدث في 28أكتوبر2014، ففي إحدى المناجم الصغيرة الواقعة في بلدة "قوناي يورت" بمدينة قرمان جنوب تركيا، حُصر نحو 18 عاملاً داخل المنجم نتيجة لانفجار مصادر المياه الجوفية داخل المنجم، وهو الحادث الثاني من نوعه في غضون أشهرٍ قليلةٍ بعد كارثة منجم" سوما" الواقع في ولاية مانيسا غرب البلاد والمملوك لشركة سوما كومور

ايسـلتملري، والذي راح ضـحيته نحو 300 عاملاً جراء انفجارٍ في أحد محولات الكهرباء، وبرغم تشـديد الإجراءات والعقوبات على شركات التعدين، إلا أن معظم المناجم التركية مازالت تفتقر إلى السلامة المهنية وإجراءات الطوارئ اللازمة لتأمين العاملين داخل المنجم، وقد بذلت الشـــركة المالكة لمنجم كوناي يورت لجهودٍ مضنيةٍ بمساعدة الحكومة لإنقاذ عمّال المنجم الذي غمرته كمياتٍ كبيرة من المياه الجوفية، وقد أودى هذا الحادث بحياة عشرات العمّال.

تُعدّ كوارث المناجم شـيئاً شـائعاً في تركيا؛ ففي عام 1992م أدى انفجار غازي في أحد المناجم لوفاة 270 شـــخصـــاً على الأقـل، وفي نوفمبر من عـام2013 احتج المئـات من عمّـال مناجم الفحم على ظروف العمل الصعبة والسيئة في منجم سوما رغم خضـــوعه لإجراءات الســـلامة والأمان والفحص الدوري حســب زعم الحكومة، فمنذ عام 1941 لم تنقطع حوادث مناجم الفحم أو المعـادن، نتيجـة انفجـارات أوحرائق أو انهيـارات في التربة لتقضي على حياة أكثر من ثلاثة ألاف شخصٍ، فضلاً عن أكثر من مائة ألف مصـــاب، وقد أشـــار تقرير صـــادر عن هيئة الإحصـــــاء التركيـة والمتعلق بحوادث العمـل في القطـاعـات المختلفـة، إلى أن "منـاجم المعـادن والحجـارة" تعتبر من أكثر القطاعات التي تشهد حوادث في تركيا.

إنّ سجل العمل في(مقبرة المناجم) حافلٌ بالكثير من الحوادث الكارثية التي أودت بحياة آلاف العمّال الفقراء على مدارِ عقودٍ طويلة، ربما يؤدي وضعها أمامنا إلى كشف صورة موجزة لتلك النهاية المأساوية للعمل القسري في المناجم:

فقد سجلت حادثة منجم الفحم الصيني "هونكيكو"، بولاية لياو نينغ الصـــينية، التي وقعت ســــنة 1942، أكبر كارثة بتاريخ حوادث المنـاجم في العـالم، والتي راح ضـــحيتهـا ألفـاً و549 شـخصـاً. كما شـهدت بلداناً أخرى، بينها فرنسـا واليابان، إضـافة للصــين، 12حادثة مشـــابهة، أودت بحياة 6 آلاف و811 عامل منجم، كان أسوأها حادثة المنجم الصيني عام 1943.

وترجع كوارث المناجم عادةً إلى أســباب عدة، منها ضـــغط الغاز، وانفجار بفعل غاز الميثان، والتســـمم بغاز أول أكســـيد الكربون، وانفجار غبار الفحم، وتعد حادثة منجم ســـوما بولاية مانيســـا التركية، التي وقعت وراح ضـــحيتها 205عامل، إلى الأذهان الحوادث التاريخية، مثل:

- حادثة منجم فحم "هونكيكو" قرب مدينة "بنزي" بولاية لياو نينغ الصـينية، التي وقعت في 26 نيســان/أبريل 1942، وراح ضحيتها ألف و 549 شخصاً، نتيجة اندماج غبار الفحم والغاز، وانغلاق مدخل المنجم.
- وقعت لحادثة منجم كوربيه في 10 آذار/مارس 1906، في منجم للفحم في فرنسا، راح ضحيتها ألف و99 شـخصـاً، واعتبرت ثاني أسـوأ كارثة منجم في العالم، والتي نجمت عن اندفاع النيران من أحد آبار المنجم.
- وقعت حادثة منجم فحم "ميتســوبيشـــي هوجيو" في جزيرة كيوشــــو اليابانية، في 15 كانون أول/دســـمبر 1914، راح ضحيتها 687 شخصاً.
- حادثة منجم الفحم" لاو باي دونغ"، وقعت قرب مدينة "داتونغ" بولاية شـــانزي الصــينية، في 9 أيار/مايو

1960، نتيجة انفجار غاز الميثان، راح ضـــحيتها 684 شخصاً.

- حادثة منجم " ميتسوي ميكي"، في اليابان في 9 تشـــرين ثاني/نوفمير 1963، أســـفرت عن مقتل 458 عامل، وإصابة 833 آخرين، جراء انفجار غبار الفحم.
- أكبر كارثة شـــهدت المملكة المتحدة أكبر كارثة في حادثة منجم الفحم "ســنغينيد"، بويلز، في 14 تشـــرين أول/أكتوبر 1913، أودت بحياة 439 شخصاً.
- سلسلة انفجارات منجم"وانكي" في "روديسـه"، بزيمبـابوي في 6 حزيران/يونيو 1972، غير معروفـة السـبب، وراح ضـحيتها 431 عامل منجم من جنسـيات مختلفة.
- حـادثـة منجم الفحم "دوري" قرب مـدينـة "دانبـاد"بولايـة" تجـار خـانـد" الهنديـة، في 28 أيـار/مـايو 1965، حيث أسـفرت ألسـنة اللهب عن مقتل 375 عامل منجم حرقاً.
- بعد عشـر سـنوات من حادثة منجم دوري، وقع انفجار في منجم " كاســـنالا " قرب مدينة دانباد، في 27 كانون أول/ديســمبر 1975، تســبب بمصــرع 372 من عمال المنجم.
- حادثة منجم فحم "أوكس" جنوب يوركشـير، في بريطـانيـا، في 12 كـانون أول/ديســـمبر 1866، وراح ضحيتها 361شخصاً.

- حـادثـة انفجـارين في منجمين من منـاجم فحم " مونونغلــه" الأميركيــة، والتي وقعــت في 6 كــانون أول/ديســـمبر 1907، وراح ضـــحيتها 361 عامل منجم معظمهم من الإيطاليين.

2- شكولاتة بطعم العبودية

بالبحث في جميع مراحل تطور البشـــرية وصـــولاً إلى تلك المرحلة المتقدمة علمياً وتكنولوجيا في القرن الحادي والعشــرين والتغير الحاصل في أدوات الإنتاج وأثرها على السلع والمنتجات فإننا لن نجد منتجاً ليس له تاريخ، ولكن ربما لا نعلم كثيراً عن هذا التاريخ، لأننا في الغالب نكون مشـــغولين بســـعر المنتج وجودته وطعمه على أقصـــى تقدير، وبتتبع تاريخ صـــناعة الاســتهلاك ســنجد من بينه صــفحاتٍ تحدثنا عن ســلســلة التوريد التي تمارسها الشركات في الحصول على المواد الخام من جانب وفي عملية تصريف المنتجات من جانب أخر، وهي عملية تعتبر بمثابة الباب الخلفي المتورط في بعض صور العبودية الجديدة.

في غرب أفريقيا يجمع الأطفال الكاكاو لصــناعة الشــكولاته التي نســتهلكها ونســتمتع بمذاقها، وتعتبر صــناعة الشــكولاته من الصـــناعات التاريخية المرتبطة بشـــكلٍ ما بتجارة العبيد حتى اليوم، في كتاب" الشــوكولاته؛ التاريخ الكوني"[66] حديث طويل وشيّق عن تاريخ الشكولاته التي تحوّلت إلى سلعةٍ غذائية مهمة للمواطن الأوروبي والأمريكي، لكنّ المؤلفيْن لا يشيران بوضوحٍ إلى حجم الاستيراد الضخم المتدفق على أوروبا وأمريكا والقادم من قـارة أفريقيـا التي كـانـت تمثّـل المرتبـة الأولى في الإنتـاج

المتدفق عبر الأطلســي، حيث قد مثّل إنتاج الشــكولاته لأوروبا مورداً مهماً ضـمن العديد من الموارد الاقتصـادية المشحونة من أفريقيا، حيث كان العبيد يمثلون محور إنتاج تلك الســلعة، حتى إن شخصية الزنجي قد تحوّلت إلى رمزٍ في بعض الأوقات لتلك الصــناعة فظهرت كثيراً على عُلب الشــكولاتة المنتجة في أوروبا، ومن جانبٍ أخر كان البرتغاليون يدفعون ببعض العبيد للعمل في مزارع الكاكاو بشكلٍ قسري، سواء داخل أفريقيا أو هناك في الأرض الجديدة.

وبرغم ازدهار تجارة الكاكاو لعقودٍ طويلةٍ نتيجة توفّر المنتج بأسعارٍ رخيصةٍ، أصيبت صناعة الشكولاتة بأزمة في بريطانيا عام 1905 بعد أن قام الصــحفي هنري وود نيفينســون بنشــر تحقيق عن ممارســة الرق في ســاوتومي وأنجولا وغانا، واتهم شركة كادوري وقتئذٍ وبشكلٍ علني بالمشاركة في رواج جريمة العبودية، وفي عام 2001م سعى إثنان من أعضـاء الكونجرس الأمريكي لمعالجة قضــية العبودية وعمل الأطفال في صــناعة الكاكاو في أفريقيا بهدف صــياغة شــهادةٍ خالية من العبودية للشــكولاتة، وعلى إثر جهودهما تم إطلاق بروتكول هاركين-أنجل الذي هدف إلى تطوير صـناعة الشكولاتة وتطبيق طوعي بمعايير مقبولة بشكلٍ مشترك، إلا أن شركات الشكولاتة العالمية قد أخفقت في تحقيق أهداف البرتوكول منذ أعلانه وحتى عام 2005، وهو ما دفع المنتدى الدولي لحقوق العمّال لرفع دعاوى قضائية ضد أكبر ثلاث شركات عالمية في صناعة الشكولاتة.

إنها شــوكولاتة بطعم الاســتعباد، حيث يمثّل المزارعون الفقراء في كوت ديفوار الحلقة الأضــعف في ســلســلة زراعة

وحصـــاد الكاكاو الذي تقوم عليه صـــناعة منتجات الشـــوكولاتة الفاخرة في أوروبا وأمريكا، ويعمل بتلك الصناعة أكثر من ثلاثة ملايين عامل، وما يقرب من مليون طفل يضـــطّرون للعمل في زراعة الكاكاو لتوفير الاحتياجات الأســاســية لأســرهم في ظلّ أجورٍ ضـــعيفـة للغـايـة وغيـابٍ تـام لحقوقهم، وانعـدامٍ متعمّـدٍ للاشـتراطات الصـحية، وفي حين تدر سـوق الشـكولاتة حوالي 110 مليار دولار سـنوياً، لا يحصــل فقراء المزارعين سـوى على فُتات أرباح ما يزرعون بأيديهم ويصـدر لمصـلحة شـركات كبرى تقوم ببيع محاصـيل الكاكاو في صـورتها الخام بمليارات الدولارات(67).

ويمثل إنتاج كوت ديفوار من الكاكاو ثلث احتياجات العالم ســـنوياً، ومع تزايد الطلب العالمي على الكاكاو، تبدو حبّات الكاكاو الخاصــــة بالمزارعين الفقراء ثمينةً جداً لكبار مصـــنّعي الشـــكولاتة في أوروبا وأمريكا، لكنّ قيمة هذه الحبيبات تراجعت كثيراً رغم ذلك بسـبب مشــاكل تتعلق بزيادة التضــخم في كوت ديفوار، الذي يعيش فيها على زراعة الكاكاو ما يقرب من 35 مليون إيفواري، وبرغم ارتفاع ثمن هذه المحاصـيل إلا أن دخل الفرد منهم لا يتجاوز 1000دولار ســـنوياً أي ما يقرب من 80 دولار شـــهرياً فقط، وهو الأمر الذي يكشــف حجم التناقض بين محاصـــيل ثمينة للغاية وبين مســـتوى دخل العاملين بزراعتها، وهو ما يجعل المزراعين الفقراء الحلقة الأضــعف في سـلسـلة الإنتاج الخاصــــة بتحويل حبيبات الكاكاو إلى لوح الشـــكولاتة والتي تتضـمن دورة متعاقبة من التجار والمصـدرين والوسـطاء

وملاك المصانع وعمالها الذين يستطيعون المطالبة بحقوقهم في تقاسم الأرباح.

لكنّ الأسوأ بالإضافة إلى أوضاع المزراعين، هو حالة هؤلاء الأطفال الذين يضطرون للعمل في مزارع الكاكاو للمشاركة بدخلٍ بسيطٍ لمساعدة الأسرة على المعيشة، وهو ما يعني أن ما يقرب من مليون طفل إيفواري لا يستطيعون الذهاب للمدارس أو حتى تلقى الحد الأدنى من التعليم الملائم، ففي الوقت الذي يقضون فيه وقتاً طويلاً ومرهقاً في مزارع الكاكاو يذهب غيرهم من الأطفال ممن في نفس الفترة العمرية ذاتها في أوروبا وأمريكا لتلقي تعليمهم بالمدارس وهم يحملون في حقائبهم ألواح الشكولاتة التي يتمتعون بتذوّقها، والتي قد ساهم أقرانهم الإيفواريين في صناعتها برغم أنهم لم يسبق لهم كثيراً تذوّق ناتج عرقهم بعدما تحوّلت حبوب الكاكاو إلى ألواح شكولاتة.

ورغم محاولات بعض الشركات العالمية مثل نستله لتمويل عدد من المدارس ضمن برنامج مساعدات الأطفال في محاولةٍ لتسهيل التحاق الأطفال العاملين بالمزارع للمدارس، لكنّها محاولاتٍ تتعرض للفشل، في ظلّ عدم توجيه الاهتمام لتحسين مستوى معيشة الأسرة التي تدفع بأطفالها للعمل في مزارع الكاكاو، حيث مازالت الشركات لا تعترف بمسئوليتها في تردي الأوضاع المعيشية للمزارعين، وتنظر إلى مشكلة عمالة الأطفال على أنها مشكلة الجميع، وليست مسئولية الشركات وحدها، والأغرب أن معظم المدارس التي فتحتها شركة نستله وكارجيل تركز في مناهجها على تعليم زراعي ملائم للأطفال، أي أنها مدارس تُعدّ الأطفال ليتحولوا في المستقبل لمزارعين يجيدون

إنتاج محاصيل الكاكاو لصالح الشركات بجودةٍ مرتفعةٍ، أي أن الغرض ليس منصباً على المساهمة في تحسين ظروف الأطفال من أجل المستقبل.

وتمثل شركة" كارجيل" كبرى الشركات الغذائية الأمريكية في توريد الكاكاو، حيث تشتري ما يقرب من 20% من حبوب الكاكاو التي يتم زراعتها في كوت ديفوار، وتقوم هذه الشركة بتصدير الحبوب في صورتها الخام للشركات الأمريكية التي يتم تسييلها لتصبح زيتاً أو يتم تحويلها إلى زبدة أو مسحوق، ثم تقوم ببيعها إلى المصانع لتحويلها إلى شكولاتة، وهي المرحلة التي يكتسب فيها الكاكاو قيمةً مضافةً تزيد من سعره، وهي المرحلة ذاتها التي يفقد المزارع أهميّته في سلسلة الإنتاج التي لا يتقاسم فيها الأرباح، وبرغم ما تحققه تجارة الكاكاو من أرباحٍ ضخمةٍ إلا أن الشركات غير معنيةً بظروف المزارعين أو المصانع التي أصبحت متهالكة ومع ذلك لا يتوقف العمل فيها على مدار الساعة.

إن "كل هذا يحدث والمستهلكون غافلون عن هذه الحقائق، فمنظومة السوق التي تشبه متاهةٍ معقدة من المرايا والدخان تخفي طبيعة التجارة والتداول الانتهازية في حين تتكدس على رفوف الأسواق التجارية الغربية مواد أنتجها أناس في البلدان النامية ممن كسبوا جزءاً ضئيلاً للغاية من قيمتها، لو اختار المستهلكون يوماً التفكير في هذا الشأن فلربما ستصدمهم معرفة الجهات التي تحصل على معظم الأرباح الناجمة عن شرائهم البقالة كل يوم"(68).

ومثلما أشـــرنا فإن كبرى الشـــركات العالمية المصـــنّعة للشكولاتة والقهوة يجنون ملايين الدولارات سنوياً، غير أنهم قد يتعرضـون لخسـائر فادحةٍ إذا ما تمّ الكشـف عن اسـتعباد العمّال وخاصــة النسـاء والأطفال الذين يعملون في مزارع الكاكاو(69): فبعد مرور عشــر ســنوات على تعهّد كبار صـنّاع الشـيكولاته والكاكاو بالمســاعدة على وقف عمالة الأطفال قامت بعض المنظمات غير الحكومية بشنّ حملة عرفت باسم " تحالف الـــ 10(وهو تحالف دولي غير رســمي مؤّلف من كبرى منظمات المجتمع المدني العاملة في الشيكولاته المستدامة) لمطالبة الدول المســتورِدة للقيام بدورها من خلال إجبار الشــركات للخضــوع لتفتيش مستقل على عملياتها الإنتاجية، وخاصة أن هذه الشركات لم تلتزم ببروتوكول هاركن- إينغيل(وهو اتفاق دولي يهدف إلى وضع حدّ لعمالة الأطفال في إنتاج الكاكاو ويشار إليه ببروتوكول الكاكاو) والذي تم التوقيع عليه في 19ســبتمبر 2001 من قبل ثمانِ شــركات كبرى لإنتاج الشـيكولاته من ضــمنها مجموعتي نيســتله(Nestle) وباري كاليبو، وقد هدف بروتوكول الكاكاو إلى القضـاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في قطاعي الكاكاو في غانا وســاحل العاج، والمتمثلة بالإتجار بالأطفال أو أعمال السُخرة، وقد وافقت الشركات ذات العلاقة بالأخص على توسيع برامج منع عمـالـة الأطفـال في الـدول المنتجـة للكـاكـاو، ولكن وحسب فلورينا دوبلر من منظمة " إعلان برن" السويسرية غير الحكومية التي تشـــارك في هذه الحملة أيضـــاً، فإنّ نتائج هذه البرامج لم تكن كافية، وتستشهد دوبلر بتقرير صادر عن جامعة تولين (في مـدينـة نيوأورلينز بولايـة لويزيـانـا الأمريكيـة) لعـام

2011 كُلّفت بالقيام به من قبل الحكومة الأمريكية لمتابعة التقدم المُحرَز في البروتوكول، وقد وجد التقرير أن الشــركات المعنية لم تُنفّذ الأهداف الســتة الواردة في البروتوكول بشــكل مُرضٍ. ويمثل الجزء الغربي للقارة الإفريقية مصـــدراً لنحو 60% من الإنتاج العالمي للكاكاو، ويتم حصــاد الجزء الأكبر لهذه الحبوب في ســـاحل العاج، التي تعتبر دولة ذات إشـــكالية فيما يتعلّق بانتهاكات عمالة الأطفال تحديداً، ويقدّر تقرير جامعة تولين بأن هناك نحو 18مليون طفل (تحت سن 15 عاماً) ممن يعملون في صناعة الكاكاو في ساحل العاج وغانا.

وهاهي المنظمات الدولية التي تســاهم في تلطيف ذلك الوجه القبيح للاســتغلال الممنهج الذي تمارســه الشـركات فمن جهتها، قالت كونســتانس توماس، المُتحدثة بإســم برنامج منظمة العمل الدولية بداية شــهر ســبتمبر 2011:"هذا الاتفاق التاريخي مَبني على فهمنا الواضـــح للتحدّي العالمي لعَمالة الأطفال في قطاع الزراعة"، غير أن منظمة إعلان برن قد انتقدت ذلك التصـــريح وأعلنت من ناحيتها بأن هذا الاتفاق" ليس بالتاريخي، كما أنه لا يشــكل إلتزاماً حقيقياً"، وقد ســخرت المنظمة من حجم الأموال التي رصـدتها الشـركات لمناهضـة عمالة الأطفال فهي ترى أنها مبالغ ضـئيلة بالمقارنة بتلك الأرباح الطائلة التي تجنيها شـركات الشـيكولاته، حيث قد رصـدت شـركة نيسـتله مبلغ 110 مليون فرنك سويسري فيما أسمته بـ "خطة الكاكاو" والتي أطلقتها عام 2009 بغرض" تجميع كافة أنشـطة الشـركة لتعزيز الإمدادات المستدامة للكاكاو تحت راية واحدة ".

3- عبودية صناعة الموضة

"نعيش على قيمنا وأخلاقياتنا منذ 1973"[70] هذا كان شعار شركة Manson العالمية للملابس، وهي مثل العديد من الشركات المنافسة لها، عضواً في مبادرة التجارة الأخلاقية منذ 10 سنوات، وهي توظف جيشاً كبيراً من المدققين والمفتشين للتحقق من ظروف العمل التي يتم فيها صنع المنتجات، بما فيها تلك التي تصنع بصورة يدوية، وهي تؤكد طوال الوقت للمستهلكين أن الأخلاق في صلب تعاملات الشركة، وتروج لمصدقيتها الأخلاقية وتضع أسعاراً معقولة لمنتجاتها، لكنّ الحقيقة أن معظم الأعمال " الأخلاقية " التي تقوم بها شركات مثل مانسون ليست أكثر من واجهة تختفي خلفها عمليات الاستغلال التي تستند عليها جميع صناعة الأزياء، وتجول شركات الأزياء التي تعمل في التجزئة العالم بحثاً عن مصانع امداد لبضائعها يوافق أصحابها على أقل أسعار ممكنة، و على شروط تجارية غير معقولة، ويخاطرون في مواجهة كل الصعوبات من أجل صنع الملابس للمستهلك البريطاني الذي يتغير ذوقه باستمرار، وبالتالي فإن تخفيض التكاليف والأسعار يصل تأثيره إلى القاعدة؛ أي النساء والأطفال الذي يعملون على نطاق واسع في المصانع التي تمدّ مانسون وغيرها بمنتجاتها.

وبرغم أن علامة "مانسون" التجارية العالمية للملابس التي تدعي أنها تتسم بـــ "التسوق الأخلاقي" فقد تعاملت الشركة مع مصانع في الهند تستخدم الأطفال وتدفع للعمال أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور، وقد كشفت صحيفة "الأوبزرفر" البريطانية في تحقيق لها حول نشاط الشركة عن هذه المعلومات المحركة

التي توصـلت إليها التحقيقات التي أجرتها الشـركة بنفسـها، وقد اعترفت الشركة حاملة "المعايير الأخلاقية" لصناعة الأزياء في بريطانيا أنه تم اكتشاف الأطفال الذين يعملون في فروعٍ للشركة المتعددة، كما أن النساء اللواتي يعملن في منازلهن ربما يحصلن على أجرٍ أقل من الحد الأدنى المقرر قانوناً، وكان بعض العمال يطالبون بالعمل لسـاعات طويلة في حين أن ظروف العمل في مصـانع فروع الشـركة تنطوي على انتهاك القانون المحلي والقانون الأخلاقي للشـركة، وبرغم ذلك مازالت " مانسـون " تصـرّ على أنها تعمل ما بوسعها كي تضع حداً لهذه الانتهاكات التي لم تتوقف حتى الآن.

هل تعلم ما هي "مانسـون"؟ هي إحدى شـركات الأزياء البريطانية التي تعود ملكيتها إلى بيتر سـايمون الذي يقال أن ثروته تصـل إلى نحو 250 مليون جنيه إسـترليني، وقد افتتح الرجل أول متجر لعلامة "مانسـون" التجارية في لندن عام 1973، وأول متجر لإكسسوارات التجميل عام 1984، تمتلك الشـركة الآن نحو 1000 فرعاً لها في 54 بلداً، بما فيها 400 متجر في بريطانيا، وافتتحت أول متاجرها في الولايات المتحدة عام 2014.

وقد كشفت الوثائق الداخلية التي حصلت عليها "الأوبزرفر" على الفضائح التي اكتشفتها الشركة وتسببت لها بإحراجٍ بالغ، والتي تتراوح بين عمالة الأطفال في متاجر التجزئة في آسـيا، وعدم دفع الحد الأدنى للأجور والزيادة الكبيرة في سـاعات العمل، والمعاملة السـيئة للموظفين، وقلة الاهتمام بالصـحة والسلامة، وقد أدى الكشف عن هذه الانتهاكات لمانسون والتي

تعتبر ضمن سلسلة من الشركات البريطانية التي تصنع منتجاتها في دول آسيوية إلى إثارة القلق لهذه الشركة التي تفخر بأعمالها الأخلاقية، طالما تتغنى الشـــركة على موقعها الإلكتروني بأنها تعرف"أن مسؤوليتنا تتجاوز خزانة ملابسكم"، وبرغم ذلك تعتبر الشـــركة الأكثر أخلاقية في بريطانيا والتي تتفوق على شـــركة "مارك آند ســـبنســـر" في هذا التصـــنيف وفقاً لمجلة " ايثيكال كونســـومر" في عام 2014، حيث كشـــف تقرير لصـــحيفة الأوبزرفر في نفس العام أن الموظفين الذين يعملون في مصـانع تابعة لشـركة" مارك آند سـبنسـر" في الهند يحصـلون على نحو 26بنســاً في الســاعة، ويجبرون على العمل لســاعاتٍ طويلة، جدير بالذكر أن "مانســـون" تعتبر في طليعة الشـــركات في تصـــنيف مبـادرة التجـارة الأخلاقيـة، وهو القـانون الأخلاقي لصـــنـاعـة الملابس في بريطـانيـا، الـذي تم التوقيع عليـه عـام 1999، ويشـرف على معرض "ايسـتيثيكا" في إسـبوع الأزياء البريطاني، وقد دعت الشـــركة عدداً من مشـــاهير عارضـــات الأزياء للترويج منتجاتها بمن فيهم صـــوفي ايليس بكســـتر، وهايدي كلوم، وصـوفي جال وميشـا بارتو وليليكول، وإليزابيث هيرلي التي دفعت لها الشركة عام 2007 مليون جنيه استرليني كي تعرض منتجاتها، لقد عبّر مدير التجارة الأخلاقية الإعلامية في " مانســون " ديريك جاكســون عن اســتيائه وقال" إن عمالة الأطفال منتشرة في الهند وتشكل تحدياً للحكومية الهندية، وأنا لا أحاول أن ألغي مســؤوليتنا، ولكن المشــكلة تكون عندما نتجاهل الأمر، ونحن لا نشجع عمالة الصغار، ونحاول تدبر الأمر بحيث نمنع حدوث ذلك"، لقد حاولت الشركة أن تقلل من حجم المشكلة

عندما أشــارت أنه قد تم العثور على خمســة أطفال يعملون لدى أحد المتعهدين الفرعيين الذين يعمل لمصـــلحة الشـــركة في" شكاور كي داندي" في العاصمة دلهي في صيف 2009 والذي كان يصــنع أقلام الرصــاص والدفاتر ومواد أخرى لمانســون، وكانت أعمال هؤلاء الأطفال تقل عن تســعة أعوام، (خمســة أطفال)!!! هل من المعقول أن تثار كل هذه الضـــجة من أجل (خمسة أطفال) يعملون لدى أحد المتعهدين؟! إنها محاولة سخيفة لتقليل حجم ما قد تتعرض له الشـركة من إحراج إذا تعدى الأمر ذلك، وهو في الحقيقة يتعدى ذلك فعلاً حيث كشــفت التقارير أن حجم عمالة الأطفال تزيد عن المائة، وذكر أحد المســؤولين في الشـــركة أن موظفيهم في الهند ذكروا مشـــاهدتهم أطفالاً في كل مرة زاروا فيها المصـــانع التي تزوّدهم بالمنتجات، وقال أحد الموظفين أنـه عثر على عدد من الأطفـال تراوح أعمـارهم بين 12 و16 عاماً في مصــــانع أحد مزودي الشــــركة في ولاية براديش الهنديـة في مـايو 2009، وقـالـت مصــــادر أخرى أن أطفالاً كانوا يعملون في مصــــانع التزويد لكنهم كانوا يختبؤون عندما تعرف إدارة المصــنع بخبر قدوم تفتيش من " مانســون"، إذن لم يكن العدد مجرد "خمسة أطفال" لدى أحد المتعهدين.

إن مانســون إحدى النماذج في عالم صــناعة الموضــة، حيث يوجد عشــرات القصــص التي تجعل من صــناعة الموضــة بيئة خصــبة للعبودية الحديثة "إنه اقتصــاد صــناعة الملابس، الذي تغذيـه بـالدرجـة الأولى أيدي عـاملـة فيتنـاميـة وهنديـة وبنغـاليـة وصـينية وكبمودية وهايتية وسلفادورية، تعمل في ظروفٍ سيّئةٍ وغير آدميةٍ بالمرة.

ربما نتخيل أن العمل في المناجم أسوأ حالةٍ من هؤلاء اللاتي يجلسن في قاعاتٍ مسقوفةٍ وينكفئن على ماكينة الخياطة، لكننا قد نفاجئ إذا ما عرفنا أن العمل في صناعة الملابس لا يقلّ خطورة وسوءاً عن العمل داخل المناجم أو محارق الفحم، ففي سنة 2013م احترق وسقط مبنى رانا بلازا في بنجلاديش والذي كان يضم ورشة لصناعة الملابس، مما أدى إلى مقْتل أكثر من ألف سيدة، ولم تكن هذه الحادثة هي الأولى أو الأخيرة من نوعها، فإذا عرفنا أن العمل داخل أماكن لا تهتم الشركات المالكة لها باشتراطات الأمان والسلامة والصحة، فإننا لابد أن ندرك أنها أماكن أشبه بالمقابر الجاهزة في أيّ وقتٍ لابتلاع مئات الأشخاص الذين يعملون في بيئة للعبودية وليس للعمل من أجل كسب المال، حيث لا يهم الشركة المالكة سوى تحقيق المزيد من الأرباح المتدفق، ودون الاهتمام بتلك المخاطر المميتة التي يتعرّض لها العمّال طوال ساعات العمل التي قد تزيد عن 10 ساعاتٍ يومياً.

لقد احتشدت مجموعة من النسوة الناجيات من حريق وانهيار مصنع رانا بلازا داخل أحد المقاهي النسوية في دكا عاصمة بنجلاديش، لمناقشة مبادرة "ملابس أخلاقية" التي قد أطلقتها وكالة التعاون الفني الألماني بالشراكة مع وزارة التنمية، وعلى خلفية المبادرة الألمانية، نشر موقع" ليبر بيهايند ذي ليبل" المتخصص في الدفاع عن حقوق العمالة في ظروف أسواق العولمة تقريراً منتصف أغسطس 2015 كشف فيه عمّا يلي:

- يحصل العاملون في مصانع النسيج بكمبوديا على ما يعادل 1598 ســعرة حرارية في اليوم، وهو ما يعادل نصــف الكمية التي يحتاجها الإنسان العامل في الظروف الطبيعية.

- أكثر من 33 % من عمال النســيج يعانون من النحول ونقص الوزن بمعدل يصـــل إلى 25 % من الوزن الطبيعي للإنسان.

- يحصــل العاملون على أجر شــهري يصــل أحياناً إلى نحو 85 دولاراً في الشـــهر، وهو لا يؤمن بالكاد غذاءاً يمدّ الجســم بـ3000 سعرة حرارية في اليوم، وهكذا لا يبقى للعامل أي مبلغ إضافي، فيضطر إلى تقليص غذائه لتأمين باقي مستلزماته.

- الحد الأدنى الذي يمكن أن يقيم أود العائلة في كمبوديا هو 450 دولاراً في الشـــهر حســب التقرير، وهذا يكشــف الفارق الكبير بين الأجر الحقيقي والأجر الافتراضي.

- ينهار نحو 300 عامل في العام في معامل النسيج بكمبوديا ويفقدون الوعي.

- لا يملك أغلب العاملين في صناعة النسيج الكمبودية سوى بيوت من القصب محمولة على زوارق.

إنّ هذه الحقائق المخيفة تدفع الإنســـان إلى التفكير ملياً في ظروف صــناعة الملابس قبل أن يشــتريها ويدفع مقابل شــرائها أضـــعاف ثمن تكلفتها الحقيقية، وتكاد الدراســات تجمع على أن شروط حياة عمال صناعات النسيج هي واحدة من أسوأ قصص عبودية العمالة عبر التاريخ، وقد باتت كثير من المنظمات الأوروبية والعالمية تنظر بجدية إلى مراجعة أساليب التعامل مع هذه الأسواق، ولكن حتى الآن الاستعباد مستمر.

من بنجلاديش في قارة أسـيا إلى ضـنجة في قارة أفريقيا،لا يختلف الحال كثيراً، فاستعباد النساء لا تختلف صوره، بل ربما تزداد سـوءاً في تلك المجتمعات التي لا يوجد بها نقابات عمّالية نشطة أو لا تساندهن المنظمات الحقوقية،" ففي ضنجة لا تعكس الأرقام الرسـمية العدد الحقيقي للمعامل المنتشـرة في صـناعة الملابس، حيث تنتشـر المئات منها في مختلف أحياء طنجة وهي كلها متخصـصـة في الخياطة وتشـغل عشـرات الآلاف من العاملات، هذه "المصانع" الصغيرة في شكل ورش عبارة عن" كاراجات" وأقبية لا تخضـع للمراقبة ولا تتوفر فيها شـروط السـلامة، حيث أن معدل العاملات في مصـنع واحد يصـل إلى 350 عاملة في مسـاحة لا تزيد في أحسـن الأحوال عن 500 متر مربع، وأغلب العاملات في هذا القطاع لا يتوفرن على عقود عمل، ولا يتم التصـريح بأجورهن كاملة في الصـندوق الوطني للضـمان الاجتماعي، وحتى اللواتي يصـرح بهن المشـغلون غالباً ما يفاجأن بأن الباطرون لا يدفع أقساط التأمين الخاصـة بالضـمان الاجتماعي"(71)، هنّ عاملاتٌ يقعن تحت وطأة العمل القسـري والاستعباد، حيث يحرمن من أقل حقوقهن الآدمية ويجبرن على مداولة العمل وفقاً للاشـتراطات والمحاذير التي تملى عليهن، "ففي داخـل معمـل الملابس يمنع عليهن اسـتخدام الهاتف ويمنع الذهاب إلى المرحاض أو الحديث إلى عاملة أخرى، ولا يسـمح للعاملات بالتوقف عن العمل إلا في الثانية عشـر والنصـف، حيث يمنحهن الباطرون نصـف سـاعة للذهاب إلى المرحاض وتناول وجبة الغذاء التي تحضـرها جل العاملات مطبوخة داخل علبة في حقيبة صـغيرة لربح الوقت،

والتوقف قليلاً عن تحريك أيديهن في النصـف سـاعة المسـموح بها، وتمتد سـاعات العمل أحياناً إلى حدود التاسـعة ليلاً إذا كان رب العمل يريد مضـاعفة الإنتاج، وبالمقابل يدفع الباطرون نفس أجرة السـاعات العادية من العمل التي يحددها قانون الشـغل في سبع ساعات وبحد أدنى 11 درهما للساعة الواحدة، وهو الأجر الذي لا يتعداه المشـغل نهائياً بل يقتطع منه أقسـاط التأمين التي نادراً ما يدفعها المشـغل في حال كان قد صـرح بالعاملات لدى مصـلحة الضـمان الاجتماعي، إذ صـرحت أزيد من 20 عاملة بأحد معامل "الكامبا" القمرون بميناء طنجة المدينة أن المشـغل لا يصـرح إلا بنصـف المدة التي قضـتها العاملة في الخدمة، وحتى السـنوات التي يصـرح بها لا يدفع أقسـاط التأمين إلا في بعضـها، العاملات اللواتي كن معتصـمات أمام أحد المعامل التي أقفلت دون إخطار العاملات والعمال، بينهن عاملات اشـتغلن لمدة تصل إلى ثلاثين سنة ووجدن أنفسهن دون عمل ولا معمل، بعد أن شـرعت السـلطات في نقل المعامل المتواجدة بالميناء إلى المنطقة الصـناعية مقابل تسـهيلات في العقار وامتيازات أخرى. حيث ذهب 375عاملة وعاملا ذات صـباح إلى المعمل كباقي الأيام ليفاجؤوا بأبوابه مغلقة دون أي علم لهم بمصـير المعمل وسنوات عملهم داخله، وعندما بحثوا عن تفسير للموقف أجابهم ممثلو السـلطات أن المعمل تم نقله إلى المنطقة الصـناعية الحرة "باكزناية" خارج مدينة طنجة، ومازالوا ينتظرون العودة إلى العمل بعد انقضاء نحو شهرين على اختفاء المعمل الذي عمل به بعضهم 30 سنة"[72].

4ـ التفاحة الذهبية

كشــفت صــحيفـة "النيويورك تـاميز" في نســختهـا الإلكترونيـة[73]،إن آبـل تعـد الشــركـة الأنجح عـالميـاً خلال 10سـنوات الماضـية لكن في خلفية هذا النجاح هناك اسـتغلال ومعاناة يعيشــها العمال الصــينيون، حيث تبلغ بيئة العمل ذروة السـوء، وتتواصــل باســتمرار انتهاكات المشــغل للعمال، فعلى غرار" منطقة فوكسكون الصـناعية " في الصـين التي تعد أكبر مزود صــيني لآبل وهي تشــغل 230 ألف عامل، نجد الكثير منهم يعملون طيلـة 6 أيـام في الأســبوع، ودائمـاً مـا يعملون 12ساعة في اليوم، وأن ربع هؤلاء العمال يعيشون في المجمع الســكني التابع للمصــنع والكثير منهم يتقاضــون أقل من 17 دولار يومياً، وتفيد الوثائق التي تم الكشـف عنها أن آبل تشـغل 43 ألف عامل في أمريكا و20 ألف عامل خارجها، وقد تحول خط إنتاج آبل إلى الخارج وذلك ليس فقط بسـبب انخفاض تكلفة العمالة في الدول الأخرى، بل وكذلك بســبب الليونة والمثابرة التي يتمتع بهـا هؤلاء العمـال، إلى جـانـب كفـائتهم في العمـل، فغالباً ما يتميز العمال الصينيون بسرعة ومرونة لا تضاهى في العمل، قد لا يصل مصنع واحد في أمريكا إلى نفس المستوى.

في عام 2011 مكن العامل الواحد شــركة آبل من تحقيق 400 ألف دولار أمريكي من الأربـاح، وقـد تجـاوز هـذا الرقم نظرائه في جولدمان ســاكس وأكســون موبيل وجوجل، وبذلك تمثل الكلفة المتدنية للمصـانع الاستغلالية مفارقة كبيرة واضـحة مع ما توفره من أرباح طائلة للشــركة، وهو ما يطرح تســاؤلاً حسـب صـحيفة " النيويورك تايمز" هل يجب على المسـتهلكين

أن يتوحدوا لمقاومة شـــركة آبل؟. وقد كشـــفت بعض وســـائل الإعلام الأمريكية عن تلك الأصوات التي تطالب بإيقاف منتجي iPad وشـــركة iPhone إذ كشـــفت أن هناك 62% من مصـانعها التي تبلغ 229 مصـنعاً منتشـراً حول العالم لا تحترم ساعات العمل المحددة بـــ 60 ساعة إسبوعياً، كما تفرز ثلث مصانعها مواد سامة أثناء مرحلة التصنيع وقد مثلت هذه الأرقام صفعة كبيرة لصورة شركة آبل.

في الحقيقة تفطن آبل إلى أهمية الســوق الصــينية، وســعت بذلك لتحسين إجراءتها لكن صورتها ارتبطت بفضائح المصانع الاســتغلالية نظراً لتعاملها مع المزودين،لا شـــك أن الســـوق الصــينية تزداد أهميتها يوماً بعد يوم بالنسـبة لآبل، وقد أشـارت آبل في خريف 2011 إلى أن الســوق الصــينية أصـبحت أكثر أسـواقها نمواً في العالم، حيث قاربت قيمة الإسـتهلاك السـنوي 13 مليار دولار، كما مكنت الصين بصفتها ثاني أكبر سوق في العالم بالنســـبة لآبل من أن تحقق لهذه الأخيرة 45 مليار دولار من العائدات خلال الفصـــل المالي الرابع من العام الماضـــي، بزيادة بلغت 270 % مقارنة بنفس الفترة من العام الســـابق، ومثلت 16% من إجمالي عائدات شـــركة آبل. في حين كانت هذه النســـبة عند حدود 2% في العام المالي 2009 إن الأهمية الكبرى التي تتمتع بها الســـوق الصـــينية لم تشـــفع لها من أن تتعرض لـــــــ"الحيف" من قبل شـــركة آبل. وقد ظلت آبل في مبيعاتiPhone4S تنظر إلى الصـين على كونها سـوق من الدرجة الثالثة أو الرابعة مثل أرخبيل جزر فيرجين البريطانية وأرخبيل جزر كايمن.

هذا السلوك الذي تعتمده آبل تجاه الصين، أعتبر لمدة طويلة على كونه تجاهلا مقصوداً، حيث تتجاهل منتجات آبل المستهلك الصيني عند دخولها الأسواق، كما أن جوبس لم يسبق له أن قدم للصين لترويج منتجات شركته، أضف على ذلك أن جل منتجات آبل الموجودة في الصين هي إما منتجات مهربة أو مقلدة.

5- تجديد دماء الاستعباد؟

رغم الأهمية البالغة للعديد من التعريفات التي وردت في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالعبودية والممارسات الحديثة الشبيهة بالعبودية والاتجار بالبشر والعمل القسري، إلا أن معظمها معقد وملتبس، وتسعى حالياً المؤسسات الدولية إلى التوفيق بين هذه التعريفات للحيلولة دون وجود فجوة في مدلول التعريفات والتي قد تُستخدم في كل دولةٍ بشكل مختلف، فتؤدي إلى قصورٍ في تطبيق القوانين التي تجرم صور العبودية الحديثة.

لقد اعتقدنا طويلاً بأن البشرية قد نجحت في القضاء على العبودية، وإنهاء كل تلك الأسباب التي قد تدفع ببعض الأشخاص للوقوع في فخّ الاسترقاق، فأُنفقت ملايين الدولارات على برامج الرعاية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشية للأسر والأفراد الواقعين تحت خط الفقر، وكذلك مواجهة التقاليد التي قد تدفع الأفراد لممارسة الاستغلال أو العمل القسري أو الاتجار بالفتيات القاصرات، لكن وبرغم ذلك تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 298 مليون شخص يقعون تحت وطأة العبودية الحديثة على مستوى العالم، ويوجد منهم 16% في أفريقيا وجنوب الصحراء

الكبرى التي تم تقييمها على مؤشر العبودية العالمي حيث مازالت تشهد هذه القارة تنوّعاً من حيث خطر الاستعباد.

لقد بذلت العديد من دول أفريقيا جهوداً مضنيةً وشاقةً في ترسيخ السياسات المناهضة للعبودية الحديثة، وتبرز جنوب أفريقيا والجابون ضمن أكثر الدول الأفريقية نشاطاً في هذا المضمار، في حين تأتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا ضمن أكثر الدول انتشاراً للعبودية الحديثة مما يدل على أنه مازال هناك أنماط عتيقة من الاستعباد تقوم غالباً على الصراعات الاستعمارية والظلم الذي تفاقم بسبب النزاعات المسلّحة المعاصرة، حيث تؤدي كل من الصراعات الجارية، والفقر المدقع وارتفاع معدلات الفساد وتأثير استغلال الموارد لتغذية الأسواق العالمية إلى زيادة خطر الاستعباد في العديد من البلدان الأفريقية، وهناك بلدان كثيرة مازالت تجيز زواج الأطفال والزواج القسري في سياق النظم القانونية غير الرسمية أو التقليدية[74].

وتحتل موريتانيا وهي دولة تقع في غرب أفريقيا وتتميز بنظام العبودية الموروث والمترسخ المرتبة الأولى في مؤشر العبودية عام 2013، وتشير التقديرات إلى أن هناك ما بين 140 ألف و160 ألف شخص مستعبد في موريتانيا، وهو البلد الذي لا يتجاوز عدد سكانه 38 مليون نسمة، كما يدل هذا التصنيف على ارتفاع عدد حالات زواج الأطفال، وكذلك ارتفاع معدل الاتجار بالبشر لكن بحدٍ أقل، حيث لازالت العبودية متجذّرة في المجتمع الموريتاني، برغم محاولات الحكومات للقضاء على العبودية، و كانت أكبر تلك المحاولات بتحريم

العبوديـة عـام 1981م بعـد صـــــدور فتوى من عـدد كبير من العلماء إثر قيام انتفاضـــــةٍ عارمةٍ من العبيد الســــابقين الذين يخوضون نضالاً طويلاً وشاقاً ضد العبودية في موريتانيا.

وبرغم التقارير الصـادرة عن منظمات دولية في هذا الشـأن، إلا أن الســلطات الموريتانية ظلّت طوال العقود الماضـــية تنفي وجود العبودية، وتتحدث فقط عن " آثار العبودية "، متجاهلةً ما تشــير إليه تقارير المنظمات التي تؤكد على أن العبودية ماتزال تمارس في موريتانيا بنوعٍ من الســرية وبعيداً عن أعين الإعلام في مناطق ريفيةٍ نائية.

وبجانب قمع الحركات المناهضـــــة للعبودية في موريتانيا، فإنها قد واصـــلت تحركاتها بالتضـــامن مع منظمات حقوقية وأحزاب سـياسـية من أجل اسـتصـدار قانون يجرم كافة أشـكال العبودية في موريتانيا، وقد تكلل نضالهم بالنجاح، إذ قد تم تجريم العبودية لأول مرةٍ بشـــكلٍ واضـــحٍ وصـــريح في الدســـتور الموريتاني عام 2011م، وقد صـــادقت الحكومة الموريتانية في مارس 2014 على خارطة طريق لمحاربة الاسترقاق والقضاء على مخلفاته في فترة انتقالية حددتها بعام 2016 وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة، إلا أن حركة "إيرا" الناشطة في مجال مكافحة الاســترقاق قد انتقدت هذه الخارطة واعتبرت أنها "تحتوي على العديد من نقاط الضــعف التي تشــكك في مدى جديّتها وإمكانية قضائها على ظاهرة الاسترقاق ومخلفاتها"[75].

إنّه لأمر خطير أن تظل الســلطات الموريتانية ماضــية في طريقها لإنكار وجود العبودية في موريتانيا حتى بعد إدراج موادٍ في الدســـتور الموريتاني تجرّم تلك الجريمة، ففي الوقت الذي

أعلنت فيه عن اعتزامها القيام بإجراءاتٍ للتصـدي لتلك الجريمة عبر إنشـاء وكالةٍ لمكافحة ما سـمّته" آثار الرق" أي مازالت لا تعترف بوجود الرق بشـكلٍ متجذرٍ في المجتمع الموريتـاني، ومضـت في تنفيذ العديد من المشـاريع التي تهدف إلى تحسـين الظروف المعيشـية لسـكان الريف من أبناء العبيد السـابقين، في إطار سـياسـة تمييز إيجابي، دون أن تتطرق السـلطات لاتخاذ إجراءات لوقف نزيف الاستعباد المستمر في المجتمع.

الأغرب أن القضـاء على العبوديـة في موريتـانيـا يواجـه عراقيل كثيرة في مقدمتها الادعاء بقبول الأشـخاص المسـتعبدين بشـكلٍ طوعي وإرادي للاسـتعباد نتيجة تكريس حالةٍ من الطبقية التي جعلـت من العبوديـة أمراً طبيعياً وليس أمراً شـاذاً على الطبيعـة البشـريـة التي تطلع إلى الحريـة دائمـاً. ورغم النفي الرسمي لوجود العبودية في موريتانيا، وقد صنّفت الإحصـاءات الصـادرة عن منظمة ووك فري موريتانيا في مقدمة البلدان من حيث نسـبة المواطنين الذين يخضـعون للعبودية وقدّرت المنظمة نسبة العبيد في موريتانيا بأنها تتراوح ما بين 10:20%[76].

لقد تصـادف وقت كتابة هذا الجزء عن العبودية في موريتانيا يوم الثـامن والعشـرين من نوفمبر 2015 وهو يوم الـذكرى الخامسـة والخمسـين لاسـتقلال موريتانيا، في احتدام الجدل بين الـذين ينفون وجود العبوديـة ويقرّون فقط بوجود آثـار للظـاهرة، وبين مجموعـة "الحراطين" وهم أحفـاد العبيد السـابقين الـذين يتهمون مجموعـاتٍ أخرى في المجتمع الموريتـاني بممارسـة الرق والتكتم عليه بمسـاندة السـلطات، لقد أشـار محمد فال ولد بلال وزير الخارجية الأسـبق وعضـو منتدى المعارضـة في

تدوينة على موقع تويتر إلى أن الحل في القضـــاء على العبودية في موريتانيا يكمن في الاعتراف بخمســـة أمورٍ؛ يتمثل الأمر الأول في الاعتراف صــراحة بأن الحراطين فئة عربية مســلمة أصـيلة وذات ثقل كبير، عاشـت معظم حياتها مهمشـة ومعزولة عن المجرى الرئيســي للثقافة العامة والتنمية، مما جعلها تشــعر بـالحرمـان وتحس بـالغبن الاجتمـاعي، أمـا الثـاني فيتمثـل في الاعتراف بالمظالم التنموية والخدمية التي تعرّضـــت لها هذه الشـــريحة عبر التاريخ، ومواصـــلة الجهود بحزمٍ وعزمٍ عبر مبادرات مبتكرة وسياسـات تفضـيلية لتوفير الخدمات الأسـاسـية لسكان أحياء الصفيح، وانتشالهم من الفقر والهشاشة والإقصاء، وكـان الثـالـث هو أن وجود اســـتعلال ثقـافي وعرقي لـدى البيظان(عرب موريتانيا) قد شـــكّل عنواناً ســـيئاً في مفردات الخطاب والســـلوك الاجتماعي طيلة قرون"، وكان الاعتراف الأكبر حسب ما دعا إليه محمد فال" هو الاعتراف بأن الحراطين اليوم باتوا قوّة وطنية كبرى وطرفاً حاضـراً في أعلى مسـتويات الدولة، قوّة تحظى برئاسـة مؤسـسـات دسـتورية مهمة، كما أن الظفر بمنصـب رئيس الجمهورية في متناول يدها متى اسـتطاع الشـعب الموريتاني التعبير عن إرادته الحرّة وعلى هذا الأسـاس يجب على قادة الرأي والوجهاء والنشـــطاء من كل الشـــرائح والفئات الارتفاع إلى مستوى المسؤولية عن الوطن ككل والعمل على بناء الثقة والمصـــالحة والوحدة"، أما أخر الاعترافات فقد نصّـــت على ضــــرورة " وجود ميثاق إعلامي يحرّم ويجرّم العبـارات والمفردات والإيمـاءات والايحـاءات العنصــريـة

ومفردات الكراهية وتحقير الآخرين، وتنقية المناهج التعليمية من ذلك كله".

إن ما يدعو للتساؤل والدهشة في الوقت ذاته هو استمرار المجتمع الموريتاني في ممارسة تلك الجريمة التي قد صنعها الاستعمار، فجريمة العبودية قد ظلّت متواصلة في موريتانيا طيلة القرون الماضية عن طريق الأسر الناتج عن الحروب تارة وعن طريق الخطف والبيع الناتج عن الفقر وانتشار أسواق الرقيق تارة أخرى، حتى في الوقت الذي ادعى فيه الاستعمار الفرنسي محاربة العبودية، إلا أنها ظلّت لعقودٍ طويلةٍ محاربة رمزية، الأغرب في حالة موريتانيا أن المادة الأولى من ميثاق الاستقلال عن فرنسا قد تعهدت بالكفاح الجاد من أجل الانعتاق والمساواة والكرامة والسعادة للأرقاء، وبعد عقدين من الاستقلال، أي في مطلع الثمانينات من القرن العشرين أصدر حكام عسكريون القانون المجرم للرق، وساهم ذلك في تحريم الرق، إلا أن غياب الترسانة القانونية اللازمة حال دون معالجة الجريمة بشكلٍ تام، ليأتي أول برلمان تعددي على رأسه أحد العبيد السابقين وهو"مسعود ولد بلخير" ليصدر بالإجماع قانوناً يجرم ممارسة الظاهرة وهو القانون الجاري العمل به الآن.

إنه تاريخ ممتد وطويل من عهود الرق والاستعباد حتى الآن،" فقد ظلّت الأسر الموريتانية من مختلف المناطق الجغرافية تملك" جواري وخدم" يقومون بخدمتها، ويجري توارثهم من طرف أفراد الأسرة مثلما يتم توارث العقارات والمال، كذلك كانت تجارة الرقيق مهنة عادية كبيع الجمال والماشية، ويرجع الباحثون ذلك إلى رفض الموريتانيات دخول

المطبخ وإعداد الوجبات والقيام بالأعمال المنزلية والذي يعد انتقاصاً من مكانتهن وتأثراً بالماضي الذي كان فيه إعداد الأعمال المنزلية من واجبات الإماء.

إن نواكشوط تعاني أشكالاً عديدةً من الرق والعبودية، بالرغم من الجهود التي تقول السلطات الموريتانية أنها تبذلها لاجتثاث تلك الجريمة الضاربة في أواصر المجتمع، والمشحونة بالاغتصاب والضرب وتقييد الحرية وانتشار الأطفال مجهولي النسب، وهي كلها قضايا تنعكس بشكلٍ واضح في المورث الثقافي للمجتمع الموريتاني بأمثاله وشعره الشعبي، حيث مازالت هناك أمثال شعبية رائجة يتضح فيها جذور أيديولوجيا الاستعباد وما يرتبط به من نظرة تراتبية طبقية، وهذه الإيديولوجية هي وليدة مركب مشترك يتزاوج فيه تراث الممارسات الاسترقاقية البربرية والزنجية والعربية وتاريخها.

لكن على جانب آخر يمثّل أحد الدعامات المستمرة المؤيدة لجريمة العبودية هو موقف الدعاة الدينيون الذين يتمسكون بهذه الظاهرة ويشرّعون أحكاماً فقهيةً، منطلقين من فهمٍ خاطئٍ لجوهر النص القرآني وسنة الرسول، اللذين قد أعليا قيمة حرية الإنسان على كل القيم، غير أن العديد من رجال الدين الموريتانيين، مازالوا متشبثين بدعم هذه الظاهرة والتشريع لها، ما حدا بمبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية التي تأسست في أكتوبر 2008 والمعروفة باسم" إيرا" إلى طلب مناظرةٍ دينية حول هذه الجريمة، داعية الفقهاء الدينيين للتناظر أمام الرأي العام، خاصةً في ظل وجود العديد من القوانين التي تجرّم الرق ولكن يقابله في نفس الوقت فتاوى فقهية موريتانية تصرّ على موقفها من

إباحة الاســـترقاق، والاســـتمرار في تدريس المراجع الدينية التراثية وما تتضمنه من تأويلاتٍ مغلوطةٍ عن الرق في المدارس الدينية[77].

6- ازدهار وهمي واستعباد أعمى

مازالت تضــغى على المحافل الدولية وفاعليات الأمم المتحدة حفلات التمجيد بما وصــلت إليه البشــرية من حرية وما اكتســبه الإنســـان من حقوق لها شــرعةً دولية، لكن الواقع له وجهة نظر مغايرة تماماً؛ فالمناجم والمحاجر والمزارع والمصــــانع تفنّد الوقائع التي يتمّ الترويج لها في تلك الأروقة، حيث يوجد ما يقرب من 298 مليون شـــخص تحت وطأة العبودية الحديثة في فى أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، يتم تجنيدهم أو نقلهم أو التنازل عنهم أو إيوائهم أو اســـتلامهم عن طريق التهديد أو اســـتخدام القوة أو غيرها من أشـــكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال موقف ضـــعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شــخص يتمتع بالســيطرة على شــخص أخر وهو ما يتم بغرض اســتغلال هذا الشـــخص من خلال البغاء والاســتغلال الجنســي والعمل القسري والممارسات الشبيهة بالعبودية والاستعباد ونقل الأعضــاء البشــرية[78]، وتتمثل الأعمال الشــبيهة بالعبودية في؛ عبودية الدين والزواج القســـري أو الزواج الاســـتعبادي وبيع الأطفال أو استغلالهم في الأعمال الشاقة أو النزاعات المسلحة والعبودية على أساس النسب[79].

لقد جاهدت الرأسمالية عبر سيطرتها على وسائل الإعلام في تحسين هذا التاريخ الأسود منذ أن وطأت شركة الهند الشرقية البرتغالية أرض القارة السمراء لتعمل في جلب العبيد كنشاط تجاري مقنن، نعم وقد انتهى مسمى تجارة الرقيق أو العبيد من عناوين الصحف، لكنّها مازالت مستمرة في تلك الشاحنات المغلقة التي يتم دسّها في الشحنات التجارية الدولية وإلقائها في مرافئ أوروبا وأفريقيا، لقد تغيرت المسميات كثيراً، لكنّ الوضع ربما يمثل أسوأ مما كان يحدث في تاريخ تجارة العبيد، نظراً للتطور العلمي المذهل والتقدم الحضاري والصناعات التقنية المحدّثة والتي تزعم سيرها باتجاه تحرر الإنسان من سلطة الخرافة والأساطير، لكنّ المفارقة تكمن في أن أكثر أولئك المستعبدين يعملون في أكثر صناعات العالم تقدّماً ورفاهيةً ودرّاً للأرباح الباهظة، وتعمل النسبة الأخرى في أكثر الأماكن سوءاً على وجه الأرض لتوفير المواد التي تستخدم في تلك الصناعات، ووفقاً لقاموس أكسفورد فإن جانب من جوانب تعريف الرق وهو" الشخص الذي يعمل بجدّ للغاية دون أجرٍ مناسب أو تقدير"، وهو ما ينعكس اليوم في تلك الملايين التي تعمل لحساب كبرى الشركات العالمية.

يكشف تاريخ العبودية ارتباط تلك التجارة بالنشاط الاقتصادي ارتباطاً مباشراً ووثيقاً، وأن كلاهما تدعم الأخرى بشكلٍ مهم للغاية، وفي تلك الحقبة التي ضعفت تماماً بل ربما تلاشت قبضة السلطة السياسية أو قوّة الدولة على الشركات نجد ثمّة ازدهاراً ورواجاً لتجارة الرقيق في الأنفاق الخفية للتجارة المشبوهة

للاقتصـــاد العالمي الذي تديرها تلك الشـــركات، وهي أنشـــطة اقتصادية تمثل جانباً من التاريخ الاقتصادي في العالم.

تحفل أكبر بنوك العالم بخزائن مكدّســـة بالذهب الذي يأتي أغلبـه من منـاجم أفريقيـة أو من الأمـازون، فعلى طول نهر الأمـازون في البرازيـل، ينتج العمّـال فحمـاً من حرق مئـات الأشـــجار، ويســـتهدف المكلفون بجلب العمالة الذين يبدو عليهم ملامح اليأس في المدن الفقيرة، ويغرونهم بـإلحاقهم بعملٍ جيدٍ مقابل أجر، فيجد هؤلاء النـاس أنفســـهم على بعد آلاف الكيلو مترات داخل الغابات يعملون ســاعاتٍ بل وربما أيامٍ طويلةٍ دون الحصول على كامل أجورهم، ليجدون أنفسهم في النهاية بلا أي شـــيء على الإطلاق، فكل ما قد يتحصـــلون عليه يذهبون به للشـراء من متجر الشـركة التي يعملون لديها؛ الغذاء والثياب بل حتى تلك الأدوات التي يســـتخدمونها في العمل يُجبرون على اقتنائها من ذلك المتجر.

وفي ظروفٍ قاسيةٍ يعمل مئات العمّال(العبيد) حيث قد تصل درجـة الحرارة إلى 95 درجـة مئويـة نتيجـة أعمـال حرق الأشجار، وهو ما يجعلهم عرضةً للإصابة بالملاريا والأمراض النـاجمة عن النزلـة المزمنـة، وفي أخر اليوم ينـامون في أكواخٍ مصـــنوعةٍ من البلاســـتيك، ويســـتخدمون المراحيض المحفورة تحت الأرض، ويشـرون مياه غير نقية، ولا يستطيعون الخروج بســـهولةٍ من هذه المأســـاة والعودة إلى مدنهم، فهم يعملون على مســـافةٍ بعيدةٍ للغاية داخل الغابات لا يمكن بالتالي مغادرتها بســـهولة، وحتى وإن قرروا ذلك فإنهم لا يمتلكون المال للســـفر

والعودة لمنازلهم فمعظمهم يقع تحت تهديد الحرّاس المدججون بالسلاح في حال إذا ما فكروا في الهرب.

إننا نتباهى بشــراننا لســيارة فارهةٍ وأنيقةٍ، غير أننا لا نهتم بالسـؤال عن مصـادر المواد الخام المسـتخدمة في صـناعة تلك المنتجات الباهظة الثمن، ولا نفكّر إن تلك السيارة الفارهة، التي تشــعرنا بالمتعة قد أنتجت من ســلســلةٍ معقّدةٍ من التوريدات والإنتاج، بدءاً من الحصول على المواد الخام التي تنتج بواسطة أكثر أشــكال العمل عبوديةٍ، ويتم شــحنها عبر مســافاتٍ بعيدةٍ يتكلّف بها أشخاص يغيبون عن أسرهم لأسابيعٍ وربما لأشـهرٍ، ثم يتم تصــنيعها بواســطة تلك العمالة التي لا يمكنها بأية حالٍ اقتســام أرباح ما صــنعوه بأيديهم وتم حصــولك أنت عليه، فكل الأرباح تذهب في النهاية في حسابات الشركات الرأسمالية، التي لا تهتم مطلقاً سوى بتحقيق أرباحٍ مضاعفةٍ كل عام.

لقد تعرّضــت العديد من الشــركات لفضــائحٍ أدت إلى تكبدها خسائر بملايين الدولارات نتيجة انخفاض الطلب على منتجاتها، بعدما تم الكشــف عن تورطها في الحصــول على المواد الخام التي تســتخدمها في منتجاتها من مورّدين متورطين في الاتجار بالبشــر وممارســة العبودية في المزارع أو المناجم أو المصــانع التي تنتج بعض المنتجات الوسيطة، غير أن بعض الشركات قد اســتطاعت الخروج من هذا المأزق عبر التعاقد مع موردين من الباطن ووكلاء محليين، وهي بهذا قد حققت نتيجتان؛ الأولى هو خفض تكاليف الإنتاج إلى أدنى المســتويات الممكنة، أما النتيجة الثانية في عدم تعاملهم بشكلٍ مباشرٍ مع مصادر المواد الخام مما

يســـهل عليهم إنكار تورّطهم في ســـيرورة الإنتاج القســـرية واللاإنسانية التي تسحق ملايين البشر كل يوم.

7- تسليع البشر

في مدينة " فاس" في وســط المغرب، عائلات فقيرة تقع ضحية سماسرة البشر، إذا تشير العدبد من المعطيات أن ثمّة مجموعة من السماسرة يقومون بتوفير فرص العمالة في البيوت للفتيات، في مقابل عمولةٍ تصــل إلى شــهرٍ عامل من أجر الفتاة التي يصل إلى حوالي 60 دولاراً، إلا أن السمسار يحصل هذا المبلغ من عائلة الفتيات، ومن العائلة التي تستقبلها، ليصل ربحه على كل فتاة يؤمن لها عمل إلى حوالي 120 دولاراً.

كما يفرض الســماســرة إتاواتٍ على عملية نقل الفتيات من مكان عملهن إلى بيت عائلاتهن تقدر بحوالي 100 درهم (أي 11 دولاراً تقريبا) شـــهرياً، ولكي يرفعوا من أرباحهم، يعمد هؤلاء السـماسـرة على إغراء أسـر الفتيات بزيادة عدد الفتيات للاشـــتغال في البيوت لتخفيف كلفة نقلهن، وغالباً ما ينجح الســماســرة في محاولاتهن، فترتفع أرباحهم تلقائياً، وبحســب معطيات أشار إليها " الائتلاف الجمعوي للقضــائ على تشـغيل القاصرات في العمل المنزلي، فإن مدينة"فاس" وكذلك"مراكش" تســتحوذان على 45% من أعمال هؤلاء الســماســرة من بين المناطق المغربية الأخرى كافة التي تنتشـــر فيها هذه الظاهرة، ولكن بنسبٍ أقل.

وبرغم صـــدور مدوّنة الأســرة المغربية (قانون ينظم الأوضاع الأسرية من زواج وطلاق وغيره) فقد ظهرت قضية

أخرى تتعلق بالفساد الإداري وتوسع عمل السماسرة، حيث يقوم السماسرة بتوفير رخص زواج لفتيات عمرهن أقل من سن الزواج القانوني (15 عاماً)، وقد أنتجت هذه الظاهرة مآسي اجتماعية واقتصادية خطيرة، تمثلت في ارتفاع نسبة التسرب من التعليم، وانتشار الأمية، والبطالة في صفوف شريحة واسعةٍ من الفتيات، وتراجع انخراط المرأة في الدورة الإنتاجية للاقتصاد المغربي.

لقد أدت الظروف المادية القاسية لأن تقوم الأسر بالاقتراض من أسرةٍ أخرى مبالغ مالية مقابل تزويج فتياتها اللواتي لم يصلن إلى سن الزواج القانوني، فأكثر من أسرة في إقليم (قلعة السراغنة) قامت بتزويج فتيات لا تتجاوز أعمارهن 15عن عاماً وذلك بمقابل مادي يفوق 30 ألف دينار (أي 3400 دولار) وهو الأمر الذي أنعش سوق سماسرة الفتيات.

وتسمى عملية الاقتراض هذه "وثيقة السلف المفتوح" وهي عبارة عن صكّ يضمن فيه كاتبه عدم التبليغ عنه من قبل العائلة، وعدم استرداد الفتاة القاصرة التي لم تبلغ السن القانونية للزواج، أما الضمانة هنا فهي أن هذا الصك هو عبارة عن وثيقة تثبت أن الأب مدين للشخص الذي يحرر المبلغ ويمكن ملاحقته قضائياً وسجنه بتهمة عدم سداد الدين في حال قرر استعادة ابنته، إلا أنه يمكن أن يستعيدها في حال سدد المبلغ المستدان كاملاً.

إنّ العبودية في بعض البلدان تجد بيئةً ومناخاً حاضناً سواء بسبب الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو التشريعية، لتسير دول بأكملها على طريقٍ مأزومٍ، وينشأ فيها أجيال مطرودة من كافة حسابات المشاركة في عمليات الإنتاج والتنمية، بل تتفجر

أزمة مجتمعٍ يختنق بالمعاناة التي تخلفها عمليات الاتجار بالبشر سواء في الزواج القسري، أو العمل القسري، أو الخطف ونزع الأعضاء أو البغاء القسري.. إلخ.

في عام 2013 كان هناك 36730 سيدة من الجنسية البنغلاديشية، و6020 سيدة من الجنسية النيبالية يعملن في لبنان وفق نظام إقامة عاملات المنازل المهاجرات، وقد أتت دولة بنغلاديش في المرتبة الثانية للدول التي تُستقدم منها أكبر عدد من عاملات المنازل إلى لبنان بعد أثيوبيا، كما أتت دولة نيبال في المرتبة الخامسة بعد الفيلبيين وسيرلانكا[80].

ويرصد تقرير أحلام للبيع أساليب الخداع لاستقاطب العاملة حيث يعمد معظم الوسطاء إلى استخدام أساليب لإقناع النساء على إغداق الوعود الكاذبة على المهاجرة المحتملة وعائلتها. وقد تم بشكل خاص توثيق الغشّ المتعلق بالعقود والتفاوت بين الأجور الموعودة وتلك الفعلية وظروف العمل بشكلٍ عام كسبلٍ رئيسية للخداع، وتتم عملية الاستخدام في معظم الاحيان دون توفير مستنداتٍ توثّق شروط العملية والتي تفسح المجال للاحتيال والتهرّب من المسؤولية من قبل الوسطاء غير المسجلين والذين يشترطون على الفتاة المهاجرة الحفاظ على السرية بهدف التهرب من توثيق العملية وحصول المهاجرة على مستندات يمكن أن تفضح المسؤولية القانونية، كما أنّ بعضهم قد يتعامل مع الوكالات المرخص لها في العاصمة لإتمام المعاملات والتي قد تمنحهم حوافز لجلب كمية أكبر من جوازات السفر.

ونظراً لارتفاع كلفة المبالغ التي يحصل عليها الوسطاء فقد تتعرض العاملات لأزمة تراكم الديون التي تفاقم من هشاشة

وضــع المهاجرات، ولكي تتمكن المهاجرة من تســديد التكاليف، تضـطّر إلى الاسـتدانة لتأمين المال اللازم، وبما أنه قد يصــعب عليهنّ الحصول على قروض من مصارف رسمية أو متخصصة وبفوائد متهاودة كونهنّ لا تملكن الضـــمانات الكافية والأوراق الثبوتية اللازمة، فغالباً ما يقمن بتمويل هجرتهن بالاقتراض من مرابين وبتيسير من الوسطاء أحياناً، وهو ما يدفعها لقضاء فترة طويلـة من عملهـا في ســـداد هذه الديون، أي أنهـا تتعرض للاستغلال والعمالة القسرية ولعبودية الدين، حيث يقوم صـاحب العمل باقتطاع جزء من رواتب العاملة دون أن يعرفن مصـــير هذا المال المسقتطع.

وعلى الرغم من وجود قوانين منظّمـة لاســتقدام العـاملـة الأجنبية في لبنان لكن الواقع يكشـــف أن العلاقة بين العاملات وصـــاحب العمل يخضـــع إلى "عقد عملٍ موحد" يتم توقيعه من كلا الطرفين، وينظّم هذا العقد باللغة العربية فقط، وهو ما يحول دون إمكانية العاملة المهاجرة لفهم بنوده، وبالتالي معرفة حقوقها طالما أنها لا تعرف اللغة العربية من الأســاس، وتحدد بنود هذا العقد مدّته بسنةٍ قابلة للتجديد والأجر الشـهري للعاملة وسـاعات عملها بمعدل 12 ســاعة متهاودة في اليوم مع فترة راحة لا تقل عن ثماني ســاعات متواصــلة ليلاً وفترة راحة إسـبوعية لا تقلّ عن أربع وعشرين ساعة متواصلة لم يحدد العقد كيفية الاستفادة منها.

وعلى الرغم من أهمية بنود العقد الموحد قيودٌ عديدة؛ فعندما يحدد فترات الراحة اليومية والإســبوعية والإجازة الســنوية بالتوافق بين الفريقين يســمح عملياً لصــاحب العمل برفض منح

العاملة أية فترة راحة أو بمنعها من مغادرة المنزل خلال فترات الراحة، وبما أنّ العقد سمح بدفع الراتب نقدياً مقابل إيصال خطي موقع من قبل الطرفين، فمن الممكن أن تجبر العاملة على توقيع الإيصال من دون استلامها أي أجر مما يعقد كثيراً إثبات عدم تسديده، كما يحقّ للعاملة الحصول على إجازة مرضية بناءاً على تقرير طبي فإذا لم يصطحبها صاحب العمل إلى الطبيب فلن يحقّ لها أية إجازة مرضية.

ولذا تبقى العلاقة بين عاملة المنزل المهاجرة وصاحب عملها غير متوازنة؛ إذ يتمتع هذا الأخير بسلطة كبيرة عليها وهو الذي يقرر في معظم الحالات مضمون علاقة العمل، وقد اشتملت سلطة أصحاب العمل على تقرير شروط العمل والظروف المعيشية العامة، ووصولاً إلى اختلال السلطة إلى حدّ ممارسة أصحاب العمل أنواعاً عديدة من العنف ضد العاملات والانتهاكات الجسدية.

إنّ عقود العمل والآليات التي تتم بها عمليات التوظيف خارج الموطن قد تبدو ممارسةٍ مشروعة ومقننة، لكن في ظلّ غياب الضوابط القانونية والإدارية، فإنها تتحول إلى مجرد غطاءٍ لأنشطة الاتجار بالبشر، فقد تُمارس منظّمات الأعمال جباية رسوم وضرائب باهضة على العمّال المهاجرين في الوقت الذي قد لا تقوم بإعلامهم بحقوقهم في صورة بنود موثّقة.

فرئيس العمل في المملكة المتحدة مثلاً يعلب دوراً مهمّاً في توفير اليد العاملة في زراعة المحاصيل والبساتين البريطانية، ويقدّر بأن هناك نحو 600 من رؤساء العمل في بريطانيا، وقد اخذت لجنة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في مجلس العموم

علماً بعدة وقائع ارتكب فيها رؤساء العمل تجاوزاتٍ خطيرة بالنسبة لحقوق عمالهم المتعاقدين(81)، فقد استورد أحد رؤساء العمل عمّالاً من أوروبا الشرقية للعمل بصورةٍ غير مشروعةٍ في معمل بين عامي 2002 و 2003 وكان هؤلاء العمّال قد وعدوا أصلاً بتراخيص عمل ولكنّهم زودوا بجوازات سفر مزوّرة أثناء الطريق، فحاولوا الفرار من قبضة رئيس العمل ولكنّهم تعرضوا لتهديدات خطيرة بحيث اضطروا إلى الاستمرار، وعند الوصول أُبلِغوا بشروط عملهم، وكان عليهم العمل طوال الأسبوع لسداد تكاليف سفرهم والمأكل والمسكن، وبعد سداد هذه الديون يتعين عليهم العمل لمدة سنة واحدة على الأقل إمّا دون أجر أو في أحسن الأ؛وال مقابل بضعة جنيهات بمثابة " مصروف الجيب" في كل إسبوع، وكانت المرتبات تدفع إلى حساب مصرف رئيس العمل، وكان العمّال يُراقبون عن كثْبٍ وينقلو من من منزلٍ إلى آخر ويبْقون منعزلين، فإذا أخلَّ أحدهم بالشروط، بما في ذلك التغيب عن العمل بسبب المرض، كان يُضاف إلى ديْنه أو يُخصمَ من مصروف الجيب، وكانت السيطرة عليهم تمارس من خلال الضرب والتهديد والتهجم على العمّأل وعلى أسرهم في الوطن.

وفي أثيوبيا يعتمد الوكلاء غير القانونيين على الخداع عند تعبئة العاملات المهاجرات إلى بلدان الشرق الأوسط مقدّمين وعوداً زائفةً عمّا ينتظرهنّ في بلدان المقصد من حياة كريمة وإنسانية، إلا أن معظم المهاجرات كنّ يتعرضن للاحتيال والوقوع فريسةً لاستغلال الوكلاء، وعلى الرغم من أن السلطات الإثيوبية قد حاولت تضييق الخناق على الوكلاء مازال

المهاجرون ومعظمهم من النســاء يلجأون إلى هذه الخدمات غير القانونية، ومازالت هذه الممارســـات مســـتمرة على الرغم من الإعلان بشـــأن وكالات التوظيف الخاصـــة رقم 1998/104، الذي يجعل لزاماً على وكالات التوظيف الحصـول على رخصـة وتوفير الحماية للعمال المهاجرين بتسجيل جميع عقود الاستخدام وتوفير التوجيهات قبيل المغادرة ورصـــد وضـــع العامل في بلد الاستخدام[82].

وفي إندونيســـيا يتعين على من يرغب في الهجرة أن يتقدم إلى واحـدة من 400 وكـالـة تنظّمهـا الحكومـة وتتطلـب هـذه الوكالات من الراغبين في الهجرة العيش في معسكرات للتدريب لفترةٍ تتراوح بين شهر و14 شهراً حيث يضطر المهاجرون إلى أداء أعمالٍ أو خدمات لا يختارونها وذلك في ظلّ ظروفٍ قاسيةٍ للغاية[83]، فقد اضطرت أكثر من 1000 سيدة للعمل في الخدمة المنزلية لمدة أربعة أشهرٍ في ظل تواجدهنّ في معسكر التدريب، وحتى إذا ما أرادت واحدة منهنّ العودة إلى دارها كان عليها أن تُوْدع مبلغ 2 مليون روبية ضـــماناً لعودتها، ومن أرادت إلغاء عمليـة التوظيف عليهـا أن تدفع غرامـة بمبلغ 35 مليون روبيـة أي حوالي 400 دولار أمريكي، وبـازديـاد فترة الإقـامـة في المعسكر يزداد الدين لصـالح الوكلاء، الذين كثيراً ما يمارسـون عملية احتيال على تلك الأجور التي تدفع للنســـاء من أصـــحاب عملهن[84].

8- النساء السلعة الأكثر رواجاً

تتأثر سلطة التقاليد والعادات بالأنماط الاجتماعية التاريخية في علاقتها بالتطور والنمو الحضري، خاصة في ظل اعتبار النظام الديني والتقاليد إحدى أنساق الوعي البشري، وكلاهما يرتبطان بشكلٍ ما بالهيكل الاجتماعي والتنظيم السياسي في أي مجتمع، وهي أنظمة لها القدرة على إيجاد التزمات من قبل أفراد المجتمع تعكس صورة العلاقات التي تنتجها بينهم، فنجد التقاليد تستمد مصدرها السلطوي من القواعد الضابطة للدين فتلزم أصحابها بقداستها خاصة في تلك المجتمعات التي لاتزال بدائيةً حتى الآن، أو تجد مصدرها من أنماط العلاقات الإنتاجية في المجتمع والمساواة في الأجور بين الرجال والنساء.

ويمثل عدم المساواة بين الجنسين إحدى صور سلطة التقاليد والاعتبارات الدينية، ويُعدّ في سياقنا هذا السبب الرئيس للزواج الاستعبادي في الكثير من المجتمعات؛ ففي بعض تجليات تلك السلطة تتحول النساء والقاصرات إلى سلعةٍ تبادلية، بسبب المعتقدات الثقافية والدينية، وهي في هذه الحالة – أي المرأة والفتاة القاصر- تصبح عاجزةً عن اتخاذ قرارات سليمةٍ بشأن اختيار الزوج، إذ تُرغم النساء والفتيات القاصرات على الزواج وفقما يُخطط لهنّ، وهو ما يجعلهن غير قادرات على إبداء رأيهن في اختيار الزوج وفي المناقشة بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وفي بعض المجتمعات يكون للشرف صلةً بالفضيلة والأعمال الصالحة والسلوك المستقيم والالتزامات إزاء الوالدين والمسنين والمجتمع، وكثيراً ما ترتبط جرائم القتل حفاظاً على

الشـــرف بالمعتقدات الدينية، وغالباً ما يتوقف مركز الأســـرة الاجتماعي على شرف الفتيات ومن ثمّ تقع مسؤولية الحفاظ على شـرف الأسـرة على عاتق المرأة في المجتمعات أبوية السـلطة والنسب، وهو يؤدي استحكام النظرة إلى المرأة على أنها مجرد سلعةً وليست إنسانة تتمع بالكرامة والحقوق المتساوية مع الرجل في تلك المجتمعات، ومن ثمّ تعدّ المرأة ملكاً للرجل ويجب عليها إطاعته والإذعان له لإثبات وجودها وفاعليتها، ويعتبر أي سلوكٍ لإثبـات الوجود عنصـــراً يمكن أن يؤدي إلى اختلال توازن علاقات السلطة ضمن مقاييس وحدة الأسرة[85]، وهو ما يجعل الأســـرة تعتبر الزواج المبكر في بعض البلدان وســـيلة لوقاية الفتيات من ممارســـة الجنس قبل الزواج مما يمكن أن ينال من شـرفهن وشـرف أسـرهن[86]، وغالباً ما تقوم أفقر الأسـر بتلك الممارسة، فقد بيّنت دراسة أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 80% من أفقر الفتيات يتزوجن قبل بلوغ الثامنة عشـرة من العمر مقارنة بنســـبة 22% من أغنى الفتيات في نيجيريا[87]، وتدفع الأوضـــاع المادية المتدنية للأســـرة لتزويج الفتيات القاصرات بغيّة تحسين وضعها المادي أو لسداد ديون الأسرة، وفي هذه الحالة يستحيل على الأسرة إمكانية استرجاع الفتاة إذا ما تعرّضـت للعنف البدني أو النفســي أو الجنســي مثلاً، حيث ستضطر حينها إلى دفع الدين أو ردّ مهر الزوجة.

وفي بعض البلدان تؤدي النزاعات المســلّحة إلى زيادة عدد حالات الزاج الاستعبادي نظراً إلى إكراه النساء والفتيات اللاتي تم تجنيدهن أو اختطافهنّ للزواج من قبل بعض المقاتلين، وقد كشـــفت بعض الوثائق أن جيش الرب للمقاومة قد أرغم الفتيات

على الخضوع للزواج الاستعبادي في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان(88).

وتلعب المعتقدات الثقافية والشعائرية البدائية دوراً في صناعة العبودية وإحكام ممارساتها، ففي مقاطعة السند الباكستانية يمارس ما يُعرف باسم " سوارى Swara" الذي تستخدم النساء فيه كسلعةٍ لتسوية النزاعات بين العشائر والقبائل، حيث تكره النساء على الزواج برجال القبيلة التي تحصل عليهن أو يخضعن للاسترقاق الجنسي من جانب أولئك الرجال، وهي شعائر مازالت تمارس برغم حظر المحكمة العليا بباكستان لتلك الممارسات.

وهناك ممارسة ديفاداسي Devadasi في الهند التي تكره من خلالها فتاة تنتمي عادة إلى مجتمع داليت Dalit على الزواج بإله وممارسة الجنس مع أعضاء المعبد، وقد تصدّت لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري لنظام دوكي Deuki في نيبال الذي يمكن بموجبه وهب الفتيات للآلهة من قبل أسرهن أو أفراد موسري الحال يشترون الفتيات من آبائهن بغية تحقيق رغبات معينة أو الحصول على نعم الآلهة، وتدعى الفتاة بعد ذلك "دوكي" وتنخرط في سلك البغاء (89).

إنّ استعباد النساء لا ينفصل عن تلك الأوضاع الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية التي تحظى بها في المجتمعات، وفي أغلب الحالات التي لا تساهم المرأة فيها بزيادة الموارد المادية للأسرة، تبقى في وضعية هامشية ومتدنية للغاية، أو حتى في تلك المجتمعات التي تتفشى فيها البطالة والمهن الذكورية وحيث لا توجد قدرة لدى النساء للمشاركة في مضاعفة الموارد

الاقتصـــــادية يظلّ اعتمادهنّ على الرجال أمراً لا مفرّ منه، أو حتى الحصـول على حرية اختيار الزوج أو إبداء الرأي بالنسـبة للقاصرات.

يُضاف إلى ذلك أن حرمان النساء من التعليم يزيد من فرص تعرّضـهن للاتجار، سواء في البغاء أو في أية أشكالٍ أخرى من الاســـتغلال الجنســـي، أو الإكراه على العمل، أو العمل في المنازل، أو إجبارهن على ممارســـاتٍ مشـــابهةٍ للعبودية؛ مثل الأشكال الشاقة الإجبارية، أو إزالة الأعضاء، وفي حال عودتهن إلى مجتمعاتهم يجدن أنفسهن موصومات بالعار ومنبوذاتٍ، دون توافر برامج إعادة التأهيل، والحماية الاجتماعية.

المراجع

[1]) **مؤشـــــر العبوديـة العـالمي2013**، منظمـة Walk Free، ص 10، www.walkfreefoundation.org

[2]) جوزيف فوجت، **نظام العبودية القديم والنموذج المثابي للإنسان**، ترجمة د/ منيرة كروان، المجلس الأعلى للثقـافـة، القـاهرة، المشـــــروع القومي للترجمة، 1999، ط1، ص 8

[3]) عبد السلام الترمانيني، **الرق؛ ماضيه وحاضره**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ط1، ص 19

[4]) أرسـطو: **كتاب السـياسـة**، ترجمة/ أحمد لطفي السـيد، القاهرة، 1947، ط1، ص 106

[5]) د/ حسن إبراهيم حسن، ود/ علي إبراهيم حسن، **النظم الإسلامية؛ مقارنة الأديان**، النهضة المصرية، 1979،ط1، ص 359

[6]) نزار العنبكي، **القانون الدولي الإنســاني**،عمان، دار وائل،2010، ط1، ص 19

[7]) د/ حسن إبراهيم حسن، ود/ علي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية؛ مقارنة الأديان، مرجع سابق، ص 235

[8]) Encyclopedia Britannica op

[9] باتريســـيا ديليبانو،**العبودية في العصـــر الحديث**، ترجمة / أماني فوزي حبشي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2012،ط1، ص 22

[10]) هناك الكثير من المصادر أفردت مساحةٍ كبيرة لسرد موقف الأديان من العبودية، حيث لن نستطرد هنا كثيراً في هذا الموضوع الشائك.

[11]) د/ عاصم الدسوقي؛ **دراسات في التاريخ الاقتصادي**، القاهرة، مطبعة الجبلاوي، 1976، ط1، ص 9

[12]) د/ عاصم الدسوقي، مرجع سابق، ص 38

[13]) جون لوك، **مقالتان في الحكم المدني**، ترجمة/ ماجد فخري، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959، ط1، ص5

[14])جيمس دفي،**البرتغال في أفريقيا**، ترجمة د/جاد طه، القاهرة، الدار القومية، 1963، ط 1، ص 26

[15]) جيمس دفي، مرجع سابق، ص 32

[16])الدكتور زاهر رياض،**اســـتعمار افريقية**،القاهرة، الدار القومية للطباعة، 1965، ط1، ص 32

[17]) استعمار إفريقية، مرجع سابق، ص 32

[18]) استعمار إفريقية، مرجع سابق، ص 33

[19]) استعمار إفريقية، مرجع سابق، ص 41

[20]) مرجع سابق، ص 60

[21]) مرجع سابق، 62

[22]) جيمس دفي، مرجع سابق، ص 535

[23]) محمد فريد وجدي، **دائرة معارف القرن العشرين**، بيروت، دار المعرفة، م 4 حرف " الرق"، ص 277-278.

[24]) د.زاهر رياض، استعمار إفريقية، مرجع سابق، ص 40

[25]) د. زاهر رياض، إستعمار إفريقية، مرجع سابق، ص 64-67

[26]) د. زاهر رياض، إستعمار إفريقية، مرجع سابق، ص 65

[27]) العبودية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 37

[28]) http://africansmajma.com/2014/08/27/

[29]) العبودية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 81

[30]) لندن، المكتبة البريطانية، "ملف 5/ 6 **مؤتمر بروكسيل وقواعد وإجراءات عامة بخصوص " تجارة الرقيق**"IOR/R/15/1/199

[31])إبراهيم خليل أحمد، **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516م-1916م**، العراق، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2005، ط1، ص 307

[32])عبد الأمير محمد أمين، **الشركات التجارية الاحتكارية الإنكليزية في منطقة الخليج العربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر**، بغداد، مجلة المؤرخ، ع 12، 1980، ص 186

[33])هنري فوستر، **نشأة العراق الحديث**، ترجمة عبد المسيح جويدة، بغداد، مطبعة الأهالي، ط1، 1934، ص58

[34]) والتر رودني، **أوروبا والتخلف في أفريقيا**، ترجمة د: أحمد القصير، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، رقم 132، 1988، ط 1، ص 95

[35]) العبودية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 172

[36]) Encyclopedia Britannica op. cit p, 640-642

[37]) العبودية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص 55

[38]) والتر رودني أوروبا والتخلف في أفريقيا، مصدر سابق، ص 103

[39]) العبودية في العصر الحديث،مرجع سابق، ص 191

[40]) والتر رودني أوروبا والتخلف في أفريقيا، مصدر سابق، ص 106

[41]) لوريتا نابوليوني، **الاقتصـــاد العالمي الخفي**، ترجمة/ لبني حامد عامر، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ط1، ص 169

[42]) سـيتم مناقشـة وضـعية الشـركات العالمية في إدارة الاقتصـاد والموارد الاقتصادية في كتاب عن " ثقافة الاستهلاك"، في طور التأليف.

[43]) والتر رودني أوروبا والتخلف في أفريقيا، مصدر سابق ص 107

[44]) والتر رودني أوروبا والتخلف في أفريقيا، مصدر سابق، نفس الصفحة.

[45]) والتر رودني أوروبا والتخلف في أفريقيا، مصدر سابق ص 121

[46]) فرانسـيس مور لابيه، جوزيف كولينز؛ **صـناعة الجوع (خرافة الندرة)**، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 1983، ص 81

[47]) صناعة الجوع، مصدر سابق، ص 97

[48]) المصدر السابق ص 97

[49]) **حالة الموارد من الأراضـــي والمياه في العالم للأغذية والزراعة**؛ إدارة النظم المعرضة للمخاطر، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، روما، 2011، ص 4 : 9

[50]) والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، يتحدث الفصـــل الســـادس باســـتفاضـــة عن الاســـتعمار كنظامٍ لتخلف أفريقيا، وهو فصـــلٌ مهم لما يطرحــه عن تلـك المنـافع المزعومـة التي حصـــلـت على أفريقيـا من

الاســـتعمار، من ص 267 : 370، يمكن كذلك الاطلاع على غذاء الفكر الأفريقي، في كتاب الاقتصاد العالمي الخفي، ص 239

[51] والتر رودني أوروبا والتخلف في أفريقيا، مصدر سابق ص201

[52] Fair Food International, “Caught in a Trap – the story of poverty behind Asian shrimp sold in European supermarket/ www.fairfood.org/wp-content/uploads/2015/04/Caught-in-a-trap.pdf.

[53] على سبيل المثال، فيما يتعلق بتوريد بالمعادن المؤججة للنزاعات حيث أدت الغضـبة العامة إلى صـدور توجيهاتِ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بحس المســؤولية في ســلاســل توريد المعادن من المناطق المتضــررة من النزاعات والمناطق الشـــديدة الخطورة (اعتُمدت في أيار/ مايو 2011 وعُدلت في تموز/يوليه 2012).

[54] يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات شـاملة عن الحالات المبلغ عنها، بما في ذلك ردود الشــركات، على الموقع الشــبكي لمركز الأعمال التجارية وموارد حقوق الإنسان (www.business-humanrights.org).

[55] Global Estimate of Forced Labor: Results and methodology” (2012).

[56] Marking Progress against Child Labor: Global Estimates and Trends 2000–2012” (2013), pp. 3 and 32 .

[57] Implementing the Roadmap for Achieving the Elimination of the Worst Forms of Child Labor by 2016: A training guide for policymakers" (2013), p. 9.

[58] رتيشـارد اتش. روبنز، **المشـاكل العالمية وثقافة الرأسـمالية**، ترجمة/ فؤاد سـروجي، مراجعة، عماد عمر، الأردن، الأهلية للنشـر والتوزيع، 2008، ط1، ص 170

[59] ميشـيل تشـوسـودوفيسـكي، **عولمة الفقر**، ترجمة/ محمد مسـتجير مصطفى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، الفصل الثالث: اقتصاد العمل الرخيص، ص 72

[60] يعرّف الرصـيد الاجتماعي على أنّه إمكانية الوصـول إلى المعلومات المتصـلة بالهجرة وسـوق العمل والشـبكات الاجتماعية في الخارج (الأسـرة والأصـدقاء) وغير ذلك من هياكل الدعم، **التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 93، 2005، ص 55

[61] الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشـخاص والمسـائل الأخرى ذات الصلة.

[62] التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشـأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مصدر سابق، ص 54- 63

[63] وقوع هذه الحوادث مستمر. وقد دعا محفل آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية إلى تشديد مساءلة الشركات بعد أن توفيت حرقاً 72 عاملة في حريق شـبّ في مصـنع في الفلبين في أيار/مايو 2015 www.apwld.org

[64] انظر *OSCE occasional paper series No. 7, P. 7*، *Ending Exploitation*، وهو تقرير صــــادر عن صــــندوق الأمم المتحدة للطفولة (المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجاريـة، الصفحة 9) يوضح أن سلسلة القيمة للشركات "تشمل الأنشطة التي تحول المدخلات إلى منتجات من خلال القيمة المضـــافة وتشـــمل كيانات للشركة معها علاقة عمل مباشرة أو غير مباشرة، إما (أ) تورد منتجات أو خدمات [أي "ســـلســـلة توريد"]، أو (ب) تتلقى منتجات أو خدمات من الشركة (المعروفة تقليدياً باسم "سلسلة إنتاج").

[65] وزارة الخارجية الأمريكية، التقرير السنوي المعني بالاتجار بالبشـر، عام 2008

[66] ســارة موس وأليكســاندر بادنوتش، ترجمة/ معن أبو الحُســن، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث" كلمة، 2010، ص 7

[67]) http://www.sasapost.com/labor-exploitation-industry/

[68] لوريتا نابوليوني، الاقتصاد الخفي، مصدر سابق، ص 107

[69]) http://www.swissinfo.ch/ara/

[70] صــحيفة الإمارات اليوم، **علامتها التجارية اتســمت بــــــ " التســوّق الأخلاقي" تشــغيل الأطفال يحرج شــركة «مانســون» للملابس**، نقلاً عن " الأوبزيرفر" البريطانية، ترجمة حسن عبده حسن

[71] عـاملات مصـــــانع طنجـة.. البؤس المؤنـث وحكـايـات الرقيق الجديد، HTTP://WWW.HESPRESS.COM

[72] المصدر السابق.

[73] النيويورك تايمز الأمريكية، 2012/2/1

(74) مؤشـــــر العبوديـــة في العـــالم 2013، منظمـــة Walk Free، www.walkfreefoundation.org. ص 25

(75) جريدة القدس العربي، Volume 26 - Issue 7941 Friday 28 November 2014

(76) تاريخ العبودية في موريتانيا، جريدة الشرق الأوسط، عدد 13528، 12 ديسمبر 2015

(77) جريدة العرب، الاثنين، 2014/9/22، السنة 37، 9687

(78) بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر لعام 2000

(79) اتفاقيـة إلغـاء الرق والعبوديـة (1926) والاتفـاقيـة المكملـة لإلغـاء الرق والعبودية سنة (1956).

(80) أحلام للبيع، بين الاســتقدام والعمل في لبنان، رحلة اســتغلال عاملات منازل من النيبال وبنغلاديش، 2014، منظمة " كفى عنف واستغلال"، ص 13

81) G. Van Liemt: Human trafficking in Europe: An economic perspective, Special Action Programme to combat forced labour, DECLARATION Working Paper No. 31 (Geneva, ILO, 2004).

82) E. Kebede: Ethopia: An assessment of the international labour migration situation – The Case of female labour migrants GENPROM Working Paper No. 3, Series on Women and Migration (Geneva, ILO, 2002).

(83) مكتب العمل الدولي، تقرير لجنة الخبراء، عام 2000، ص 38

[84] مكتب العمل الدولي، تقرير لجنة الخبراء عام 2000، ص 39

[85]) UNICEF, “Early Marriage: Child Spouses”,Innocenti Digest, vol.(March 2001), Innocenti Research Centre, Florence, Italy

[86] تقرير 2003 عن حالة سـكان العالم: العد حتى 1 مليار– الاسـتثمار في صحة المراهقين وحقوقهم، منشورات الأمم المتحدة، ص 3

[87] تقرير 2003، عن حالة سكان العالم، مصدر سابق، ص 22

[88] تقرير المقررة المعنية بأشـكال الرق المعاصـرة، تقرير مواضـيعي عن الزواج الاستعبادي، 2012، ص 14

[89] تقرير المقررة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، مصدر سابق ص 15



هذا عمل يستحق أن يدخل كل بيت وأن يطلع عليه كل إنسان
ليعرف ما إذا كانت الحضارة التي قامت على أساس
استعباد البشر تستحق أن يُنظر اليها كحضارة فعلا.

الناشر